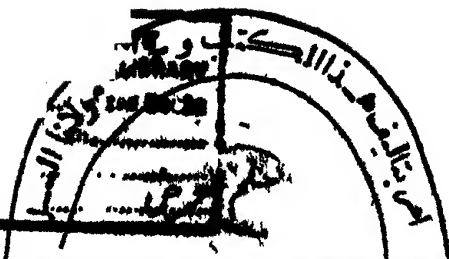
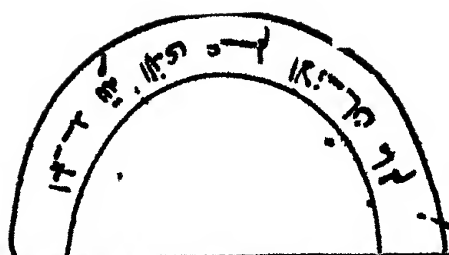




كتاب عنوان الشريف الوافي  
في علم الفقه والتاريخ والنحو والعروض والقوافي  
تصنيف الشيخ الامام العالم العلامة وحيد  
دهره وفريد عصره اسمعيل  
ابن أبي بكر المقرئ رضى  
الله عنه ونفعنا به  
آمين  
٢

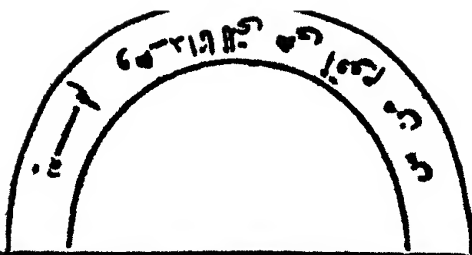
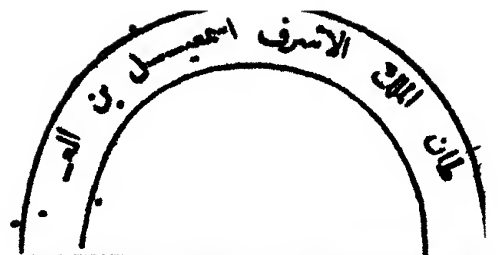






بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ولي	الحمد	ومستحقه الذي لا يقوم	بمحمد	ه أحد من خلقه وأشهد أن لا	ا
م محبوب للخلق الا	الله	ولا اله الا هو	الله	علي سيد البشر رسول	ل
رب ربنا ما رفح منار	حق	فلح وأضاء نور علم وسطح	ا	علم ان العلم مصباح	ح
ت تستضيء به الامة قد	جده	الله وأثنى عليه وأشرف ما	ستفح	من العلوم علم	م
الفقه فن صام	وصلى	فضرورته اليه ومن عامل ونكح	و	طاق فهو وكل عليه فلا بد	د
ل للعباد عما حفظ	الله	به عليهم أركان الاسلام كالخو	الصلاة	والصيام ومنقول ومعقول	ل
ي يمسر تحصيله	على	الانام الابعلاء أعلام يدلونهم	على	الحلال والحرام وكل	ل
ف فضل يروي عن سنة	محمد	نبيه المختار من السيرة و	رسوله	المبعوث باكرم سجيته	ه
هذا هبذا نعمته وصفته	وآله	أهل الله وخاصته بهم تحفظ شريفة	محمد	وستنه اللهم اجعلنا	ا
ال اليك هادين لا ضالين	و	لامضلين وادخلنا في رحمتك أجمعين	وبعد	فهذا كتاب جليل	ل
كت كتبه لم أسبق	بعد	اليه ألقته مختصر في الفقه	فا	واعان الله وتم حينئذ	ذ
ا امره على هذا	فهذه	نعمته من الله لا يوفي شكرها	قول	ولا عمل رصننه بمعاني	ي
ب بديعة بليغة منها	نبذة	من تاريخ الدولة الرسولية وثى من	الكلام	في معاني العريضة بديع	ع
و واحرف معدودة اذا	جمتها	من أوائل سطور انتظمت عروضاً فهذه	ثلاثة اشياء	وعلم رابع يحتمل	ل
جمه جمعه من آخر كل سطر	وطرفه	في علم القوافي فاتفقت هذه	وهي	خمس علوم	م
م من تاملها بحسب	اختراعها	لا على منوال ورسمت لها	اسم	على غير مثال جاء مقفها	ا
و وجاء مؤدبا وجاء	مؤرخا	في كتاب الطهارة في الماء الطهور وطاهر	و	نجس فاسم الطهور وحاصل	ل
ل لكل ما باق على صفته	دو	ن غيره ونعني بالطاهر ما استعمل في	فعل	الطهارة أو خالط طاهرا	ا
ا الخش تقبيره وليس	له	اليه حاجة فان تغير بالنجاسة نجس	وحر	م استعماله ولو كثر وان	ن
نا ناله ولم يغيره فمعد	أعنه	العلماء نجس ما دون القلتين والمعرو	ف	ان الشمس يكره للانسان	سان
ال الاستعمال له في جميع	الزمن	وقيل في الميف خاصة في باب الاثنية	والا	ستعمال للطاهر منها ليس محرما	ما
من سواء كانت خشباً	وعظما	الامن النعدين ويكره التضييب بها الا بر	سم	الحاجة اذا قل	ل
لي لمكنه وان مكان	ملو	ما فطهرته تصح وان نجس بعضها ولم	يعرف	توضاً بما قدم	م



ط	طهارته ظنا ﴿باب السوا	ك	يستحب السواك لكل من هم	بدخول	في الصلاة ولتغسيري	ي
ا	الفم بما يـــــــؤذي	الشام	والجليس ويستاك عرضا و	الا	راك أفضل اذا كان يباسمع	ع
ن	نداوة وكل خشـــــــن	و	مزبل يجزى ﴿باب الوضوء﴾ لا مخا	لف	في استحباب التسمية قبل	ل
ال	الوضوء لما فيها من	اليمين	والبركة ثم ينسوي رفع المحدث	واللا	زم ان تقارن اول جرم	م
م	مغسول من وجهه ولو	بني	على نية قارنت المضمضة فلا حتى تدو	م	الى غسل الوجه ولو	و
ل	لازمها الى فراغ غسل	الر	جلين فهو حسن ويستحب غسل الكف	والا	ستشاق والمضمضة ثم المبالغة	ه
ك	كرهت للصائم اقتداء بر	سول	الله صلى الله عليه وسلم ويستحب ا	ضافة	الاستنثار اليهما والجمع قد	د
ا	اقتوا انه بثلاث غرفات	افضل	ثم يغسل بعد ذلك وجهه والكتاب	والاخبار	شاهدة بوجوبه بلي	ا
ل	لو كان في منابت اللحية	ملو	ها من الشعر لم يجب غسل ماتحته وما نزل	عنه	من الشـــــعر وباب ن	ن
ا	الوجه وحدوده فكذا	ك	يجب غسل ظاهره ثم يديه مع مرفقيه	وجر	يان الماء على الاعضا	ا
ش	شـــــعرا وبشرا واجب	الا	الرأس ففرضه المصح ولو شعر	ه	ويستن مسح كل	ل
ر	رأسه ولا يجزى ما انحدر	ر	عن حده من الشعر ثم رجليه مع كعبيه	والافعال	هذه ترتيب العمل	ل
ف	فيها كلها فـــــر	ض	وتستن الموالاة وعدم الاستعانة فيما منه	بد	والتثليث وتخليل المتاب	ت
ا	اما التثني فففيه وجوه	الاول	يكروه وقيل لا وقيل يكره بعدد	خول	الحـــــرا البرد وفي	ي
س	سبيل الله فـــــل	السلطان	لتارك الوضوء ﴿باب مسح الخف﴾ مدته	التا	مة للقيوم وليله ومدته	ه
م	مسافر ثلاث ولا يشترط	الملك	بل يجزى خف مغصوب ولا يجزى الا	السا	ت للقدم ولا يجزى	ي
ع	على المخروق في القول	المنصور	حجته ولا يابس الا بعد تمام الطهارة لا	كنه	لا تحسب المسدة حتى	ا
ي	يحدث ولو مسح مسافرا ثم	نو	ي الإقامة أو مسح مقبها	ولم	يقم بل سافر لم يبق	ق
ل	له الامدة مقبها وظهو	ر	الرجل من الخف ومباشرتها النجاسة	وكونه	انقضت مدته أو اجنب أو	و
ب	بدا بالمرأة الماصصة	الد	م من حيض أو نفاس كحل ذلك	امر	يستوجب الغسل ثم	م
ن	نبدب مصصه خطوطا و	بن	ما مسح من أعلى الخف اجزاء و	ا	ن قل ويستحب مسح أعلى قدم	م
ال	الخف وأسفله وتقليل الماء	عمر	له فليعتمده ﴿باب ما ينقض الوضوء﴾	وهو	الخارج من السبيلين وان لم يكن	ن
ع	عادة وتلامس رجل وامرأة لا	بن	وام ومثلهـــــما سائر المحارم	قا	لواوزوال العقل الامن جالس	م





ل	كثيفها بفعله ثلاث	كرا	ت والافرض غسلة واحدة وسنته	خمس	غسل الاذى ان ن
ت	تطخيه والحنشو أما	م	الفصل على الرأس والتثليث والتيامن ونحوه	المضمحل	من الشمر ثم الغسل اذا
ا	اجتمع مع الوضوء تد	خلا	والحيض والجنابة يتعدا دخلا وما	مثل	الجنابة والجمعة فلا يفيض النظر ظر
ب	بدخول الاثر الا اذا عر	فته	معه بالنية <b>باب التيمم</b>	هو	عند الحاجة اليه واجب في في
ال	الاحداث كلها بالطاهر	من	التراب الخالص من مخالط كالخض والدقيق	و	ان يكون بضربتين للجميع ع
ف	فصاءدنا فلاله الى	سنة	وجهه ويديه والنفل ركن عند أهل	العلم	وينوي استباحة الصلاة أول ل
ت	تيممه وفرائض التيمم	ست	نية الاستباحة لان التيمم لا يرفع الحدث	مثل	الوضوء ثم النفل كاتقدم م
ه	هناك وضربتان فصاءدا	و	مسح الوجه وتقدمه ومسح اليدين و	زيد	ت المصالة أيضا ا
في	في قول ومبجائه	عشر	عدم الماء أو كونه محتاجا اليه مع	و	جوده لمعطش محترم أو تحصيل ل
ال	النفقة أو قضاء الد	ين	بيعه أو وجده ولم يجد	ما	يشتره به أو وجد الثمن ولم يلق ق
ع	عنه غنى أو كان قد	و	جده باكثر من ثمن المثل أو خشي عدو الو	دخل	اليه أو خشي منه عدوا وا
ر	رعدة أو مرض ربعا قا	ست	نفسه منه التلف أو برد يخشى	عليه	منه التلف وكذا زياة مرض في في
و	وجهه صحيح ومضيق	مائه	في الوقت يتيمم ويقضى فلو تيمم فز	ال	العدو بطل تيممه الا ا
ض	ضارب في الارض قد أحرم أو	كانت	صلاته تسقط بالتيمم ثم يبطله الوهم	مثل	رؤية الركب وشرطه الوقت فن ن
ا	اراد التيمم له لالة لم يجز	له	قبل وقتها ولا قبل الطاب ولا يصلي	الانسان	به أكثر من فريضة ويصلي ي
و	وراءها وقبلها من النـو	ا	فل ماشاء والكسير يمسح الجبهة بالماء ويتيمم	والرجل	الجريح يغسل ما عرف و
له	له من الصحيح ويتيمم في	لو	وجهه واليدين للجريح <b>باب الحيض</b>	واسم	الحيض يقع على الدم المقيـد
ب	بمصافات نذكرها	قا	لوا أول سنة تسع وأقله يوم وليـله و	الا	كثر خمسة عشر كالطهر وهو و
خ	خداقله وما لاكثره حدشا	ثع	فان عبر الاكثر فقدم الحيض ا	شارة	تميزه فلو ترجع اذا ا
ر	رجعت اليها والصحيح	المشهور	ان التيمم يزعم قدم على العادة قا	ذا	فقده ردت الى عادتها من قبل ل
ا	اما اذا لم تكن معتاد	ة	فانها ترد الى أقل الحيض	وهذه	تسمى في مطـلق
ل	لفظهم المبتدأة والآثار	المتعار	المعول عليها مدة الحيض ووقته	ونحوها	التميز اذا نسبها ثم ثم
ط	طلبت الخـصـلاص	ا	حماطت واغتسلت لكل فرض وصلت وصامت	وما	لـزوج ان يطأها ا

وي	ويحرم وطئها في هذه الحالة	المذكورة	ويحرم بالحيض ما يحرم بالجنابة	اضيف الى	ذلك عدم التحليل	ل
ل	لعبورها في المسجـ	ولما	تحت الازار وللصوم واذا انقطع حملها	واحد	منها وهو الصوم	م
و	وبقي ساثرها حتى تغتسل و	د	م النفاس يحرم ما يحرمه الحيض	من هذه	واقبله بحجة والاكثر	ر
هو	هو سوتون وغالبه	ا	ربعون فان عبره وكالحيض في الرد الى هذه	المعارف	من العادة والتمييز والرد	د
ف	في مـ	نكا	مبتدأة الى الاقل والاستحاضة لا تمنع الصلاة	والمعر	وف انهم اتفقوا وتطهروا ولا تغتسل في	ف
ع	عن الصلاة مبادرة	اصولته	باب النجاسة وهي الكلال	ب	والخنزير وما تولد منها منها	ب
و	والدم والمذي والودي و	الر	جميع والبول والقيح والخمر والميت	وهو	فيما عدا السمك والجراد ثم ثم	ثم
ل	لا ينجس الاذى لكرامته	قا	لو اول يطهر من النجاسة بالاستحالة الا	شيان	جلود الميتة اذا	ا
ن	نقبت بالدباغ لا الكلال	ب	والخنزير ثم الخمر اذا تخلت فان طرح ما بقع	الاسم	عليه فيها مما يخلل ل	ل
م	منع الحكم طهارتها	و	نجاسة الكلاب والخنزير لا يطهرها الا غسل	المتمكن	بمعاد احدها من بالزغام م	م
فا	فاما ما سواها فاذا	انقا	الغسل عينها ولو بواحدة كفي	والفعل	هذا حتم وليس هو و	و
ع	على بول غلام ما اعتا	دت	معدنه الطعام واجب بل يكفي النضح	المضارع	للفعل وليس من	س
ي	يجزى في بول الجارية بل لا بد	له	من الغسل باب الصلاة	وما	يوجبها والصلاة ليس من	س
ل	لها وجب سوى	الا	سلام والبالغ من عاقل طاهر ما	عد	المرتد والمسكران ولو و	و
ن	نام لم تسقط عنه وا	رباب	الا عذار هذه لا تصح منهم الصلاة	ا	لا الصبي فانه يؤمر بها ا	ا
ثم	ثم وقت الظهور	من	الزوال الى مصير ظل الشيء مثله و	ذلك	سوى ظل الاستواء ولو لو	لو
ا	ازداد أدنى زيادة	حضر	وقت العصر فاذا صار الظل مثلين	فهو	آخر الاختيار وتتصل صل	صل
ن	نية الجواز بالغروب والمغرب	مو	قته بقدر وضوء وأذانين وخمس ركعات و	مبنى	هذاء على ما يروا وا	وا
ي	يوم بين جبريل الاوقا	ت	والعشاء تدخل بغروب الشفق الاحمر	والاعراب	تسميها العتمة وثلاث الليل ل	ل
ه	هو آخر الاختيار والجواز	الى	طلوع الفجر الثاني ثم يدخل الصبح	والقابه	الفجر والعتمة وخروج	خروج
ا	الوقت منه بطلوع الشمس و	حرم	اخراج صلاة عن وقتها واول الوقت ا	رفع	درجة وتقضى الفائتة ثم ثم	ثم
ج	جملة القول انه ان عصى	الله	بتأخيرها وجب فوراً والافعل التراخي	و	يستحب ترتيب القضاء اذا خال ال	ال
ز	زمن الحاضرة متسعا فان	اشتد	ضيقه بدأ بم باب الاذان	نصب	المؤذن سنة وترتيب حروف	حروف

الانتمال مقبوضا المروض والعروض هو الجزاء لا الجزم

والانتمال مقبوضا المروض والعروض هو الجزاء لا الجزم

١	لاذان شرط ويسـ	ذلك	للحاضرة والاولى من الفوائت وقيم للباقيـ	و	لاتؤذن المرأة وتقـم ولو	و
٢	استعمل نفسه فيه فهو	على	الاصح افضل من الامامة ويثنى وتفرد الا	جرت السنة بترتيب له وادراجها	١	١
٣	مع تشنية لفظ الاقامة و	صاحب	الصوت الجهـوري الحـسن اولى	وجزم	العلماء باشـتراط ذكر عاقل ل	ل
ق	قائل بالاسلام ويؤذن في	ديار	ومسجده جماعة ومنفردا ويستحب	الرفع	للمـصوت به ولا يصح ح	ح
ب	بالاقامة فان كان في	مصر	كبير ندب للمسجد مؤذنان فان لم يستعن الا	بالضم	لاثنين اليهم لم يضر ر	ر
و	ولا يكون المؤذن تحت	الملك	بل تستحب فيه الحرية والعدالة والنصب	له بمـ	يرا فان ترك ك	ك
ض	ضربا جاز لـ	الكامل	اولى ولفظ تكبير الاذان ساكن وقد يحرك	بالفتح	ويؤذن متطهرا رجاء لا	ا
ا	اصبعيه في صماخيه فان ابى	فارسل	يديه لم يضر ويؤذن مسـ	و	في الجميع لـ	ت
ل	اليمين والشمال ولا يتكلم	الى	تمامه ويشترط الوقت ويصح في	ا	الصبح بمـ	وال
ع	عماد الليل وهو نصفه و	البلد	اذا عدم المتطوعين تصدى الامام	لجر	يان رزق المؤذن ويجمل جعل غل	غل
ر	رزقه اجرة وقيل ذلك من	الحرام	باب ستر العورة لـ	بالكسر	عن نطـ	ل
و	واجب عليه سترها	سرا	وعلانية وقيل لا تجب في الخلوة	والجزم	بوجوبه الا في موقف ف	ف
ض	ضرورة اصح ويسـ	يا	في الى الصلاة في قيص ورداء ويؤمر	بازالة	ثياب الحرير وبغني عما في الحر	ل
وال	والاطراف منه وللراة	ة	لبسه وعورة الرجل من السرة الى الركبة و	الحر	قماعد الوجه والكمين وليست ست	ست
ع	عورة الامة الا كالرجل	ومن	وجد خرقه سـ	كه	وسـ	ه
ر	رباش صلى عريانا ولا اعادة	عليه	باب طهارة البدن وما يصلـ	و	عليه بـ	ا
و	وقعت عليه نجاسة و	العهد	لا تسقط عن جبر عظمه بنجس لا ينزعه وان	نصب	في تزعه الا اذا حصل ل	ل
ض	ضرر متلف ويعني عن قليل	من	دم البراغيث والفصد والبثرات وكذا ان يبرمن	الجميع في	الاصح وذكره فيما يروى روى	روى
هـ	هنا الصلاة في طريق وحمام و	سا ر ح	ابل لا غنم ويحرم في المغصوب والحرير الاعلى	الاناث	ويصح في جميع الاحوال وال	وال
وال	والانسان اذا تنجس احد ثوبيه	جا	زله الاجتهاد باب الاستقبال استقبال	كسر	البيت لازم للصلى ولا يعذر ر	ر
جز	جزما لا بشدة الخوف وبياح	له	تركه في نافلة سفر سواء كان سفر	هـ	طويلا او قصيرا او استبعد د	د
الاخير في وجهه	فا	ن سهل الاستقبال على المتنقل المسافر	مثل	الماشي ومن ينعطف ف	ف	ف
م	مركوبه ويسترسـ	رسل	لزمه الاستقبال بالاحرام والركوع و	السجدة	والفرض اصابة العين فلو و	و

ن	نأى عن الزممه ذلك بالظن و	اهل مكة	يلزمهم ذلك يقيين	وا	لبعيد اذا أخبره عالم وقال	ال
ن	نهمج القبلة هنا قبل	الخبر	وان أخبره مجتهد فلا ومن صلى	بو	سط الكعبة أو عليها صحت	ت
ص	صلاته اذا صلى و	الى بين يديه	سنة متصلة فان لم يكن هنا	ك	سنة فلا ومن بان له الخطا	ا
ف	ف في اسـ تقبالة أعاد و		الله أعلم باب صفة الصلاة	وا	لمصلي يعين الفريضة بالنية وناس	س
ا	الزموا النطق ويعين الرتبة	لما	فيها ويكفي لغيره ثانية الصلاة لعدم	خو	ف اللبس ويوازي	ي
ل	لفظ التكبير بالنية وندب	رفع	اليدين بالتكبير الى المنكبين وبعدها	ك	يضعهما تحت صدره ولا بأس	س
ب	بوضع اليدين على اليسار بل	ذلك	سنة ثم ياتي بدعاء الاستفتاح	و	يتموذويقرأ الفاتحة وهو	و
ي	يرتل وقراءتها فرض والخيرة	اليه	في السورة فانها سنة والمأمومون لا يرا	جو	نه في الجهرية على قراءتها وأما	ا
ت	تلاوة الفاتحة فيلزمهم واذا	وجد	الاي من يعلمه الفاتحة تعلمها وذا	ك	اجب فان عجز عنها أبدل	ل
وال	والبدل ان يقرأ قدوها من	سأرا	لقرآن فان عجز فذكر افان عجز	فو	قوا بقدرها وعليه أن يردد	د
جزأ	جزأ حفظه ثم يركع	الى ان	تبلغ يداه ركبتيه مطمئنا وذا	ك	هو الفرض وما عداه دخيل	في
لا	لا كمال الاجر مثل	ا	لتكبير ورفع اليدين ووضعهما على الركبتين فيه	و	يقول سبحان رب العظيم وهو	و
خير	خير ويكره ثلاثا فاذا	ق	بنك اعتدل حتى يطمئنه	ذ	لك فرض والوصل	في
ل	له بالتحميد والذكر المعروف	الى	آخره سنة ثم يسجد بجهته وأنفه ولو انحرف	ومال	على جانب كره ولو	و
ل	لم يسجد الا على الجهة كفي و	الر	جل يستحب له المجافاة واقلال البطن و	رفعها	عن الفخذ والنساء	ا
ب	بمعكس ذلك ثم	يا	في التسبيح المشهور ويدعو بما شاء حتى	بالو	للدخول للبلد والخروج	في
ي	يجوز كل ذلك ثم يرفع وفر	ضه	ان يجلس مطمئنا وندب اخراج اليمنى ظاهرا	او نصبا	وافتراش اليسرى ولا يخفا	فا
ت	تلك الهيئـة فلو	خرج	رجليه من تحته كره الا في آخر الصلاة وبان	بالا	ذكر ثم يسجد ثانية وهل	ل
ي	يجلس للاستراحة وجهان و	المصر	ح باستحبها الاكثر من ولا يخفى	اف	ان الثانية في جميع ما روى	روى
س	سنة وفرضا كالأولى ولكن لا	بو	فيها بالاستفتاح ثم يجلس للتشهد	و جر	ن السنة أن يتشهد وهو	هو
م	مقبوض أصابع عناء دو	ن	المسجدة على فخذه واليسرى ببسوطه ولين	ها	هنا بالمسجدة عند الحرف الذي	الذي
ي	يثبت فيه كلمة الشهادة	منه و	التشهد الاول سنة ياتي فيه	با	لصلاة على النبي ونهي	ي
ا	ان يرد عليها وقيل هي	دخلها	النهي ايضا فلتترك والتشهد الاخير فرض و	لياء	ت فيه بالصلاة على الاصل وسنـب	ب





ث	ثابت الخشوع فيها	فا	ن صلى ومعه ما يمنع الخشوع وذلك	مثل	من حضره الطعام فاقبل ل
م	مصليا قبل الاكل	منه	ونفسه تشتهي أويذافع الاخبتين كره	الماشون	أمامه ان رأوا ا
ال	السترة بين يديه	وا	وتكبوها أتموا والافلا اثم على	الماشين	واذا نصب عصا أو جمل ل
م	ما بين يديه خطا كفى و	كر	ه نظره الى السماء باب سجود السهو	ونو	جب اعتماد اليقين ولا عذر ر
د	دونه في شك في عدد ل	مه	الاخذ بالاقبل ان كان فيها وندب	ن	يسجد للسهو ولو و
ي	يسهو بزيادة فعل كقيام	و	ركوع وسجود أو بكلام يسجد في	الاثنين	وان نهض ساهينا الى ي
د	دون القيام ثم عاد	ولم ينتصب	لم يسجد وفي المسئلة قول لكن حجة	مكسورة	انه يسجد ولا نئي ولا
د	فَاعْلَمْ عَلَى مِنْ سَهَا	بعد	الامام واداسها امامه سجد لسهو	ونو	جب الفارقة بينهما
ا	ان ترك امامه فرضا و	ها	كذا يسجد من ترك سنة من الابعاض وا	ن	كان عامدا ثم ثم
تن	تنقح القول الصحيح	من	المذهب ان محله قبل السلام عند	الجميع	وخالف بعض الاقوال ال
د	فَاعْلَمْ ان بانه ان كان	هناك	زيادة وأردت السجود لها	جعلت	محله بعد السلام ومتا نا
ث	ثبت السجود فتنسيه	احد	وسجد بعد السلام جاز اذا	با	در قبل طول الفصل وليس س
م	معرفة طوله وقصره با	لما	دير بل بالعرف باب أوقات نهى عن ا	لمنع	لباب الصلاة فيها وهي ي
ا	أول الاستواء الى الز	وا	ل وبعد صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس	واذا	صلى المصر حتى تغرب وليس س
ن	نعم بالنهي جميع صاوا	نه	بل لا يكره شيء منها بركة ولا ما	أضيف	الى سبب كماتة وجنازة ولو و
ي	يصل في استواء يوم الجمعة	ولم تزل	الشمس لم يكره باب صلاة الجماعة	وا	لا اجتماع فرض كفاية وقيل هو هو
ه	هنا سنة وأقلها اثنان	الا	مام والمأموم ونية الجماعة تلزم المأموم و	حد	ه وتسحب للامام واجرها ا
ا	اذا كثر الجمع أفضل و	قد	م أبعاد المسجدين اذا كان الابد	منهما	أكثر جمعا الا اذا تألف لف
ج	جماعة به ومتى	ار(ادفرا	قهم بطلت وكره اغير الامام اقامتها بسجد	سقطت	بالمطر والريح وليس س
ز	زمنها أبدا بل اذا هبت	مسا	وكانت شديدة وبخوف معسر لغريم	ورفع	الى ظالم وأكل ما يتأذا ا
ا	الجلوس به كالبصـل و	عد	منه الغفل لجشائه ويخفف الامام	افعال	الصلاة والاذكار ولك ك
ل	استعمال ذلك مع من برضا	ه	والداخل في الركوع والشهد الاخير هذين	الاثنين	خاصة ينتظر فيه ما ان ن
ل	لم يطول انتظار الامام	له	ومن أدركه راعها أدرك الركعة	و	يحرم ان يكون بينهما وبين

جنبوا والمجنز الذي ذهب من عروضة وضربه

حرموا من جنس الجنز الذي ذهب من عروضة وضربه

م	من يأتي به ركنان	في	المسابقة سابقا كان أو مسبوفا	الجميع	حرام وتحصل بان أدرك منها	ا
ج	جزأ الفضيلة ولو أدرك	ما	قبل السلام بباب صفة الاثمة الاولى	با	لتقدم ذوو الكمال	ل
وا	واذا اجتمعوا فالو الى	يقدمو	بعده امام المسجد وصاحب البيت ثم	لنو	ثلاثة اقرب ثم الاقربا وروى روى	روى
و	وجهه ان الاقرب والاقربا	يؤخر	ان عن الاورع والصحيح من المذهب	ن	الاورع بعدهما ثم يرجح	ح
ال	الاسبق على النسب وما	احد	يتقدم بفضيلة مع الفسق وذلك	مثل	أن يكون الفاسق أعرف	رف
م	من العدل بالحق فتر	ي	تقديم العدل فان استويا في كل وجه منهما	يقترعان	ويكره للرجل ولو	و
ج	جمع فضلا ان يتقدم	و	يصلى اماما يقوم واكثرهم له يكرهون	ولا تصح امامة المحدث وكذلك ذلك	الخنثى في حق الرجال	ال
ز	زائل العقل وغيره ذين	عشر	وكافروا خرس وارت والنع وامى ومستحاضا	و	بالجهر في حرف	ح
و	والخنثى والمرأة في حق ذ	ين	والمجنس ولان يفير المعنى كما اذا ابدل	النصب	والجهر بمحدث	د
ال	الكاف من اياك وأ	عا	د المؤتمم لا بالمحدث وفي الامى وجهه	والجهر بمحدث	الاسترداد في	ي
ذ	ذلك أولى سواء علم الا	ما	محدث نفسه أم لا (باب) يقف الذكر الواحد	ا	يمن الامام والاخران تباع	ع
ي	يقف على يساره	وانتقل	كل منهما الى خلفه ويصطفان و	لنو	ضع الحكم اذا حضر	ر
ذ	ذكور وغيرهم فالاقرب	الى	الامام صنف الرجال ثم صنف الصبيان	ن	ثم الخنثى ثم النساء ويقف	ف
هـ	هؤلاء بموضع مقار	ر	بالامام في الصفاء يجب ان لا يكون بينه	و	بينه فوق ثلثمائة ذراع والقرب	ب
ب	بالمسجد غير لازم	ضا	قأ م اتسع لكن يشترط معرفته	الافعال	وان حال حائن بينهما	ا
من	منع الاستطراق نظرت	ا	ن كائنا واحدا في غير المسجد لم يجز وأ	ما	المسجد فمكل ببناء وكل	ل
عر	عرصة منه في حكم	لله	موضع للجماعة وان بعدد من الفقر	ض	ان لا يتقدم المأموم وورد	د
و	وجهه انه لا يضر وتقف	ما	مة النساء وسطهن بباب صلاة المريض	و	من يحجز عن القيام أو توخي	خي
ض	ضرا منه جاز	ت	صلاته قاعدا فان عجز صلى مضطجعا	مستقبل	القبلة ويؤتى ولو آل	آل
هـ	هذا به الى ان يحجز ان	يو	في برأسه أو ما بطرفه ويؤتى بقلبه	فا	ن قدر على القيام وهو	و
و	وسط الصلاة قا	م	واتم صلاته بباب صلاة المسافر	وا	في حاجته له الترخص	ص
ضر	ضرورة للمسافر	التا	م وهو ستة وأربعون ميلا في مباح لا	مثل	سفر الا بق والمشيغول	ل
به	بهذا السفر الشا	سع	لغير غرض فاذا فارق بنيان البلد	صلى	الظهر والعصر والعشاء كلها	ها



ج	جميعا ركعتين ركعتين و	من	أحرم مسافرا ثم أقام أو عكسه أ	وشك	هل أحرم مسافرا أو مقبلا أو
ز	أحرم مصليا غير	ذی	سفرا ولا يعم لم حاله فصلى خلفه أ	و	لم ينو والقصر أتم ولو نوا
ن	ناو وهو مسافر	القعدة	في بلد أربعين يوما صحاح أتم و	المستقبل	حاجة يتوقعها إذا لم ينو و
ث	ثم أقامه يقصروا	سنة	فاكثر في القديم والمذهب انه	يقصر	الى ثمان عشرة ليلة هذا أ
ال	الصحيح والى	سبع	عشرة في وجهه وللسافر الجمع	وبقدم ويزخر بين ظهر وعصر كما روى	وى
ب	بوقت أحداها ومغرب	و	عشاء كذلك وللتقديم شروط	وهو	ان تكون الاولى منهما أ
س	سابقة وان ينوى ما	أر	اده من الجمع قبل فراغها ولا يفرق و	مس	يده في وقت الثانية لا أ
ي	يلزمه الا ان يأتي	بعين	نية الجمع في وقت الاولى قبل	فو	انها والتقديم للنازل أولى ولو و
ط	طربأت وهو سائر آخر	شهيد	نا بذلك السنة (باب صلاة الخوف) هي أنوا	ع	فاذا كان القتال ال
م	من القبلة وحارب عدو	اقتله	مباح رتبهم الامام صنفين وصلى بهم	ثم	اذا صعد في ركعة بصرف
س	سجد في الثانية بالآخر	حرس	من لم يسجد ثم لحق به ولو ظهر	له	العدو ولم يك يك
ت	تجاء القبلة أحرم	و	صلى بفرقة ركعة ثم فارقه وأتمت و	أحر	مت بعده الاخرى ثم يقومون و
ف	في تشهده فيخرجون	عما	بقي عليهم ثم يسلم بهم ثم في وقو	ف	الانتظار يقرأ وفي المغرب ب
ع	على الصحيح بالاولين ركعتين وبأو	ليك	ركعة وفي الرابعة ركعتين ركعتين ولا	فو	جب حمل السلاح ووقع ع
ل	لنا قول يوجبها فيها و	له	مستند من الكتاب أما اذا الخصم	أ	القتال واشتد د
و	فأعلم انهم يصعدون رجالا	و	ركبانا مستقبليين وغير مستقبليين وان جرح	صب	جرحه دما في عنقه أ
ن	نعم لو تلطح بها شيء و	كان مستغنيا	عنه اللقاء باب صلاة الجمعة وجوبها	له	شروط التكليف المعقول ل
ثم	ثم الذكورة وأن لا يكون	بهم	رق وان يكونوا مقيمين في البلد	وفعل	الجمعة يسقط بآذار ر
ا	الجماعة ويكون المعذور	محسنا	اذا صلاها وهو مخير ومن خالف	الامر	فصل في الظهور وهو و
ن	نقى من الاعذار وفي	ظنه	ان الجمعة لم تغن عنه لم يصح في قول	محذور	بصحة بل يحرم عليه في ي
ي	يومها السفر حتى تفوت ويصلى	فيهم	جماعة باربعين ذكرا مكافرا	و	مستوطنا تارك الظن والخروج
هـ	هذا الذي تعتاده أو	با	بالبادية وان لا يكون معها ولا قبلها جماعة	والفاعل	لها ينطبع قبورها أ
ا	ان كان اما ما خطبتين	شا	ملتين للحمد والصلاة على النبي والوصية	مرفوع	بنك صوته ويقرأ في احد حد

جز	جزئها ابتاه والاشا	رة	بالدعاء الى المؤمنين في الثانية ويشترط اذ	ابدا و	ابها طهارة وسستر ولا تصح ح
ا	الخطبة الا بالعدد الذي	جا	في الجمعة ومن قيام والقعود	المفعول	بين الخطبتين بشرط بحسروف
م	استعملتها العرب و	هل	يجب الترتيب الصحيح لا يجب وندب	نصب	منبر وان يقبل على الرجال ال
خ	مسلم ويجلس للاذان و	قد	ندب ان يعتمد على سيف أو قوس ولا يتركه	ابدا	ويقصرها والممدد
ب	خير في الصلاة ولا بأ	س	باطهار الغضب والزجر والجمعة ركعتان	مثل	الصبح الا القنوت ويصلي هو و
و	بالجمعة والمذاقين و	الله	أعلم باب هيئة الجمعة يست	غسل	الجسم لها حال ال
ن	وجهته للخروج ويجزئ بعد	رو	ية الفجر والسنة أن يتنظف لها	الرجل	بسواك ونحوه ويزيل ل
ال	تتنا ويتطيب عند روا	حه	ويأخذ من طفره وشعره ويلبس أحسن	ثيابه	ويكر ويثنى ي
ع	اليها بسكينة ويقرأ الكهف	في	يومها ويكثر من الدعاء ففيها ساعة	رفعت	فيها الدعوات وليصلين ن
ر	على النبي فيه ويسأل	الجنة	والمفطرة واذا حضر	الرجل	والامام بخطب فلا يصحكون
و	ركوعه الاتعية المسجد	ثم	ليخففها او يستمع ويذكر ان بعد ولا يتكلم	لانه	يشوش القلب ب
ض	ولو أدرك جماعة ركوع الثانية	لحقوا	به وأتموها جماعة واعتد لها أتمها	الفاعل	لذلك ظهر اوفى وجهه شاع ع
و	ضامه يحرم بالطهر والذي	فشا	بين العلماء يحتمه انه يحرم بالجمعة لانه	و	ان لم يقع له فقد د
ال	وافق امامه في الحما	ل	(باب صلاة العيدين) وهي من السنن التي	نصبت	شعرا للاسلام يحضرها ا
ض	الرجال والنساء والصبيان	وبا	لغوا في اظهار الزينة وتنظيف	الثياب	ووقتها اذا تكامل ل
ر	ضوء النهار بطلوع الشمس ثم	يعو	دعته الى الزوال ويستحب تقديم الاضحية	لانها	مراجعة للاضحية وصلي
ب	ركعتي الفطر وقت اد	ا	لضحي وكل قبل الصلاة بخلاف ما هو	مفعول	في الاضحية فاذا ذا
و	بان الصبح لمن أراد اجرا وتقر	بابكر	اليها وهي ركعتان الاولى يكبر	بها	سبع تكبيرات ت
خ	وفي الثانية يكبر خمسا	و	يرفع اليه ويصلي بقاف واقتربت	و	يتبعها بخطبتين كالجمعة بحرك
ب	الخطوط سر فيها با	لد	عاه الى التوبة وبخراج الفطرة ان كان الحما	ضر	عيدها وأما وأما
ن	بالاضحية في عيدها وندب	ا	ن يستفتح الاولى بتسع تكبيرات وند	ب	في الثانية سبع وكذا ا
ا	ندب التكبير ليلتي العيدين ومتو	خيه	في وقته يكبر في المنازل والاسواق وعند	الز	حام والحرركات
	الى الاحرام بملاة العيد في القول	الحسن	الصحيح والجالح لا يكبر ليله الاضحية بل	يد	يم التلبية فهي

من سبيله الى ظهر النحر	وحا	ج وغيره يكبر من ظهر النحر الى الصبح الكا	ث	آخر التشريق ماصلا	ا
ق قضاء كانت أو أداء لاحا	صر	لذلك بل النفل وغيره سواء ويقضى صلاته و	العمر	كله وقت للقضاء قابل	ل
قال الله في ماصلا	ز	مطاعته باب الكسوف والافضل	ان	تصلي جماعة وهي في الطاهر	ر
ث ثنائية يحرم بهار كعتين	بيد	أنه يأتي في كل ركعة بقيامين وركوعين و	اذا	قرا الفاتحة فلا بأس	س
ان ان يقرا في القيام الاول	بعد ذلك	قدر البقرة بل يستحب وفي الثاني	قد	رآل عمران والثالث النساء وهو و	و
ي يكون أول الثانية	ثم	في الرابع قدر المائدة والركوع كما قد	مت	أربعة يسج في الاول منها ا	ا
ال الى قـدر مائة	ا	ية ودرمانين في الثاني وسبعون وخمسون قدر	المفعول	في الثالث والرابع واصل	ل
س سـنة الكسوف ا	ن	يجهر بها بخلاف الكسوف ثم يخطب خطبة	وأخر	ي بعدهما ويخوفهـم ويصلح	ح
الك ا كثار الدعاء والتصدق من	الملك	بشيء فان لم يصل حتى تجلي الكسوف فا	ت	وان غرب احدهما فحينئذ ذ	ذ
ن نقول فانت صلاة الكسوف ا	ا	ما صلاة الكسوف فتبقى الى الشروق و	الفا	ت منه لا يقضى ولو و	و
ث ثارت أوقات صلوات معافا	انظر	بالصواب يقدم اخوفهن فوتان استوا	عل	الجنابة قبل الكسوف هو و	و
م مصيب وان اجتمع النور والكسوف	قدم	الكسوف باب صلاة الاستسقاء	وا	ذا انقطع ماء المطر أو ماء ا	ا
ا الاودية والانهار	من	الماس أمروا بالتوبة والخروج للصلاة وا	غما	تكمل العزيمة بالتوجيه	ب
ل لهم الى المصلى بعد	مرد	صوم ثلاثة أيام ويخرجون في الرابع كما	قيل	صائمين بخشع وشكو و	و
وا والشموع والصبيان ولا ير	د	أهل الذمة ويتميزون فاذا تميزوا فلا	ضر	ر ويخرجون اليها ثم فاذا ا	ا
فر فرغوا من الاجتماع وكانت	وكانت	الصلاة صلواتها ركعتين كالعيد وند	ب	خطبتان كالعيد الا لا	لا
م ما كان من التكبير فيعيد	له	استغفارا ويرفع يديه بالدعاء المأثور	ولم نقل	به لشهرته ويستحب الاشباع	ن
ف في الدعاء ببسط الرحمة في	اقطار الارض ويستقبل في الخطبة ويحول رداءه و	الامع ثيابهم فان سقوا قبل الصلاة تقر	الحا ضر	ون يحولون ثم يتركوا وا	وا
أرديتهم لا يحدون لها نر	عا	يغتسل فيه باب صلاة الجنائز	بوا	بها شكرا ويقف لمجري	ن
ع عين الماء وأول المطر و	و	ويجدون توبة وذلك للريض أهم فا	لا	ولي لكل ان يستعدوا وا	وا
ل للموت ويردون مظا	لما	عليه بعضهم ولقنه الشهادة وليكن	ن	حضرت الوفاة فالمستحب ان يحول	ل
ت تلقاء القبلة و	اقبل	موتة غمض عيناه وشد لحياه ولين و	الفعل	من الملقن برفق فان ن	ن
ن نزع روحه وهذا	وعلموا	اذا	اذا	فعل هذا واكتفى فا	فا

س	سجاء وقع ل ما يبرى به	من دينه وشرع في بجه — يزهو	يقدم	في غسله وحينئذ ذ
ت	تترتب الولاية فاذا اختلفوا	قدم الاب ثم ابوه ثم ابنه	وحد	ترتيب الولاية كانكاح ولا يخفا فا
هـ	هـذا ثم الرجال الا جانب وكا	نت الزوجة بعدهم ثم النساء المحارم	واذا	كانت امرأة جهـ ل
ا	الفصل للنساء الاقارب وترتبو	ا كالرجال ثم النساء الا جانب و	تأخر	الزوج بهـ دهن وتاخر ر
ج	جنس المحارم بهـ د	وعند عدم المذكورين يميم الميت ثم يسترايم (تو) ثنى	ثنى	طرفه ويده عن النظر والمس س
ز	زوجا كان أم لا وغسله و سر	ح شعره بماء وسدر شقه الايمن ثم الايسر	وجع	بينهما بغسله ومسح ح
ا	احشاه وعصرها هـ كذا	ثلاث مرات يفعل في كل غسله كافي	الابتداء	فان لم يطهـ ر
ا	استدعى بالماء وادا	م غسله حتى يطهر ويكون وتر او يجعل في	كل	غسله كافورا وذلك ك
عمل	عمل مستحب أعنى التكرار	ونحوه والواجب منه ما يقع عليه	اسم	الغسل وهو يحصل بغسله هـ
م	مرة ولا يجب استئناف العمل	بمخرج نجاسة بل يجري غسلها ولا يقرب	ا	لميت طيبا اذا مات محننربا ما
قط	قط واذا انهمرا الميت حتى	شق غسله يميم (باب الكفن) يجب الا	بتداء	بتكفينه وتجهيزه من ماله قبل قبل
و	وصية ودين وان كانت امرأة لزم	زوجها والفقرير بجهـ زه اذا ما	ت	من تلزمه نفقته وان كان رجلا ا
ف	فالافضل ثلاثة أثواب فن	الاخمس جاز والثلاثة لما ثف وان زاد	به	فقميص وعمامة والافضل ل
ا	ان تكفن المرأة في خمسة بكر	ا كانت او ثيابا زاروخا رقيقا ولما فتين	ولم	يختار والا البياض وطيب ت
ل	لان الخدم والكافور وفا	ية تقوى البدن فيـ مدره فيها و	يعمل	حنوطا في قطنـة ويضعها ا
ع	عليـ الشافذ والمواضع التي	مواضع سجوده والفرض ثوب واحد	فيه	(باب ذكر صلاة الجنائزة) ليس س
ر	رجل أولى بالمـالة عليه من أبيه	ثم جده ثم ابنه على ترتيب العصبات فان	عا	دل رجل رجل لاني ي
و	وجوه القـرب و	تنازعا فالاسن أولى ويقدم الى الامام الكا	مل	فضلا هـذا في مجلس س
ن	ضم جنازتها وقدموا	فعة ثم نوى وكبر وقرأ الفاتحة ثم كبر ويصلى	من	بعدها على النبي وآله ثم يكبر ويـ و
و	والنور أولى فان اخل	به لم يضرم يكبر ويدعو ثم يسلم تسليمة و	العو	د الى الثانية سنة اما ا
الذي	الذي هو فيها لا	م فالنية والتكبيرات الاربع والصلاة على	ا (لني و	ادنى الدعاء لليت والسلام ويصلح ل
لها	كل موضع من	او مسجد وغيرهما والمسبوق الذي لم يتكا	مل	له ادراك التكبيرات بمـ ذو
ضرورة	حـذو امامه ثم	اذا سلم اتي بجاني متواليا ومن فاتته	وهو	عن يلزمه فـرضها أبيع ح

ب. والتطاف اسقاط مضركين من الفاص

الرجوع الى الجنائز وركب من قبل

ب	بان يصلى عليه ابا	في	قبره واذا وجد بعض الميت	رفع	وجهه ولم يجز تركه ركه
و	وصلى عليه ودفن و	سنة	رسول الله الصلاة على الغائب	وخبه	مع النجاشي مشهور وحكم م
ال	السقط الذي لم يتحرك وله مائة و	ثمان	نية عشر يوما يغسل ويكفن بلا صلاة وان لم	يلغها منه	كفن ودفن والشهيد اذا ا
ق	قضا في الحرب وما افترق الفريقا	ن وأر	ادوا غسله والصلاة عليه لم يجز و	اذا	بقي حتى انقضت لم يسبق ق
ط	طريق الاغسله وان اختلط	بعين	موقى المسلمين كفارا ولم يتميزوا	كان	المصلى ينوي بالقلب ب
ف	فرض الصلاة على من	حط	قبله ان كان مسلما باب الدفن	ا	ذا حلت الجنائز فالأفضل ل
ا	المشي أمامها والدفن فرض على (الك	الك	ماية والرجال أولى به والنقديم على ترتيب أ	سما	ثمهم في الغسل كما ا
س	سبق والتعميق سنة لانه أ	حصن	ويلحد ويسل من قبل رأسه و	و	يضع على عينه مستقبلا ويجعل ل
ق	قالب لبن تحت رأسه فلا	تعر	رهنالك بل يباشر بخذه الارض ويدفنون و	احدا	واحد را ولا يردف
ا	اثبات الضرورة ويقدم	في	الحد أفضاهما واذا دفن بلا غسل فالعلماء	تقول	ينبش ما لم يتغير والتوجيه
ط	طريق القبلة واجب والمختار	ر	انه ان لم يستقبل به نبش ونصب القبر و	زيد	ارتفاعا عن الارض شبرا ولا يباح
م	منظلة ولا ينسأ وتر	بيح (ولا	يخصص كله مكروه وزيارة القبور تستحب	سائر	الرجال ويستحب لغير الذكور
ن	تركها ويسلم عليه و	الاو	لي ان يأتي بالمأثور وتستحب التعزية و	ترفع	بعده ثلاث والجلوس لذلك
ح	حتى يقصده الرجا	ل	يكروه والتعزية هي الجل على الصبر و	زيد	فيها الدعاء لليست وله
ر	رعاية لليت وخبر الهدا	و	يعزى المسلم بقريبه الكافر والكافر بالمسلم و	ا	لدعاء للمسلم وجوزوا ما
ك	كان من البكاء لجزع	استولى	عليه لكن يحرم الندب والطم	بالا	يدى وغيرها وسواء قبل قبل
ي	يموت الميت أو بعده و	عليه	ان يحنسب ويستحب لجيران اهل الميت في	بتداء	خزفهم أن يصنعوا ا
ن	نوع طعام لهم يكفهم	في	يومهم وليلتهم باب الزكاة الزكاة	وسائرا	ركان الاسلام من قال ل
من	منكرها وجوبها ككفرا	جا	علا ولا تجب الاعلى مسلم حولا العبد	لانه	لا يسبق نقل بلك ولا الكافر ر
ال	الا المرتد فيجب ان يؤ	دى	زكاته اذا أبقينا ماله وفيه خلاف و	خبه	وأحكامه تروى وى
ف	في بابه وفي المفصوب و	الا	جرة قبل استبقائها قـ ولان	و	تجب في المواشى والنبات وفي في
ا	الناض وعروض التجارة و	ولى	الصبي والمجنون يخرجهما من الماهما و	حر	م منها وتجب أيضا ا
ص	صدقة المعدن والركاز	ثم	العين فيملك الفقراء الفرض المعسر	وف	من النصاب فمن كل ل

ردف والتوجيه

الحول الثاني ولم يزل يلزمه شيء (باب صدقة) ١

١٧

الحول الثاني ولم يزل يلزمه شيء (باب صدقة) ١

له نصاب ولم يخرج ثم دخل	الحول الثاني ولم يزل يلزمه شيء (باب صدقة) ١	لمواتي لا تجب الا في النسم ٢
السائمة التي لا تصنع صنعا	اذ اتم الحول عليها ولا حول للضال الا	ي في حول الامهات وقيدوا
صورة الوجوب في	ذلك بل لوغ النصاب فلا تجب في الخمس وهي	أول نصاب الاب ل
غير شاة وفي عشر شاتان والحجة	السنة وفي خمس عشرة ثلاث وفي عشرين من	الابل أربع شياه فاذا
رضي بان يخرج بعيرا من	ذلك قبل وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي	ست وثلاثين بنت لبون واشباع
القول فيه ان بنت السنة	بنت مخاض وبنت السنتين بنت لبون وعلى	ست وأربعين حقة ه
وهي ما لها ثلاث سنين والمذكورة	سميت حقة لاستحقاقها الضراب فاذا بلغت الى	احدى وستين فجذعة وهو و
يكون سننها أربع سنين وفي (ست	وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقة (ان وعن	مائة واحدى وعشرين يصح ح
ثلاث بنات لبون ثم يغير سنه	في كل عشر فيجب في كل اربعين بنت لبون و	في كل خمسين يحضر ر
حقة والوقص عفوانا تسع	النصاب وانفق فيه فرضان كلأتين الكا	ث فيها أربع حقات وممك ك
رؤس خمس من بنات اللبون وأر	دت انخراج أحدهما تعين الا غبط ويصر ف	في ثلاثين بقرة ه
كاملة تباع وفي أر	بمين مسنة للتبيع سنة وللجنة سنتان و البا	في يكون فيه آخذا ا
تب تبعا في كل ثلاثين و	أخذ مسنة في كل اربعين لا يتغير ثم القم ونا	في أقسام نصابه أربعة اول ل
عدد داربعين وفيها شاة و	بمد (ه) قسم وهو مائة واحدى وعشرون فيه شاتان (والقسم	الثالث مائتان وواحد د
ها هذا فيه ثلاث فان جاوز ذلك	ففي كل مائة شاة ولا يؤخذ مراض ومنذ	اكبر ولا معيب دخيل في ن
سليمه فان حصل التمكر (في الواجب بان كانت كلها امعية أو ذكور اقبل) و	ان كانت كلها صغارا ا	ان كانت كلها صغارا ا
أخذت صغيرة واذا اشتركا في	نصاب أول يشتركا الا انهما منذ	دخول الحول ان المال ل
كله مشترك في المراح و	لمسرح والمشرى والفعل والراعى والمحاب فاللا	زم لهما حكم ملك مطلق ع
نكمل نصاب أحدهما بالآخر والمحرم (لو كان مبتدأ ملكهما ثم خلطاه في صغرها حكا	م	الخلطة لا يحدث ث
تبوتها الا في العام الثاني وفي	ما بعده ويتراجعان فيما يأخذ الساعى ورب	المال لا يلزمه تسليما ما
من خيلارماله فان سمعوا اخر	ج كريمة قبلت (باب زكاة النبات) هذه	الزروع ما ادخر منها وحصل ل
الاقبيات به وجبت الزكاة ه	فيه اذا كان مما ينبت الا دميون و	سواء في الحكم م
كالخطة والشعير وضوهما و قد	الحقوا بذلك القطنية وأما الثمار فيستحب (ان تجر	ي في هذا الحكم ويخرج ج

م	منها الزكاة لكن لا تلز	م	الافى الرطب والعنب فقط ولا يجب في الخمس (ما	ر	لم يبلغ نصابا والقدر
ل	له بعد تنقية الحب	ع	يخالطه ويضاف الثمار خمسة أوسق و	ي	ذا يدخ
و	وعائه وقشره كالارز ونحو	ه	به عشرة ويكمل النصاب بقرعة عام وزرعه فيما) نقول العلم	ح	انه الاصح
ه	هذا اذا حصدت فيه و	ا	لواجب العشر فيما سقى بالمطر ونحوه فان	ر	لحصيل السقي أثر
و	ومؤنة مثل السقي	ب	ضع الدواليب ونحوها نصف العشر وان سقى) من هذا	ك	وهذا أخرج ذلك
م	مقسطاً على ماسقى	بكر	أو غـيرـه (باب زكاة	د	راهم والدنانير الذهب والفضة)
ت	تجب فيها الزكاة و	و	ذلك اذا بلغ نصاباً فـازاد فاذا	ار	الحصول وفي ملكه اما
ف	فضة ما شادهم	ا	(وذهب عشرون مثقالاً لزمه ربع العشر ولا يلجى) الى	ل	تكميل أحـد هـما بالآخر بل
ا	الردى من الأنواع يكمل بها	لحسن	منها ولا زكاة في حـلى مباح (باب زكاة	المر	وضـحـ من اشترى للتجـر
ع	عـرضـا بنـصاب	من	الاثمان بنى حوله على حول الثمن وهذا	ص	في الائـمـان وروى
ل	للاصطغرى وجهه	مصر	ح بانه لو اشتراه بنصاب ساعة بنى عليه و	و	لو كان معه عرض للقفية أو و
ن	نقـد دون النـصاب	فا	ن حوله ينـعـد من وقت الشراء و	كذلك	لورد الى النقـد في أثناء
س	سنته وهو دون النصاب فا	دار	ه للتجارة واشترى به استأنف الحول و	سائرها	يقوم برأس المال ان حصل
ت	تملكه بنقـد والافـنقـد	ا	لبـلد والربح تابع للاصل ما لم ينض	واذا	ملك ماله أو باع من
ه	هـذه الساعة نصاباً وقصدا	لحيلة	كرهه وانقطع الحول ولو اشترى بعرض	أضيف	الى التجارة أصـ نـافـا
ا	أخرى لها لم ينقطع الحول و	و	انه أعـ لم (باب زكاة	ا	لمعدن والركاز من أخذ
جز	جزاً من النقدين وكان ما	قبض	نصاباً من معدن في ارض يملكها ولم يقع	سم	الملك عليها لاحـد فالاصح
ا	انه يلزمه في الحال ربع العشر و	على	القول الاخر الخمس ويضم بعضه	الى	بعض لا كمال النصاب ان استمر
و	ولم ينقطع العمل وان كف	أيد	ى العمل لغيره لم يضم وان كان ذ	ا	لـ ضم فانه لم يترك
بعد	بعد ومثله الركاز وتساو	في	اشتراط النصاب وعدم الحول محكوم به و	سم	الركاز يقع على مادقـه
ه	هـلاك الجاهلية ووجد في موات	وا	ن كان من دفن الاسـلام فهو لقطـة	فا	ن كان جاهلياً وأحيا
ال	الرجـل الارض ملكها	ود	نخل الركاز في ملكه فان باعها لم يملكها	لشأنى	وواجبه الخمس وهذا القول
جز	جزـم العلماء به بلادفا	ع	(و مصرفه مصرف الزكاة (باب زكاة الفطر)	يجر	ى وجوبها على من هو و



مسلم حرفضل عن قوت	الكلي	عن تلمذه نفقته قدرها أو بعضه عن تجب	ر	اس المال النصوص	ص
ت تقضى أنه يباع	في	النفطرة ولا يلزمه اخراجها الا عن مسلم ونحكم	بالاضافة	لزوج بقبول	ل
ف في الفطرة على المؤ	دا	عنه ثم يتخذه له المؤدى ثم انا	نقول	الصحيح انه	و
ع عجز ولم يقصد	رالا	على البعض بدأ بنفسه ثم بزوجه ثم	ابن	صغير ثم أب وقالوا	ا
ل لا يلزم زوجه معسر والكلنا	دب	له ان تخرج عن نفسها أو فطرة الناشئة	فلا	تجب على الزوج مع	ع
ن نشوزها ثم وقت الوجوب	وهو	حال غروب الشمس ليلة العيد والافضل	ن	يبادر باخراجها ويجعل	ل
س سابقا للصلاة ويجوز	في	سائر رمضان وان اخرها عن يوم الفطر اثم	ودارها لا	مربا بالقضاء والواجب صاع ثم	م
ت تقديره بالسوزن	حصن	وأحوط فهو ستمائة وخمسة وعشرون قفلة و	زيد	خمس مائة قفلة وكان	ان
ه هذا من قوت البالدان	تعز	زوتعذر فمدلوا الى غيره من الاقوات التي	جر	ي فيها وجوب الزكاة أجزأ	ا
ا اخرجته ويحزنى الاقط والابن المحروس	ضبطا بانه يأتي صاع اقط فلو تصو	رت	زكاة من قوت فعند	ل	
ج جود الى أعلى منه جاز	وفي	مادونه لا يجوز وليه كن جنسا واحدا	فلانا	خذ صاعا من جنسين وان	ن
ز زاد أحدهما بمحا	سنة (على	الواجب بباب قسم الصدقات) من منها	ثم وزيدا	دبا في قول مغلف	ط
ا اخذها ونصف له في	نخسين (دينه	ارايوخذ خمسة وعشرون ونصف وعن زكاة	بالا	كن الاصح لا يلزم	م
ثم ان ادعى عدم	و	جوعا عابسه وذكر ذلك سببا او	ضافة	الى ما يخالف الظاهر لم	م
ا اخلافه في وجهه وان تأ	ست	نفسه بالساف وأخرجها دعاه بالبركة	و	ان مات قدمت على الديون مطلقا	و
ل لتعلقها بالعين والا	ما	م اذا أتلفها من غير مسألة صحتها	الحسر	ج عليه ان لم يفرم ولو	و
هز هز الفقراء للسما	بة	في الاقتراض فهو من ضمانهم او المالك فالمر	وف	انها من ضمانه او هم	م
ج جميعا سألوا منه	اخذ	هافهى من ضمان الفقراء ولا تجزئه الصدقة	التي	عجلها الا اذا اتفق	ق
و وجود استحقاق الفقير حال	الد	خول في الخول فان مات قبل الخول أو	ترفع	واسـتغنى عنها بشئ	ي
هو هو من غيرها فالعلماء فيما	ملو	ه يقولون لا يجزئه وله ان يسـترجع منهم	الا	اذ لم يبين عند	د
م ماسـلم انها زكا	ه	مجهلة وصرفها الى الامام أفضل اذا انتشر	سما	عائنه فعل المعروف	في
فا فان كان جائرا فالافضل	في	ذلك ان يفرق بنفسه ويحرم نقلها	و	العبرة ببلد المال ولا	ا
ع عذر له من النية و	التا	خير للنية عن وقت الدفع لا يجزئ وان اردت ان	تنصب	وكيلا وفويت ولم	لم



ي	ينوهوا جزاء أهل ثمانية لانا	س	لهم العامل ولا يجزئ إلا الحر الفقيه	ال	ال (مين) ويكون ممن تحمل صدقة المتصدق ق
ل	له واحد ا كان أو	عشر	ة على قدر الحاجة وله أجره عمله واختلافه	خ	خبر في الفقير ومذهبنا في ي
ن	نعمته انه من ليس له	من (المال	والكسب ما يقع موقعا من كفايته فالحكم	ان	يعطى كفايته والمسكين عنده د
س	سائر أصحابنا من لم يقدعه الجهر	القعدة	الترية بل يجذب بعض كفايته	وان	ادعى عيالا فقد يكون
ت	تقول والبيئة ممكنة فتلزمه	و	لو ادعى انه غدير كسوب	وكان	قويا قبل منه مجرد
ه	هذه الدعوى بلايين	فيها	ثم الموافقة وهم كل مسلم ضعيف النية اذا	وليت	اليه خير احسن سلامه أو
ا	أصيل في الشرف يرجي اسلام	اخوته	ونظرائه باعطائه وقسوم اذا اعطوا قاتلوا	ولعل	في الاصحاب من هو مردف
جزا	جزاهاهم باهل المصالح	وفي	الصحيح انهم يعطون من الزكاة	ولكن	قال الشافعي هـ اذا
ا	المصنف جمع بين	سنة	الغزاة والموافقة فيعطى بما رويهم	يقول	المستأجر ان القوم وم
س	ساو واللطائفين في تخير في	احدى	العطيتين اما مع الغزاة او المولفة	ان	شاء ثم المكاتبون وليس س
ت	تقبل الدعوى من	و (احد	للكاتبه الابينة أو اقرار سيده ولا يعطى	زيدي	على ما يؤدى فلو امسا سا
ع	عليه مائة ووجد	خمس	زدناه مثلها فقط ثم الغارمون وهذا المعنى	قائم	في كل من عليه دين ثم ثم
م	من غرم مالا أصح له أو	ادم (بين	الناس اعطى مع الغنى لان المصلحة الذي	انتصب	لها غيره والغرم المجرد
ل	لمصلحة نفسه لا يزدافيه	على	ما عجز عنه وفي سبيل الله الغزاة أو	زيد	هم وصفا بانهم الذين لا لا
م	مرتب لهم من الديوان فيعطى	ا	اغنى وغيره وابن السبيل المسافر من أراد	بان	يسافر لغير المعاصي ي
ج	جازان يعطى مع الفقراء	سد	اد حاجته ذهابا وايابا اذا ثبت حاجته	ورفعت	بها البيئة ولا تحل ل
ز	زكاة الخائف في	الدين	ولا هاشمي ومطاسي باب صد	قا	ت التطوع في الصدقة لا تجوز ز
و	وهو محتاج اليها لمن لا	بن	وغيره ممن تجب نفقته وان تصدق من لم	يما	رس المصبر على الازمه مه
ا	اثم اذا أتى على ماله و	عه	بالصدقة وقضاء الدين مقدم على الصدقة	لانه	لازم فان فضل من من
ا	الكفاية ثنى فالوجه	الحسن	ان يتصدق به باب الصيام قد ثبت في	الخبر	كون صوم رمضان ركنا ا
ل	لازما من أركان الاسلام	ور	ؤية الهلال أو استكمال شعبان ثلاثين شرطا	لان	يحصل الوجوب ويقبل فيه عدل ل
ر	رآه فان قامت عند القا	ضى	ينية في يوم الشك أمسكوا وقضوا	ومثله	في الامسالك مفط رراج ح
م	مسافرا الى بلاد بعيد عنه	في	سفينة فوجد أهل صياما ما يتجرى الاسير	لعل	يصادفه الشهر وأوشهر ر

عر	عرفته وعاشوراء كذلك وإذا (منه)	مستحبته والأيام البيض وستة من شوال	ومن) أصبح	متطوعا بصوم أو بركعتان	كان
و	وقطع ذلك جاز ولو قضى فريضة	الصوم أو الصلاة حرم القطع عليه	و	قبل يجوز ذلك وهذا	ا
ض	ضعيف ومن دخل في نطق الحج (و)	العمرة لزمه إتمامهما والصوم في يوم فطرو	اضحى	وأيام تشريق لا يحل	ل
ثم	ثم إن صامها لم يبع (بكره)	صوم الجمعة وحده (باب الاعتكاف) هو من	المندوبات	ويستحب كل وقت إلا	ا
ا	أنه في الشهر الأول	من رمضان أفضل لطلب ليلة القدر	وما زال	الشافعي يرى أنه	ا
ل	ليلة الحادى والعشرين لا يخرج (منها)	ومن ليلة الثالث والعشرين وشرطه النية	وما	كان منه بصوم فهو أفضل	ل
س	سواء كان في تطوع أو	نذر اعتكاف مدة متتابعة لزمه أن يثا	بر	عليها فان أوجبت	ت
ر	رواحه عن المعتكف	غسل كالمرض والاكل والشرب والروا	ح	الى البراز وخرج وهو	و
ي	يجب عليه الخروج لحيض لا يمكن (زوا)	الاعتكاف عنه أو عدة أوداء شهادة تعينت	وما	اشبه ذلك فلا حرج	ج
ع	عليه ولا بطلان وان خرج	أمره منه بذكر زيارة وصلاة الجمعة	انفك	حكم التتابع وبطل فيه	به
و	ولو خرج من المسجد الى	أو جامع امرأته عامدا بطل اعتكافه	وما	كان في حد المسجد لا يضر وذلك	ك
هو	هو المنارة الخارجة	في على باب ونحوها ولا تعتكف امرأة ولا	فتى	مملوك بغير قول قول	قول
م	مولى وزوج ولا يكتب أن ير	ذلك بلاذن (باب الحج) هو فرض	و	الصحيح أن العمرة كذلك	ك
س	سبيلها الوجوب وهي	في كنيسة من الأحكام وسنذكرها و	مادام	الانسان لم يأت بما	ا
ت	توجه عليه أدائه	فرضه لا يجوز له أن يحرم بغيره ولا	نقول	ان احرامه بغيره باطل	ل
ف	في الحكم بل ينصرف	حرامه الى الفرض ولا يجبان الاعلى	من	هو مسلم بالغ حرمه مستطيع	ع
غ	عاقل ويجب فيه ركوب	على الاظهر اذا لم يجب بطريقا	ذلك	اذا غلبت فيه السلامة والحج	ج
ل	لازم للردويأتى الصبي	يستطيعه وينوبه الولي فيما عجز عنه ومن	كان	غير مميز فلا يراه ان يحرم	م
ن	نيابة عنه والصحيح انما	من مؤنة الحج وكفارة ونفقة	زيد	اعلى نفقة الحاضر يصرف	ف
م	من مال الولي	الاستطاعة نوعان احدهما من كان	قائما	بنفسه صحيحا واجدا	ا
س	سائر ما يحتاج اليه من ز	ونحوه ذهابا وايابا بمن المثل فان	رفت	قيمته عن ثمن المثل	ل
ت	تعذر الوجوب ولا مد	للوجوب عليه حتى يكون ما يصرفه	زيدا	عن دين ونفقة يلزم	م
في	فملها فان كانت	منه على مسافة القصر فلا بد من راحلة	لانه	يشق عليه المشى والسقيم	يم

ن	نشترط له الرحلة وان كان	في اطر	فالحرم وكذا العاجز عن المشي وان يكون	اسم	الطريق آمنة من غير	ر
م	مختفـرو النوع الثاني شيخ	عسا	وكبر ومريض زمن لا يستطيع الركوب و	كان	له مال يستأجر به أو و	و
ف	فقير له ولد أو امره ما	كره	فيجب عليه أيضا وتجوز النيابة في التطوع	و	يجوز كل يوم أن ينشئ ي	ي
ع	عمرة ومن كان	محرم	بالحج في غير أشهره لم يصح حجه وقد	نصبت	له شهـور شـوال قالوا وا	وا
و	والقعدة وعشر الحجة فن أحرم	مليبا	بحجة في غير وقتها انه قد عمرة والافضل	قا (لوا	الافراد ثم التمتع ثم القران وقيل ل	ل
ل	لا بل التمتع أفضل ومن تمتع	وهو	آفاق فاحرم بهـ مرة في أشهر الحج ولم	يما	طلـ بل حج من عامه ولم يرح ح	ح
ا	الى الميقات لزمه دم فلو	عا (د	الى الميقات وأحرم به أو كان حاضرا لم يلزمه	لانه	لم يوجب به شيء غير ر	ر
ت	ترك الميقات والقارن الطا	رى	على الحرم يلزمه دم دون حاضره كالتمتع وا	خبر	وأن حاضره من كان بمكة كة	كة
س	ساجكنا وكذلك قسرى	البد	والتي دون مسافة القصر من الحرم جعلوا	ها	كمكة فان لم يجد صام قبل قبل	قبل
ت	تمام الحج ثلاثة واسمكا	ن حتى	يرجع الى أهله ثم يصوم سبعة ايام	وكذلك	يفرق اذا فاتته الثلاثة ه	ه
هـ	هذه في القضاء وبينما	اقي	به من السبعة بباب المواقيت بميقات	سائر	أهل مكة مكة وميقات ان	ان
ا	المسدى ذوالخليفة والشامى	با	بالحفة والمصرى مثله والينى يلم ولنجدموا ولا	ها	قرن وللعراق ذات عرق ولو و	و
ج	جاء على غير ميقات يريد	لنسك	احرم بمحذاة بعده او من دون الميقات او في	الحرم	م ميقاته موضعه ومن خرج ج	ج
ز	زائرا للبيت ناسك كالجفا	و	ز الميقات وأحرم دونه لزمه دم والمعمر	وف	انه يسقط عنه ان عاد الى ي	ي
ا	الميقات قبل النسك والاحرام منه	أتم (و	قيل من ديرة اهله باب الاحرام) ومن سنته	التي	تتقدمه الفسل ثم يحرم وهو هو	هو
م	مكشوف الرأس بهـ مرة أو	ج	ويستحب ان يكون احرامه حين	تنصب	به راحلته للارتحال ال	ال
ال	الى قصده بعد ان يتطيب	ثم	بعد ان يلبس ازارا ورداء ابيضين و	الا (ولى	ان يصلى ركعتين والاحرام بقتيد	بقتيد
ع	عرف أولى وهو الاحـر	ا (م	بعين وان احرم مطلقا صرفه الى ما شاء من	فمال	الحج والعـ مرة ولونوا ا	ا
وض	وض من احرامه حج او عمرة	ا (جمع	له ذلك وتستحب التلبية للاحرام وان يكثر منها	عند) المض	بقية وتغابر الاحـوال ل	ل
م	من صعود وهبوط وعند اختلاط	الناس	ويرفع بهـ صوته ويستحب له بعده المسا	رعة	بالصلاة على النبي ثم م	م
ط	طلب من الله ما شاء من دفع	خطب	وجلب خبر ولا يابى في الطواف ويحرم عليه	ان	يلبس الخيط ما لم يضطر ر	ر
وى	ويحرم لبس الخف	و	شتر الرأس وتجب بذلك الفدية وللنساء ان	يتنا) ولن	ذلك الا القفازين للبد د	د
ها	ها هذا حكم اللباس وا	علم	انه يحرم عليه شتر الوجه ثم الطيب	وا	ستعماله في بدن وفي في	في
م	ملبوس حرام عـلى	الرجال والنسا	وكذا دهن شعر الرأس واللمية لاشعرا	ذن	وبدن والفدية فيه تلزم لم	لم



ح	حرم الله ووجب صرفه	الى	فقرأ الحرم باب صفة الحج اذا	لم	الحرم بمكة اغتسل حينئذ	ذ
ك	كفصل الاحرام وحده	الله (ثم)	دخل من اعلاه وفي الخروج يخرج من اعلاها) و	و	اذا رأى البيت ومثله ومن	من
ن	ثم بازائه اضطلع	وكسا	عائقه الا يسربط في ردائه وطاف من الجرا لا	لا	سود واستلمه وقبضه وحاذ	ا
ال	الجسر وجعل	البيت	على يساره فاذا بلغ الركن اليماني فالاستلام	م	له سنة فيطوف سبعاً برمل	ل
م	منها في الثلاثة الاولى	ثم	يمشي في الاربعه وكلما حاذى الركنين كان	الامر	في التقييل والاستلام	م
ن	نحو ما كان وبأق بالمد	عا	والذكر المأثور في الطواف ولا ترمل المرأة	ولا	تضطبع واذا فارق	ق
س	سورة أو طهارة أو طاف	د	اثر على شاذروان الكعبة او على جدار الحجر (أو) في	في	وسطه لم يجز ثم يصلي بالمقام	ام
ر	ركعتين ثم يخرج	سا	ثر الى الصفان بابه ويسعى فيبدا به وورد	التي	عن البداية بالمسح ولا	ا
ح	حساب للبتيدي بها بالوسط	لما	في به اولاً حتى يأتي الصف فيبدا به	و	الاولى ان يرقى عليه الرجل	ل
و	وهو وسنة مأثورة و	غا	بة ما يرقى قامة ثم ينزل ويمشي فاذا بلغ موضع	السعي	دأبته وسعى ثم يركض	نخ
م	مشيه الى المسح و	نما	يسعى الرجل ويمشي المرأة ثم يستحب الذكر	المعروف	في السعي ويسعى بينهما	ا
س	سبعاً وفي سابع الحج	و (فت)	الظهر يخطب الامام بمكة ويأمر المسافرين	الحجا	وربما قدوا الى منى ثم	م
ت	تقدم اليها في الثامن و	لم يزل	بها حتى صلى العصرين والعشائين والصبح و	زا	د في اللبث كما قالوا وا	وا
ف	فاذا رأى على ثب	مبا	دى ضوء الشمس سار الى الموقف واقام بغير	ة	واغتسل فاذا دخل	ل
عل	عليه الظهر خطب وخفف	ركا	ان الخطبتين وصلى الظهر والعصر ثم راح	نحو	الموقف وجعل الامام	م
ن	نزوله عند الصخرات وكذا غيره و	ايضا كان	واقام من عرفه كفى ولم	يذهب	أحد الى انه يتقيد قيد	قيد
م	منها يمكن واستقبل القبلة	واقام في	عرفه الى الغروب داعياً معلناً	با	لتهليل ويقول اذا	ا
ف	فرغ من التهليل له	الملك	وله الحمد وهو على كل شئ قدير ومن كان نا	سكا	وحصل بعرفة بعد الزوال	ل
ع	عاقداً قبل فجر الصفراته	قد	أدرك الحج والاقفة فانه ومن دفع دو	ن	الغروب استحب له اراقعة دم	م
و	ويبيت بالمزدلفة ويأخذ للجما	و	الحصانها ويجوز من غيرها ويصلي	البا	ثنتها الصبح مفلساً ثم يغسوا	و
ل	لقرح فيقف ويذكر الله فقد	ست	أماؤه ويدعو الى الاسفار ثم يدفع	فاذا	بلغ وادى محسراً لاباس	س
ا	ان يسرع رمية حجر	وا	لا سراعه هذا سنة ثم يرى جرة العقبة و	كان	يكرمع كل حصاة وليس	س
ت	تلبية بعد ذلك وري الجما	ربعين	الحجر شرطاً لا يجزئ غيره ثم يحلق أو يقصر	ولا اقل	الحلق من ثلاث شعرات ولا يلزمه	الحج

منه أجزاء استعمل مطوى الضرب

أول من استعمل مطوى الضرب

م	ما فوقها ثم يفيض الناس	عاما	الى مكة تطواف الزيارة يوم النحر ويجوز ان يذوق	وأول وقته بعد نصف ليلة النحر	ح
س	وإلى أم لا فان	كان	قد سعى بعد طواف القدوم كفاه ذلك	وما يتبين من ثلاثة يحصل لك	ك
ت	تحلل أول وهي الرمي و	ا	الحاق والطواف ويحصل اثنان بالثالث ولا يبقى	اما بعد التحلل الاول الاحصلتان	ت
فعل	فعل النكاح وعقده فا	استخلاف	التحريم فيها ثابت الى التحلل الثاني ثم ينصر	الى منى للرعى والمبيت وهو ثلاث	ف
ن	نامره ان يرى فيها الجمرات	و (هن	ثلاث سبعاً سبعة ووقته بعد الزوال ليس لفا	فعله قبله ويجوز رميها	ه
س	سائر اليوم ويخرج وقته	لد	الى الغروب وأما النفر في اليوم الثاني	م العلماء بجوازهم لرايح	ح
ت	تجهله بعد رمي نهار	ه	وقبل الغروب والالم يجز وترتيب الرمي يلز	فيبدأ بالاولى وهي تعرف	رف
ه	هناك ثم الوسطى و	الا	خيرة جرة العقبة ومن ترك الرمي ولو	ثلاث حصيات لزمه دم ويصرف	ف
ا	ان ترك حصاة مدداً وأ	شرف	الاماكن البيت فيستحب أن يكون	عهد ذلك النظر اليه اذا	ا
جز	جزمت الخروج وذلك	سنة	بعد طواف الوداع وطواف الوداع أداء	واجب ويجبر بالدم ان أهمل	ل
ا	اما الحائض فلا يجب	ا	لوداع عليها فاذا طفت فلا تؤخر الخروج ولا	بمنه مطلقاً بل لو تحركت	لها
ا	أو وقفت في	ربع	مكة لطلب زاد ونحوه من أسباب السفر	يضر وان كان لغيره أعدت فإ	ا
س	سوى أسبابه فلا تقف	وتسعين	في تحصيله باب العمرة إذا أراد هالم	أن يحرم من الحرم بل من	ن
ت	تلقاء الحل وأفضله الجعرانة	و	الافحرم من الميقات ثم يطوف ويسعى ويحلق	عليه ثني والمكى اذا	ا
عمل	عملها في مكة قد	ست	ولم يخرج لزمه دم (فصل) واركان الحج ستة	هي الوقوف والاحرام قبل	ل
م	مع الطواف والسعي والحلق أ	ما (الس	ادس والترتيب والواجبات من الميقات والر	ي ويكذلك يجب في الاظه	ر
طو	طواف الوداع وفي امسا	ته	(بالمزدلفة الى نصف الليل والمبيت ليالى منى	ولا يجز الا كثرون بوجوبه وليسوا	ب
ي	يعدون ما بعده هذا	في	المناسك الاسنة والركن والواجب اذا لم	يفعلا	ل
ال	الجبر في الواجب بالدم والا	جا	ع منه قد ان الركن لا بد من ا	يفعل (باب الاحصار) كل حاش	اش
ضر	ضرراً لا يجب عليه ان يؤ	دى	الحج فان خاف بعد الاحرام فهو محصر	(ويحلق بذبح شاة حيث أحصر ويجب	ب
ب	بدل الشاة ان عذمت وهو	الا	طعام بقيمة الشاة فان فقد صام كما	يقولون	ا
ثم	ثم العبد اذا أحرم بلاذن	ولى (لو	لا تحمله وللزوج تحليل امرأته وحكموا	باسقاط	ع
ا	اما الفرض فيجب ان تقضيه	وتوفى	حقه ومن فاته الوقوف تحلل بالطواف و	اسعى والحلق كما قالوا وا	وا



ل	لكن يلزمه القضاء فوراً	في	الاصح ودم ايضاً (باب الاخمية) هي سنة	لنو	ضع وقتها في لـ	لـ	لا
خ	خارجا قرص الشمس ومضى قد	ر	ركعتين وخطبتين دخل وقتها ويبقى الى	ن	تخرج ايام التشريق وتجب بالنذر	ر	ر
ف	فان فات وقتها او	مضا	قضى المنذورة دون التطوع فان قضاء كان	المفعول	غير اخمية وليكف	ف	ف
ي	يده عن ازالة الشعر وظفروا	ن	اراد ان يضحى من اول العشر ثم	الذي	يجزئ ان كان ضائفا	ا	ا
ف	فالجدع وان كان	من	الابل والبقر والماعز فالثني	لم	يجزئ وادونه وواحدة الابل	ل	ل
و	والبقر تجزئ عن سبعة في	السنة	والشاة عن واحد ثم الافضل فيما	يذكر	ون البدنة ثم البقرة والذي اردت	ت	ت
هو	هو اذا كانت البدنة المذكورة	المذكورة	عن واحد ثم الضأن ثم المعز اما المعيبة	فا	ن كان عيبا ينقص لجها	ا	ا
فا	فانه لا تجزئ وليأكل	قد	رثاها او تصدق بثلاث وبهـ دي ثلثا نفقا	عله	يصيب السنة وليس	س	س
عل	عليه الا التصديق بجزء منها ولا بـ	س	بشرب فاضل لبن المنذورة ولا	يرفع	من لجها شئ	ي	ي
ا	الى غير الفقراء و	الله	اعلم باب الصيد والذبايح لا يحل حيوان	ابدا	بغير ذكاة سوا	سوا	سوا
تن	تناول السمك والجراد لما	رو	ي في الخبر ويشترط كون الذابح من	يقول	بالاسلام او كتابيا تحل	ل	ل
م	من اكلته بكل محدد يكسب جـ	حه	الالطفـر والسـن والعظم ولو	ضرب	الصـيد بمنقل ثـان لم يحل وقد	د	د
س	سن في ذبح المقد	و	وعليه الاستقبال والسمية والصلاة على	الر	سول وقطع الاوداج فالتـيل	لـ	لـ
ت	تذبح مضجعة وكذا البقر وسائر	فو	اع النعم الا الابل فانه قل ثم يضرها الر	جل	قائمة والذي اوجبوا	وا	وا
فعل	فعله من ذلك قطع مجـ	ر (ي	الطعام والنفس وهو الحلقوم والمرى وما	يضم	الى هذا مما نقل	ل	ل
ن	نعمه سنة وان ا	ضر	ي جار حبة بصيد فقتله نظرت	اول	الامر في الجارحة هل تكرر	ر	ر
ف	في طلب الصيد سعيـا رايحه (وغـا)	يحه (وغـا)	دية حتى تعلمت بحيث تؤمر فتفعل وتنهـ	ن) الفعل	قتل الفـل ولو	و	و
ا	أدركه جائعا لم يأكل	واقام	يسكه فاذا أرسله من تحل ذكاته فقتله	وكسر	ما يمنع به كجناح وقوائم	يـم	يـم
ع	عدونا القتل ذكاة وثبت	الملك	له في المكسور ان قتله بظفر أو ناب	ما	بالمقل ففيه قولان ولو قتل	تل	تل
ل	له صيد فرماه حل	الا	كل منه ان جرحه السهم وان رماه فوقع	قبل	أن يموت في موت عاجل	لـ	لـ
ا	اما مثل ان يقع على	شرف	فيتردى منه أو في نار لم يحل ولو شاركه جارحة	اخر	ي لجوى أو كل الجارحة أو	و	و
ذ	تسمى التعلـم أو استرسل	في	طلب الصيد بنفسه لم يحل أكله	فان	جرحه جـراغا بـر قاتل	و	و
ت	تغلت معـه وغاب في	الخلا	هـا ربا فوجده ميتا بهـ ذلك	كان	أكله حراما وأما	واما	واما





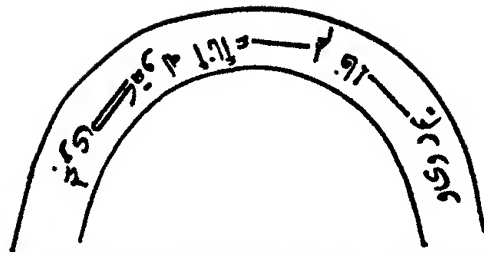
١	الوفاء بنذر زيارته وما ولا	تسمين	لزيرة مسجد غير هام معتددا وجوبه بالنذر	و	لونذر النحر بمكة ولم يذكر	ر
ت	تفرقة اللعم بها	لزم	النحر والتفرقة وان نذر النحر والتفرقة في	ما	سوى مكة لزماه وان أفرد	د
ن	نذر النحر عن	ا	التفرقة لم يلزمه النحر لم ينحر عني وما	أشبه ذلك	من أطراف	ف
مف	مفاوز الحرم	ملك	والموات سواء ولو نذر الهدى للحرم وسكن	النفث	لزمه الجذع من الضأن أو	او
ا	الثني من الابل والبقر و	الو	صوف من المدي المنذور للحرم	يتبع	فيه حكم الوصف والمعين يحكم	م
ع	عليه بوجوب تقبله ثم	يد	فع الى فقراء الحرم كتاب البيوع و	منعوا	حصة البيع الامن عاقل	ل
ي	يكون غير مجبور عليه	وجعل	الايجاب والقبول شرطا فاذا أريد	نه	قلت بتمسك أو ما يكتك مخاطبا	ا
ل	الشترى ويقول	في	القبول اشتريت وابنته ويثبت الخيار	في	المجلس فاذا تنافسوا	زم
ن	نعم لو اختاراه لزم مع	حبس	المجلس له ما فان تبايعا وشرطا	اعرا	العقد عن الخيار بطل	ل
واج	واج وأجازوا الخيار فيه اذا	حصن	بمدة ثلاثة أيام فسادوها الا فيما	به	يحرر الزبا وأول	ل
ز	زمن الخيار العقد وقيل لا	تمز	ي اليه المدة الامن التفرق	وتحر	ضواللحكم بالملك في مدته والظاهر	ر
ا	انه ان اختص بالخيار	وا	حد فالملك له وان كان له ما فوقوف وطا	يفه	تختار انتقاله بالعقد	د
و	وطائفه تختار بقاءه وان أ	قام	المبيع تحت يد البائع فهو من ضمانه	و	لوتلف وكان المتناف	ف
هـ	هو البائع قبل القبض عاد	الملك	اليه وانفسخ العقد وان تلفه	غيره	اما المشتري أو	او
س	سواء من سائر	الا	جانب نظرت فان تلف بفعل أجنبي خير بين ان	يقو	م على المتناف أو يفسخ واذا	ا
ت	تلف بفعل المشتري استقر	شر	أوه وقبض المنقول نقله وقبض غير المنقول	ل	كالمقار بالخليفة والخروج	ل
هـ	هذه هو القبض المعرو	ف	باب لا يجوز البيع الا في عين طاهرة	قا	لوا وأما نجس العين فلا	ا
س	سبيل الى جوازه فيه ولا	في	متنجس لا يمكن تطهيره ولا فيما لا ينفع به	ويحرم	بيع ككل معلوم	وم
تع	تعلم به في آدمى مثل	ا	لوقوف والمرهون والمكاتب وأم الولد ولا يجوز	ز	بيع الجاني للمؤسس	ل
م	من جنابته مال شاغل	ملك	رقبته على القول الاظهر الجسد	يد	فان أوجبت مالا شائلا	ا
ل	لذمته جاز وكذا قصاص في	أشهر	لقولين ولا يجوز بيع مالا يملكه	البائع	الامن طريق ولاية أو	و
م	من طريق نيابة وا	بعد	قول قديم لجوز بيع الفضولي اذا قر	ر	وليس البيع للعهد دوم	م
ج	جائزا والثابت ان	سنة	رسول الله صلى الله عليه وسلم ر	فعت	الصحة عن البيع اذا كان مجهولا	لا

[illegible]

ما في هذا من الحرفين أن يسقط أحدهما وينزل

ما لا يكال ولا يوزن كتمر ر

م	مماثلة فيما يكال في عاد	ه	الحجاز الا بالكيل ولا فيما يوزن الا بالوزن	و	ما لا يكال ولا يوزن كتمر ر
را	رايح وسفرجل فلا يصح الملك	لا	فيه بيع بعضه ببعض على الاظهر	ولا	تعتبر المماثلة الاجافا فا
ق	قبل تغييره فلم يجيز	و	ايصح دقيق بدقيق ولا يجب ولا رطب برطب	و	لا يباس الا العرايا وكان ن
ه	هذار خصه لما شكوا الامر	و	ولا يباع جنس بشئ من جنسه وغير جنسه	بل	لا يباع فوما جنس وهما وما
ب	بقيمة مختلفة أو متفقة بنوع	و	احد منه مثال الاول أن يبيع مدعجوة	و	درهم بمدى عجوة ومما ا
ي	يتمثل به للنوعين ان يبيع ا	لما	لك دينار اقا سانيا أو ساور يا قاسانين	ا	وساورين وبيع لحم بحميوان لا يحل ل
ن	نعم ما كان أو غيره والله ولي	و	التوفيق باب بيع الاصول	ما	يتبعها ادا باع أرضا وفيها شجر ر
ا	أبناء دخلا في	الملك	تبع الارض والحمل ان كان يؤبر كالحمل	و	نورا يتفخ كالورد وظهره و
ل	للبنات وان لم يظهر فيه شيء	جعل	للمشترى وأما مثل العنب والتين فاد	ام	حمله لم يؤبر فهو للمشتري ي
ح	حمله فان برز منه شيء كان	الو	جسه في ذلك الى البائع وتناثر نور الشمس	و	التفاح كالتأبير ولو و
ر	رام يبيع الارض وهي	زار	عنة فان كانت تجزرة فهي للبائع	حتى	انه لا يلزمه قلعها ا
في	في الحال وان كانت تجزرة	ة	بعمدة كانت الاصول للمشتري	ولكن	الجزرة الاولى للبائع ولو ل
ن	نسى البائع ثم رته	الى	ان حدثت ثمرة أخرى للمشتري واختلطت	هذه	بتلك فالظاهر المنصوص ص
ان	انه ان سمع أحدهما بجنحه أجبر	القاضي	الاخر على قبوله وان تشاح فسخ وقالو	الا	يجوز بيع الثمار قبل ل
ي	يبدو صلاحها الا اذا لز	مو	ه القطع ويبدو صلاحها اذا اجز	حرف	الحبة أو اصفر أو و
سقط	سقط أول الحلاوة فيها فاذا وا	فق	ذلك بعض الجنس في البستان جاز بيعه و	يصير	كأنه قد بدد صلاح ح
الجميع	الجميع ولا يجوز بيع الزرع	ا	لا خضر الا بشرط القطع فان كان له ارض و	بها	زرع لزجل آخر ر
حل	حل له شراؤه بلا شرط	لد	خوله مع الاصل باب الخيار	الثا	بت بالعيب من دخل في ملكه كه
دابة	دابة مصراة بعوض فالخيار كا	ين	فيه اعلى الفور في أصح الوجهين وفي الثا	في	يتمد الى ثلاث فلو و
هم	هم يردوها فليكن راد	الصا	ع تمر معها بدل اللبن وأما الاتان والحارية فذا	كا	ن ليرد مع واحدة ا
منهما	منهما شيأ بديل اللبن ولصا	حب	اللبن الخيارين أخذ اللبن وا	لا	خذا بديل ولوانه ه
اشترى	اشترى جارية شعرها جمدا	و	أسود ثم بان انها بطة الشعر	و	بيضاؤه ثبت الخيار للمشتري ي
ويثبت	ويثبت لـه اذا بان	سار	قصة أو زانية أو آفة أو نحوها أو تبو	ل	في الفسراش ويثبت أيضا ا



ال	الخيار بالجـ ماح والعض	في	الدابة ثم في كل ما ينقص العين أو القيمة (نقصا)	في	العرف يفوت به غرض كامل	ل
ا	إذا غلب — في عامه	عامه	ذلك الجنس عـ دمه سواء كان ذلك	الا	مر مقارن للعقـ دأم م	م
خر	خرج به العيب	ذلك	بعد العقد وقبل القبض ومن	عر	ف العيب وأخر الدحتي خرج ج	ج
و	وقته بلا عذر فليس له	الى	الردي سيل ووقته على الفور فلو علم ليـ لا	ا	وفي الصلاة أو الا كل فخر ر	ر
ل	للصبح أو الفراغ من المأكولو	المشر	وب لم يضر ثم يرد عليه أو يرفع الى الحاكم فان غا) ب	ب	فـ يرفع الامر الى ي	ي
ا	الحاكم واعلم أن الحقـ	ق (في	الفوائد المنفصلة الحادثة ملك للمشتري فلا	نقول	انه اذا فسخ الملك كـ	كـ
ي	يردها بل تبقى له	وا	ان اشترى عـ دين فوجد باحـ دهما عيبا	عاد	ه ر حـ دة وفي قول قول	قول
سقط	سقط عند الاكثرين الا	نخذ	به لا يجوز ان حدث عند المشتري عيب أو	ز	داد فخره من الردي سقطه ه	ه
هـ	هذا وله الارش وان كان	حصو	ل المعرفة بالعيب لا يقع الا بعيب كـ تدو	يد	البطيخة لا يعرف الا ا	ا
م	من تقو يرهـ المـ بضرا	ن	كـ مرقـ د الحاجة وان باع المبيع	و	شرط البراءة من ن	ن
ا	العيب وب فاطهـ الـ اقوال حجة (انه	انه	يرأ من كل عيب باطن في الحيوان حمله البائع دون	غيره	بابا — اذا ا	ا
م	ملك شيئا بمـ ووض	ثم	أراد بيعه مـ راجحة جازا ذابـ ين	ر	أس المال وقد رالـ راج و اذا ا	ا
ع	عمل أو استأجر من عمل	في	المبيع أخـ بره فيقول اشتريت بكذا ود	فعت	أجرة كذا أو عمت مـ مع ع	ع
ا	التمن بكذا ولا يخـ ير بان	عا	مـ ذلك ثم وان أخـ ذ شيئا من لبنه و	ز	وائده الموجودة حال ل	ل
و	وقوع الـ قد وجب الـ اعلا	م	به وان اشـ تـ رى عـ دين صفقة جازتـ فر	يد	ها في المراجعة بالقسط ثم م	م
ل	لو قال أولا التـ من	احدى	عشرة ثم قال بل عشرة فالقول	الا	ظهر أنه يصدق وفي قول ضعيف في	في
ا	ان المشتري بالخيار	و	ان قال اشـ تـ ريت بمائة أو قيمة ثم ا	نه	أورد بعد ذلك شهودا ا	ا
ثـ	يثبتون شرائه بمائة و	سبع	لم تسمع دعواه ولا يثبتـ هـ و	فاعل	النجنش آثم فاعـ لم لم	لم
هـ	هذا وهو أن يكون الثمن	مائة	مثلا فيسـ اوم مـ لكها فيها باكثر	و	غرضه ان يـ رى ي	ي
م	من يطلبه ذلك فيـ تـ ر	خالف	الامر وأنـ م من يبيع عـ لى يبيع	غيره	وهـ وان يقول لامرء مـ	مـ
ا	اشـ تـ رى شيئا بشرط	ا	لخيار افسخ البيع وأبيعك أرخص منه و	لا	يدخل على سوم أخيه وهو و	و
م	من يجيء الى مسـ اوم ما	شر	السـ لعة بل قد انـ م له فيز يد عليه فا	نه	يأثم ويبيع الحاضر للبادي ي	ي
ع	عـ بدنا حرام وهو أن يقدم	ا	لبـ دوى بسـ لعة يحتاج اليها والناس	معطو	ه الثمن فيقول الحاضر هو و	و

١	الى ويأمره بالوقوف	ف	ليبيع له قايلا قليلا والبدوى لا يحرم الوقوف	ف	عليه ويحرم ان يتلقا	١
ال	الركبان ويخبرهم بكساد ما	جا	وابه ويشترى منهم فلوقد صوا	و	بان لهم الغنم تلو	لو
م	مقدمهم فانه يجو	زان	يفضوا <b>باب</b> اذا اختلف المتبايعان في	مثل	الاجل وقربه أو بعده أو	او بعده أو
ق	قدرا الثمن وصفته نظرت	فا	ن لم يكن له ما بينة تحالفا فيخلف	ذلك	على نفي أصل	صل
ت	تلك الدعوى التي أ	تا	بها صاحبها وعلى اثبات قوله وأ	ما	الاخر فيخلف ايضا	١
ض	ضد عيني صاحبه مر	ه	واحدة ثم لا ينفع له قد حتى ينفعه	ا	ن اختلفا في عين المبيع فلا نقول	ل
ب	بالتحالف وان اختلفا في	ا	مر مفسد لا قد كالتشط الفاسد وما	شبهه	صدق من يدعى مطلق	ف
ال	الصحة على الصحيح عند أهل	لعم	فان قال البائع لا أسلمه الا بعد	التو	فية وقال المشتري ما أنا	١
م	موفيك حتى أقبض المبيع	فا	نديخير البائع ثم يجبر المشتري ويحجر عليه تو	كيد	<b>باب</b> السلم لم يسم	لم
ب	بيع يثبت فيه خيا	ر	المجلس ولا يثبت فيه خيار الشرط	و	يشترط فيه أمور	ر
ن	نقد المال في المجلس فان أر	سل	العقد في الذمة وتفرقا قبل قبض ر	أ	س المال لم يجز وقد د	د
ي	ينقد البعض فيبطل فيما نقد	بعد	المجلس بقسطه ولا يصح السلم الا فيما	حر	ز بالوصف فلو اسلف ف	ف
ع	على مثل الدنانير والدر	هم	والحبوب والادقة والاعطروا أصنا	فه	والحيوان واللحم جاز ويلزمه	١
ف	في السلم أن يأتي بجميع	الا	وصاف التي تميز المقصود وما كان	عينه	من اجناس كنضوح ح	ح
ع	عمل من اطياب وتدو	تر	ياق لا يصح السلم فيه ولا فيما لا يضبط في	نفسه	بالصفة كالجواهر	ر
ولا	ولا ما داخل النار مثل	ا	لخبر والشواء ويجوز في الجبن وحل التمر والزبيب وكل	مختلط يضبط كئوب ككتان	١	١
ت	تكون لجنته ابريسم أو كذا	ك	عكسه ولا يجوز السلم الا في قدر معلوم	وجميع	الامور التي تضبط بها	١
م	مقادير الاشياء اربعة الكيل	وا	لوزن والعدو الذرع ويصح في الكيل وزنا	وا	لوزن كيلا ولا يصح	لح
س	سلم موجب لافي موضع	لا	يصح للتسليم حتى يبين موضعه وما عر	جمع	مثله أو كان لو طلب يومئذ	ذ
ت	تمذرتحمله فلا	مراء	في بطلان السلم فيه وان أسلم فيما يصح	و	انقطع عند المحل فهو	و
ف	فيه الخيار بين الصبر	الى	وجوده أو الفسخ وان أحضره على	ما	وصف أو أجود وهو	و
ع	عين جنسه لزمه القبول و	ا	ن أحضره قبل المحل لزمه قبوله الا اذا	نولد	من قبضه ضرر وان قال	ال
ل	له به مد قبضه منه	للو	اجبات غلطت على لم يقبل فيما قبضه	منها	مقدار ثم	م

ن	نقبل منه قوله	لو	كان قبضها جزاء	باب القرض	نقول	أنه مندوب اليه يجري	ن
م	مجرى القرب وتجاوز	هـ	في كل ما كان السلم فيه	هـ	جا	ثنا الا في شيء وهو	و
س	سلف جارية للقرض	فا	نه لا يجوز ويملكه بالقبض على الصحيح وفي الثاني	فا	في	بالتصرف فما كان له من قبل	ثلا
ت	توجهه على المقرض	دا	طوب تسليم مثله وان كان متقوما	دا	ز	رد مثله في الصورة والجنبة	ثة
ف	في الاصح ولا يحرم	م فيه	شرط الرهن والضمين ويحرم شرط جرم منه	م فيه	يد	فعنه المستقرض زائدا	ا
عل	على ما اقترض لم يحرم	عليهم	ذلك هذا اذا دفعه المقرض من	عليهم	نفسه	ولم يشترط ولو انخرط	ن
ن	نحو غير بلد الاقراض	وا	تاه هناك وطالبه نظرت فان كان لا	وا	يرفع	الا بمؤنة فـ	ا
س	سبيل الى مطالبة بالاداء	د	ابطل يطالبه بقيمة في بلد الاقراض ويجوز	د	ز	مطالبة بالاداء في النقل	ل
ت	تلقاه اذا انقله	وا	لله أعلم (باب الرهن) من جاز ان يقترض و	وا	يد	اين صح رهنه ولا يرد	ر
هـ	هذا الرهن الاعلى الدين	ا	للزوم كمن المبيع أو يؤل الى	ا	لا	لزام كالتن في الخيار ولا خلاف	ف
ا	انقله لا يصح	لطا	ليسه الا بالاجاب والقبول ولا يرد	لطا	نه	لازما الا بالقبض ولو	و
ج	جرى العقد ورضيا بايدا	عه	عند غيرهما جاز وان تشاحا كان الحاكم	عه	فاعل	ذلك وأمـ	ا
ز	زوائد المرهون التي لم	تو	جد حال العقد فهي خارجة عن الرهن	تو	و	ما بطل بيعه بطل	ل
ا	الرهن فيه ولا يصح	في	المبيع قبل القبض وان رهنه بئنه لم يجوز	في	ير	هو النخل وهو غير مؤبر	ر
ر	استأثر به الراهن	في	أحد القولين وادخل الشرط المتأني فيه	في	فع	صحته ويبطل في القول القوي	وي
ع	عقد المبيع المشروط في	هذا	الرهن الفاسد ولا ينفع من الرهن	هذا	نفسه	شيء قبل قضاء الدين ولو	و
مل	ملكه الراهن غيره	ا	وتصرف فيه تصرفا ينقص قيمته لم يجوز	ا	لا	بأس باستعماله فيما لا	ا
ت	تحصل منه مضرة في	لما	دعة كالكوب والاستخدام ويؤجره الا	لما	نه	يشترط في اجل	ل
هـ	هذه الاجارة ان لا تدو	م الى	بعد حلول الدين ولو رهنه من المرتين بدین آخر	م الى	تو	ثقة له لم يـ	و
ا	اعنقه وهو موسر عتق	الشر	ع يلزمه قيمته وتجعل رهنه ويده علم	الشر	كيد	على الرهن هذا ناص	ص
لح	لعتق الموسر وفي قول من	يف	ينفذ عتق الموسر ولو جنى اقتص منه	يف	و كذلك	لو أنف مـ	ل
ر	رجل أو جنى جنابة توجب	ا	لما يبيع في الجنابة وان جنى عليه كان	ا	ما	يؤخذ في ذلك	ل
ب	بطريق الارش رهنه أو	بو	ان يكون الرهن مضمونا فان اختلفا في	بو	ا	رد في القول	ول



مجنز واطوى العروض والاضرو بربور وفيه

مجنز واطوى العروض والاضرو بربور وفيه

م	من ينكر	م	اليه منه	شبه	أن الموجل ليست المطالبة به
ج	جائزة حتى يحل فلا يمنع	صاحب	الدين الموجل من السفروان كان حالا	و	أمكنه الوفاء له الوفا
ز	ر من الامكان وللغرم منعه من سفر	مكة	وغيرها ويأمره الحاكم بالوفاء في	البد	اية فان لم يقبل بل
و	وامتنع باع ماله	و	قضى دينه فان ادعى الاعسار وقد عرف له	ل	حبس حتى يثبت بفسراغ
ا	اليه من الملك ولا يقبل	في	ذلك الا خبره وان لم يعرف حلف ولم	يتبع	وظفر بالسلامة
م	من الحبس وقد جرت	السنة	بالجبر على المديون اذا كان	ما	له يجهز ع
ط	طوبى له وسأل	ا	لغرماء من الحاكم ذلك فحينئذ تصرفه فيما	قبله	من المال لا ينفذ الى أن
ي	ينفذ عنه الجرا	لثا	بت فاذا أراد الحاكم بيع شئ	من	ماله استحب له الصبر
ال	الى أن يحضران كان له	نية	في الحضور أو وكيله ولا يباع شئ	الا	في سوقه وما خاف فساد قدم
عر	عرضه للبيع و	أمر	بقسمته بينهم على قدر الديون ومن	عر	ف عين ماله وهو فارغ غ
و	ولم يشغله باستحقاق خيرين	ان	يفسخ أو يضارب والخيار على الفور في	ا	لاصح وفي قول ل
ض	ضام عيديدوم ثلثا ثم	ينى	على ذلك انه لو نقص بفعل مضمون أخذه و	ب	بالباقى ولو و
و	وجده وبه زيادة تميز كالطلع	المؤ	بر يرجع فيه دون الزيادة أما غير المؤبر	و	الحل فأكثر الاصحاب ب
ا	أجازوا رجوعه فيه وأنه	يد	خجل تبعا والمذهب انه لا	يجوز	للغرماء أن يحلفوا وا
ل	ليثبتوا للفلس ديناً يؤد	يه	والله أعلم باب الجبر لا يصح	ابدا	تصرف صبي ومجنون في حال ل
ل	ضرورة ولا غيرها ويتصرف	في	ماله ما لا ب ثم الجسد ثم الوصى وقا	ل	بعضهم أن الام م
ب	بعد الجسد والصحيح أنه لا	تعز	ى اليها ولاية الانصب ويتصرف الولي بما	معر	وف المصلحة ويفعل بالاغبط ط
و	وينبى له بالاجرد	و	ن اللابن ولا يبيع عقاره الا الحاجة مخو	فة	أو غبطة ظاهرة ويحل ل
ر	رهن ماله اذا اقترض له	في	حاجته وله يبيع ماله للمصلحة نسيئة ويرهن	من	المشترى وثقنا قا
و	ويشهد عليه ويركى كل	سنة	ماله وينفق عليه بالمعروف فاذا باعوا	نكر	دعواه الانفان الذى لذي
ق	قدره وقال أنفقت مثلاً	ثلث	ذلك أو نصفه فان كان أباً أو جداً صدقنا	ه	بيمينه وأما غيرهما فذهب ب
ب	بعضهم الى أنه يصدق و	تو	خذ بيمينه وقيل لا يصدق وبلوغ الصبي	و	هو رشيد يوجب الخروج ل
فيه	فيه من الجبر والبلوغ	في	الغلام بالاحتلام أو تمام خمس عشرة سنة	و	معرفة بلوغ الجارية بما فى ي

ب	بلوغ الصبي وبالحيض	و	الحبل والرشد صلاح الدين والمال ولا بد	من	الاختبار وهو	ل
ي	يختبر قبل بلوغ الو	لد	أوبه سده وجهان الصحيح قبله ويحصل	معرفة	حاله بان يساوم ويسلم	زم
ن	نظر الرشد ولا يقع به سده	الملك	بل بمقد الولي ولا يصح بيع السفينة ونكاحه	وعكسهما	طلاقه وخلعه	ه
فا	فانهم ما يمحان وباذن	ا	لولى يصح منه عقد النكاح دون البيع وبعضهم	يقول أنه يصح	ببواب الصلح	ح
م	من جفع الى الصلح فهو	لظافر	وهو بيع وأحكامه احكامه فان	جاء	الصلح بعد الاقرار	ر
ف	فهو صحيح فان كان عليه دين	و	صالح عنه بعين واتفاق علة	بو	ية اشترط في ذلك	ك
ع	عليهما القبض في المجلس فلو أرا	د	أن يصالح عنه أجنبي وكان المدعى هنا	ك	دينه اصح وثبت	ت
و	وان كان عيناً	فنو	جبان يقول هو مقر لك وقد وكلني	زيد	في مصالحتك فلو كان	ان
لا	لا انسان دار حذاء	ه	طريق نافذ فائرع اليه جناحا	و	كان عالياً في الجنو	و
ت	تمرت تحت المحام	في	ظهره والجسم مال جاز وليس ذلك	جا	ترا في غير النافذة من حيث	ث
و	وقوع الملك عليها فان	ا	ذن أهلى الضرب جاز وان صالحهم على	ا	شراعه بشئ لم يحصل	لا
و	ويجوز الصلح	لمو	ضوع على وضع الخذوع على جداره سواء كان	خو	صاً وغيره والغصن اذا كان بحيث	ث
ا	أنه يقع على ملكه أو	يد	دخل هو داره ولم يقطعه المالك قطعه ولو كان	ك	دار في درب لا منفذ له	ه
و	وبابه في أخـ	ية	الدرب فارادت قد دمه الى أوله جاز وان أ	ر	اد أن يؤخره فـ	لا
ه	هذا من كان لبيته	مد	دخل في الدرب فان كان ظهر بيت	جل	الى الدرب فاراد أن يفـ	ح
ا	اليه باباً للـ	ر	فيه لم يجز ببواب الحوالة الخ الحيل والمحال	صا	حب الحق فلا يفتقر	ر
ل	لرضا المحال عليه وقا	سه	بعضهم عليها وتصح بكل دين وعلى كل دين	صا	للبيع وبالثمن الموقوف	في
م	مدة الخيار وعليه	و	يحميل المكاتب بالنجوم ولا يحال به عليه	و	ليست الحوالة بمجهول غيره معرو	في
ج	جائزة وقيل تصح في ابل	الد	ية وان كانت مجهولة ولا يجوز أن يحيل بالـ	ين	الحال على مؤجل ولا عكسه وكذا	ا
ت	تجب عنه دنا المساوا	ه	في جميع الصفات جنسا او قدرا وصفة وهذا	منصو	ص وتبرأ ذمة المحيل	ل
ث	ثم يصـ	و	اجبا في ذمة المحال عليه فان تعذر الطلا	ب	له فرجع على المحيل لم يصح	ح
و	ولو خرج المبيع الذي	كان	احاله بثمنه مستحقا بطات الحوالة وكذ	ا	اذا رد بعيب في الاظهر	ر
ه	هذا اذا حال المشتري فلو	ا	حال البائع عليه لم تبطل وقيل تبطل أ	بدا هو	ضعيف ولو قال المحيل وكلتك	ك



و منبى على مستغفر من فاء — لان فاء — لان

و منبى على مستغفر من فاء — لان فاء — لان

و	وقال المحتال بل احتسني فا	المك	للمحيل والقول قوله <b>باب الضمان</b>	كل	من صحت منه تصرفات ت
م	ماله صح ضم — انه و	المو	انع من التصرفات في المال تمنع منه الا	ا	المحجور بالفلس فلا ا
ب	بطلان في ضمانه فلو ير	يد	المضمون مطالبته لم يجز مادام في ر	سم	الحجور ضمان العبد ليسنا نا
ن	نجيزه بلا اذن ولا نشترط	ر	ضام المضمون له لكن نشترط أن لا يكون	نكرة	وفي المضمون عنه لم لم
ي	يشترط ذلك بل لو رأى ر	جلا	أو سمع به وضمن عنه بغير معرفته ولا رضاه	جا	ز والضمن اذا جرى
على	على دين لازم	كا	الثمن والارش ودين السلم أو يؤول	بعد	الى اللزوم وهو و
م	منسل الثمن في الخيار جاز ومن	ملا	ثم الصحيح ان مال الجمالة لا يلحق به وضمان	ا	للمجهول لا يصح بحال ال
س	سوى ضمان ابل الصدقة	و	لا يصح ضمان ما لم يجب وجوز وضمن الد رثل	سم	الحاجة ولا يثبت في الضمان ن
ت	تخاير وكذلك يضمن اذا	غرض	الضامن في البحر وعلى ضمانه ولا يشترط	معرفة	المال قدرا ووصفا فا
فعل	فعل في هذا لوقال اعتق الغلا	م	وعلى مائة فاعقه لزمته واذا	قد	صحت الضمانة يجدد حينئذ ذ
ن	نفس المطالبة	في	من الضمان مع المضمون عنه فان أبرأ الاصيل	تم الكلام	وبرئ الكفيل كما قالوا وا
فا	فان أبرأ الكفيل بقي له	الملك	في مطالبة الاصيل وللضامن الرجوع بما	د	فزع ان ضمن باذنه والا فلا لا
عل	عليه رجوع فان دفع	خمس وعشرون	بأقيمته عشرون رجوع بعشرين	و	ان قضاء وتسامح ح
ا	اليه بزيادة لم يدها و	عا	د بالاصل وتصح الكفالة بالبدن الا	نه	اذا تكفل ببدن مدقة ترف رف
ت	تعيين عليه حد لله تعالى لم يجز وأ	ما	الكفالة ببدن من عليه قصاص ونحوه فالجمهور	يقول	بصحتها واذا ا
ن	نبيه على مكان التسليم تعين	وا	لا تعين مكان الكفالة فان كفله به	من	غير اذنه فقد قيل ل
ف	فيه أنه يصح والا	شهر	بخلافه فان سلم نفسه عنها برئ الكفيل عند	ذلك	وان غاب أمهل قدر ر
ا	المضى والايب وان مات أو	ا	نقطع خبره لم يطالب <b>(باب الشركة)</b> وهي	جا	ثرة ولا يشترط التساوى وى
غ	عن — دنا الا في الجنس	و	الصحة دون القدر وتصح في كل مثلي ولا يجوز	ز	الاقتصار فيمعا عقدوا وا
ل	لفظ الشركة	كانت	شريكى بل يشترط الاذن في التصرف ولا	يد	خلان في حكمها قبل ل
ما	الخلط فان كان المال عر	و	ضاباع أحدهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر	روادا	والا اذن بينهما — ما ولو و
ت	تساويا أو تفاضلا	فا	لربح على قدر المالين فلو وعد الشركاء منهم	جلا	وقالوا الربح الحاصل صل
ن	نعطيك أكثره لم تجزعد	نه	وبطل العقد ان شرط فيه ذلك و	نصبت	لكل واحد أجرته قالوا وا

و	والرج يقسم على المال والا	بدا	ن شركتها باطلا وكذا المفاوضة ومش	ر	ككة الوجوه ومضى عزل ل
ا	احدهما صاحبه ان عزل و	ر	اح الاخر باقيا على تصرفه ومن شارك	جلا	و ادعى عليه خروجه
جز	جزاً من المال بتفريطه امرنا	ه	أن يقسم بينه فان الشريك أمين	على	المال بباب الوكالة اعلم م
ا	أن الوكيل كالة تصح	في	كل ما يملك الوكيل والموكل مباشرته في	الحال	وذلك من
و	وكالاته في المعاملات و	الشجر	والخصومات والعقود والفسوخ	ومثله	تلك المباحات في قبول
ه	هو الصحيح وتوكيل المرأة	ة	والمحرم في النكاح باطل وحقوق الله اذ	اقبل	منها شيء النيابة ه
س	سلك مسلك غيره	في	الجواز كالخروج والزيادة والحدود ولا تجوز	ز	الايجاب وقبول فلو و
ت	تأخر القبول لم يضر بل ا	قباله	على ما وكل فيه بالفعل كاف ولا يجوز لمن ير	يد	ها أن يعلقها بشرط ومع ع
ه	هذا لو عقد لها بشرط	تعز	ي اليه فوجد الشرط نفذ تصرفه ل	ضا	ه واذنه ولو نجح زها وعلق في ق
ل	استعمله فيها لم يضر ومن	المحر	م أن يوكله في أمر يتولاه مثله فيجب له أ	حكا	مه الى غيره ان فعل ذلك لك
ل	لغيره عذر وان	و	كله في البيع جاز أن يبيع من أيه وابنه	وهذا	للكبير أما الصغير فلا يتوجه به
و	وجه صحته كنفسه ولا بأ	س	بالبيع من مكانه وليس للوكيل	أ	ن يبيع بدون ثمن المثل ولا مؤجلا لا
ه	هكذا قالوا ولا يغير نقد	ا	لبلد الا باذن ولا يبيع بثن المثل وقد	بو	يع باكثر ولو قال بكذا ذا
م	مؤجلا فباعه بما ح	ول	حالا جاز الا أن نهاء عن ذا	ك	أو كان له غرض ومضى ما
ج	جرى الاذن بالبيع في	ليلة	معينة أو يوم أو مكان معين تعين	مطلقا	ولو أمره بالبيع لشخص وهو و
ز	زيد من لا فباع	من	عمرو ولم يجز ومضى خالف في بيع ماله أ	وفي الشر	اء بعينه فتصرفه باطل وحيث ن
و	وجد الشراء في الذمة مع	ذی	الخالفه وقع للوكيل ولو قال اشتر بهذا	الد	ينار شاة ووصفها حق ق
ا	الوصف فاشترى شاتين لم تنقطع	الحجة	الا اذا سويت احدهما دينارا و	ا	لا فاله قد غيبت ثابت
ثم	ثم لو أمره أن يطاق ر	سنه	في البيوع الفاسدة لم يجز أن يصد	و	صحيا ولا فاسدا او المعيب
ا	اذا اشتراه لم يوكله	احد	ولم يعملم جازله ولم يوكله الرد ويجوز	ز	للكيل في البيع قبض الثمن و
لم	لم يوكله وان وكله أن يشتر	ی	عبد ا فليذكر نوعه وصفته وقدر ما	يد	فعمه في ثمنه والوكيل ليس ي
ت	تقبل عليه دعا	و	ي الجنابة الابينة والقول قوله ولو	قا	ل بعته بالثمن الذي ي
ق	قد أذنت فيه	عشرين	وقال أذنت بثلاثين فالقول قول الموكل ولو	لوعيا	ريه في دعوى الرد ولم يؤمن و

لا ربه وهو مبني على قولان غائبين في الجز

من غيبه وهو مبني على قولين غائبين في الجز

٢	الموكل بدعواه صدق الوكيل	و	اكن مع يمينه وان ادعى انه سلم الى	و	كيله لم يقبل ولو سلم	ن غلظه
رب	رب المال اليه مثلاً	سبع مائة	ليقتضي دينه فقصاه في غيبته ولم يشهد	عند	القضاء لا منه من غدره	
و	وانكر ضمن لتفريطه	و	سواء صدقه الموكل أم لا ولو فعل ذا	ك	يخضرت لم يضمن ومن نخا نحو	و
هو	هؤلاء ذكر انه لو قال	كان	التسليم بحصر تلك فأنكر وحلف قبل انكاره ولو	ادعى له عمرو	ان زيد او كله في قبض مال	ال
م	مع شريكه فصدقه	مشار	كه جاز التسليم اليه ولا يجب لانه يضمن اذا	جا	زيد وانكر والوكيل مطلق	مطلق
ب	برأيه يعزل نفسه متى	كا	ن له غرض فاذا عزله الموكل ولم يعلم تلك	لسا	عنة فالتصرف الذي	الذي
ن	نفذه بعد العزل لا ينفذ	في	الاصح وينزل الوكيل ان جن أحدهما	وقر عليه	كل شيء	ي
ي	يخرجهما عند أهل	العلوم	عن أهلية التصرف بباب الوديعة	واعلم	أنه لا يحل لرجل	ل
ع	عاجن من حفظها قبولها	و	متى قدر استحب وشرط المودع والمودع	ان	يكونا ممن يجوز	ز
ل	له التصرف فان	كان	الايداع من صبي ضمنه الوديع ولا يبر	ا	الا اذا سلمه	مه
ي	يومئذ الى وليه ويجب أن	يحفظ	الوديعة في حرز مثلها من الامكنة وا	لظروف	والوديعة أمانة فاذا	ا
ف	ف شرط ضمنها ويجب عليه	وقد	رته من الحفظ وان عين له حرز اجعلها في أ	على	منه أو مثله فان حصل	ل
ع	عليها التلف بسبب اقدا	مه	على المخالفة ضمن والا فلا مثاله لو أودعه	و	قال لا ترقده عليهم افكابر	ر
و	ورقد فان تكسرت فالتلف	ط (رب تفريطه وان سرق لم يضمن لانه حفظها من و	جهين	وان أراد سفره تصدق	دف	دف
ل	المالكها فان لم يكن ظا	هر (اسلم	لها كم ثم الامين والترتيب وأحب ولو فسخ	ظرف	الوديعة وهو	و
ن	ناو أن يأخذها	و	لم يأخذها ضمن ولو لم يعلم الدابة الوديعة	(في زمان	حفظه حتى هلكت ضمنها	ا
ثم	ثم ان نهاء عن علفها و	كفاية	أمرها لم تجز طاعته لكنه لا يضمن ولو خلط	و	ديعة بما له بحيث لا يحصل خروج	ل
ا	أحدهما من الآخر ضمن وبه عهد	ا	لثياب الصوف بالنشر واللبس اذا احتاجت	(و) ظرف	الوديعة كل ذلك يلزمه	ن
ن	نيابة للمالك كما يفعل	لمتحفظ	لنفسه ومتى امتنع من تسليمها عند الا	مكان	ضمن ولا أحدهما فسخها واذا	ا
ه	هالك أحدهما أو جنأ	و	أغنى عليه انفسخت الوديعة وان ادعى رد	ها) فا	اقول قوله بيمينه وان ذكر	ر
ا	أنه سلمها لـ و له فقطع في	التنبيه	انه تلزمه البينة وان ادعى تلفها صدق و	لز	مته اليمين ان لم يكن السبب	ب
ج	جليا وان ذكر	في	هلا كهاسيا باهرا كالخريق والنهب و	ما	أشبههما لم يسمى ع	ع
ز	زعمه الابينة موافقه	للعواه والجود بعد الطلب ضمن فان قال ا	ني	ما جحدتها ابل أنسيتها	ما	ما

او	أوغلظت لم يبرأ	الا	ان يصدق المالك بباب العارية هي	مثل	غيرها لاتصح الا من يصح	ح
ا	التصرف منه وتصح في كل	ما	ينفصح به مع بقاء عينه ولم	يو	جهوا وجه الجواز لمن يعبر	ر
خ	خادمة من رجل غير محر	م	ولا مسلمان ككافر ولا صيد من محر	م	نم اذا كانت لا يخاف	ف
ر	رأبها فتنة فالاشبه بذهب	الشافي	جوازها واذا استعار شي فله فله	و	فعل مثله ودونه فلو و	و
ج	جرت العادة للغراس فغرس أ	و	زرع جاز الا أن ينهاء ولو استعار	ساعة	استعار للزراعة فلبث ث	ث
ب	برهة ثم رجع قبل	أخذ	الزرع نظرت فان كان الزرع يؤخذ	و	هو قصيل حصده والا لا	لا
ع	عليه تركه الى أن يبيع	الحد	الذي يحتاج اليه ولا يتركه مجانا بل	بكر	اء ولا يجوز الرجوع في الحدث ث	ث
ض	ضرورة والدفن حـ	يث	حتى يباغ الميث وان أعاره للبناء والغراس	مد	أحدث بعد هابناء أبيع	ح
هـ	هدمه وأما ما بنى	من	تلك المدة فان شرط أنه يقلع مجانا	حين	يرجع لزمه والا فان اختار	ر
م	مستعيرها القلع قاع	ا	لأنه يلزمه تسوية الارض وان لم يخر	و	اختاره الملك كـ	كـ
م	منه قلنا له اختر	شيا لمائة	ين اما أن تبقى باجرة أو يقلع وتضمن النقص	هذا الا شهر	وقيل أو يسلم فقيمة البناء ا	ا
ن	نعم لو تشاح فشيء	خ العلم	يختارون الاعراض عنهما حتى يختار شيئا	و	للمعير دخولها ويبيت ن	ن
ا	اذا شاء به اسـ	رضى	المستعير أم لا والمستعير قيل أنه يمنع من	عام	الدخول والاصح له الاختلاف ف	ف
لم	لما فقهه كالسقي ونحوه و	الله	أعلم ويجوز أن يستعير شيئا ليرهنه	و	هو في قول عارية اذا ا	ا
ت	تلف أو يبيـ	عنه	ضمنها بالقيمة والا طهر أنه كاضامن فيجب	وقت	العارية أن لا يجهل ل	ل
ق	قـدر الدين وصفته و	و	جنسه وغيره فان تلف مع المرتن لم يضمن	و	ان يبيع في الدين رجع بما ا	ا
ا	ابتاع به واسـ	كان	له حائط فأعاره لوضع الجذوع ثم رجع	قبل	الانهم دام جاز على الاصح ح	ح
ر	رجوعه ولا يـ	و	ليكن يخرين أن يقلع ويضمن النقص	و	بين الاجرة ويضمن المستعار ر	ر
ب	بقيمة يوم التلف فان و	لد	ت معه فالولد أمانة وان استعارها فاسار	بعد	ها الولد والمالك واقف ف	ف
ج	جاز قبضه وكان عند	هـ	أمانة ولو اختلفا فقال المالك أجرتك	وما	أعرتك وقال راكمها ا	ا
ن	نعم أعرتني صدق صاحب	المالك	على المذهب ولو قال غصبتني صدق	ا	لمالك أيضا ولا خلاف في الرد رد	رد
س	سبيله أن يصدق	ا	المالك بباب الغصب لا	شبه	فيمـا وصفوا في	في
ا	ان حـده على الحقيقة لا	لجـا	زهوا لاسيلاء على حق الغير عدوانا فا	ذ	اغصب مستحقا لم يحل ل	ل

أ	أمسكه إلا إذا ز	هد	فيه مال له وإن خاطج مخمتره مغبوب كان	ل	نزعته إن لم يكن أثر	ر
خ	خروجه مخرضاً ولو أدخل	في	سفينة لو حاصص وبأوفيه محترم	و	ن بجنة البحر فهو	و
ي	يمنع حينئذ من	قلعه	وان بنى بساج مغبوب فعفن في الميا	ن	لم ينزع وما بقي	ي
س	سوى تسليم أكثر قيمة	تغر	ي إليه وان تلف المغبوب أو تلفه وله	مثل	ضمنه بمناله فلو عدموا	وا
م	مناله أو وجده	ولم يرض	صاحبه بثمن المثل ضمنه بأكثر قيمة إلى التعذ	(رو) حيث	غصب ما لبس له مثل	ل
ي	يضمنه بقيمة	ولا	له زيادة بل بأكثر قيمة ما بين الغصب	و	التلف وإذا وصل	و
الم	المالك وطالبه	و	المغصوب غائب ضمن له بدله فإذا	اما	عاد إليه تراداً ولو	و
خ	خرج به عيباً	الدر (به ضمن	الأرض ولو غصب خفين قيمتهما عشرة فعد	م	أحدهما فصار قيمة ما	ا
ت	تبقي درهمين لزمه	ا	ن يغرم ثمانية وان قطع يد عبده	و	جب الأكثر من نصف قيمة تعدل	ل
ر	رقبته أو أورش النقص	و	غصبه أم لا وان أحدث نقصاً يسرى	فوق	ذلك إلى تلف الآخر	خ
ع	عددها أو تلفها أو أورش النقص	و	الضمان كما إذا بل الخطأ	و	خط الماء بالزيت ولو	و
و	وقع مع الغاصب ماله أجرة	فا	لاجرة لازمة له مدة أقامته	تحت	يده ولو أو لحج	ج
ال	الغاصب في الجارية كرها	ستقر	عليه المهر وان طأعته لم يجب	وعند	بعضهم يجب ولو	و
خ	خط المغبوب بالتميز	له	منه لزمه بدله وما كره على الصحيح	و	قبيل لا ولو خلط برا	ا
ب	بذرة لم يقبل منه	الا	التميز وان سمن ثم هزل ثم سمن ثم	حول	هزل لا ضمن السمين وقيل	ل
ب	بل بضمن أكثر	المر	ين منه ما وان أحدث فيه ببها كالمخ	وما	أسه وأمكن أن ينزع	ح
و	وينصل أجبر عليه وان	بعد	فصله ولم ترد قيمة الثوب فلا شيء له	ا	ن نقصت قيمته جبر	ر
ر	رعاية له وان زادت فالر	ه	يشتركان فيها وان قصره أو وصله وما	شبه ذلك	فلاحق له في ذلك	ك
ك	كما إذا صاغ الفضة	وكان	خشياً فاعمله باباً وان اشترى في الذمة	و	نقد الدراهم المصبوبة فلا	ا
ن	ضمنان في الرجوع والواجب	فيه	رد مثل الدراهم وان اشترى من الغاصب	(و) هو	يعلم وتلفت	ت
ال	العين عنده فهو ضا	من	والقرار عليه وان لم يعلم فكل ما	يكون	ملتمضمانه بالبيع فلا	ا
خ	خلاف أنه لا يرجع به	ا	لمشترى لقيمة العين نعم في الأجزاء خلاف	منصو	ص عليه إذا تلفت لا بفعل	ل
ي	يكون منه والصحيح ليس له	ل	جوع وما لم ياترتم ضمانه بالبيع وقد	با	شمر منفعته كالمهر فالصحيح	ح

ل	لا يرجع به أيضا فان لم	يا	نه فيه نفع لقيمة الوادرجع به و	اذا أتى	الغاصب بالطعام المأخوذ	ذ
و	وأكله الضيف لزم رأ	سه	ولا يرجع به على الغاصب وكذا الوقر	به	لما لكه فأكله ولو و	و
ه	هيج طرابعه أن حل	و	ثاقه ضمنه وان لم يمجبه ولكن فسخ عنه	ظرفا	أو قفصا فان ثوا	وا
و	ووقف قبيل لم يضمن و	الا	ضمن ان طار عقب الفسخ وان فسخ زقا	في	الارض مطروحا فسال	ل
ف	فيها أو منصوبا فـ قط بالا	قدام	على الفسخ ضمن وان سقط من	موضعه	بـ ارض آخر فلا ثم	م
ا	الحـ لا يضمن غاصبه	ما	فيه من المنافع الا اذا استوفاهـ	نقول	ان مجرى الصليب ومجرى	بحرى والتغاد
ع	عود اللهـ وكل ما	لا	يحل الانتفاع به واحد لا ارض على	من	يكسره بواب الشفعة فهو النفاذ	ل
ل	لهـ مخصوص لا	يكون	الا في جزء مشاع من عقـ اذا احتمل	ذلك	الجزء القسمة فاما ملك	ك
ن	ناجـ ز قد قسم	فا	نه لاشفعة فيه وفي الغراس والبناء الشفعة ان	بيـع	مع الارض بلا قبول قول	قول
ثم	ثم لا شفعة الا فيما	قام	الملك فيه معاوضة اماما انتقل	عنده	بوصية أو هبة	ه
ا	التطوع فلا شفعة	هنا	لك وليس لشريك الوقف شفعة و	ا	لاخذ يكون بـن المبيع ع	ع
ن	نعم اذا كان الثمن في ذ	لك	غير مـ الى اخذه بقيمة الثمن ذلك ا	ليوم	المعقود فيه ولوان فت	فت
ي	يشترى شقة صامو جـ لا فلا	شهر	من الخلاف انه يخبرين أن يهل الثمن الذي	نصب	ويأخذ في الحال ال	ال
م	منه أو يصـ بر الحـ لول الد	ين	ويأخذ ثم الشفعة على الفور فان طابها	عند	البيع ولم يجـ د	د
ر	رجهـ ثمانية له امتثال ثلاث	ثم	اذا علم وهو يأكل أو في حمام أو صلا	ه	أمهـ ل الى ي	ي
ات	اتمامهـ ولو ادعى أنه	نزل	به الخبر ولم يصدق عذرا لان كان الرا	و	ي ثقة وان كان الاخبار ار	ار
ا	ان الثمن ألف وكان	د	ونه لم يـ سقط حقه وان دل ذلك اليوم على	اليوم على	البيع أو ضمن الثمن ثم م	م
س	سأل الشفعة جاز ودرك	ا	لشقص على المشتري ومنه يؤخذ ذـ	انه	ترك القبض لم يحـ حل	حل
ت	تركه وأجبر على القبض كا	ر	ها حتى يأخذ الشفعـ وعلم ان الشرع حا	ظر	أخذ بعض الشقص تبـ عيهـ هـ	هـ
ع	عليه يضـ ربه و	الشجرة	اذا اتمـ رت بعد الشراء الموصو	ف فعند	ما يؤخذ فيـ نظـ ررها ا	ا
م	ما كان بارزا لم يدخـ ل	و	ما لم يبرز يدخـ ل في الشفعة ولو كان هنالك	من	الشفعة بجـ عة فكيف ف	ف
ل	لهـ الاخذ اذا	كان	انصبـ تم مختلفا فيه قولان الاصـ منهما نا	ظر	الى الاصـ بـاء فيقسم م	م
م	ما يؤخذ على قدرها و	ا	لثاني على قدر الروس فان غاب بعضهم فالمر	وف	ان من أقـ مـ قام	قام



خ	خبرين أن يكون أخذ الكل أو	تا	ركله من غـير تبعض ومن قدم منهم الى	المكان	انتزع حصته ولو غرسها	ها
ب	بعد الشراء فلا شفيع طالا	بك	بها وتقطع ما غرسه مجانا لانه شريك	و	لم يأذن لك ولو	و
و	وقفها فله فسخه و	الا	خذ فان بعته أخذ من المشتري	اليوم	ان شاء وان شاء	ا
ن	نقض بيعك وأخذ من	جنا	بك ولو اختلف المشتري والشفيع في القدر	من	التمن صدق قول	ل
ا	المشتري ولو أنكرا الشراء فإ	د	عاه البائع أخذ منه وسلم اليه القيمة	التي	باع بها وان زعم	م
هـ	هو ان المشتري أوفاه	يومه	فهو لا يأخذ هذه القاضى ويحفظه معه	للازمان	الذى يعترف فيه أم يطلق	طوق
ذ	ذلك تحت يده حتى يقع	الا	عتراف بالشراء وجهان أحدهما الثاني	و	الذى له من الخيار المؤسس	المؤسس
هـ	هو خيار الرد بالمعيب فقط و	مير	اث الشفعة يثبت لورثة المستحق ومثلهم و	مثله	كالشراء في الشفعة يلزم	نحو
ا	الطالب منهم أن يقطع الا	شجرا	ريأخذ الكل أو يترك (باب القراض)	و	لا يصح العقد فيه	هـ
ب	بغير التبرين بل انزا	ع	الا أنه لا يصح في غشوش ولا مجحول و	قمت	الصحة فيه على تعيين ما	ا
ح	حصل عليه القراض	الذى	اللعنة و يشترط لهم الاختصاص والاشتراك في	الربح	أما لو قال على أنه يصير	ر
ر	ربحه لك أو ربح ما يبيع بد	ين	لك فهو وقراض فاسد اذا تصرف فيه ل	م	تصرفه وأجرة المثل نصيب	ب
ال	العامل ذن باع بما لا يتغا	بن	الناس بمثله لم ينفذ تصرفه فيه ولا يجوز	ز	الاعلى جزؤه معلوم كربعه	هـ
ش	شطره وفي وجهه صحيح	منصو	ص لو قال والربح بيننا صحيح وحكما بأنه ير	يد	نصفين ولا يصح الا فيما	ا
عر	عرف أنه يعم ولا يند	ر	وجوده ولا على معامـلة شخص بعينه	و	تعلقه بشـرط لا يصح	ح
ب	بل لو قدر مدة وقال	فا	ذا خرجت لا تبـع لم يـصح ون قال اذا	خرجت	لا تبـع تصرع وان شرط تصرف	رف
ا	المالك معه فلا	غر	وانه لا يصح وله شرط عمل غلامه و	يف	مر بالاحتياط وهو و	و
س	سلامة البيع من الغبن وسو	اه	كالبيع بنسيئة فلا يؤجله ولو يبيع	م الا	بأذن وله شراء المعيب حيث	ث
ر	رأى في شـرائه غبطا	حتى	ان المعيب الذى فيه منبطة لا يجوز لا	حد	همارده حتى يتفقا أولا لا	لا
هـ	هما على رده وما	قبض	للقراض لا يسافر به بغير اذن فان أذن	وسا	فـرر جاز وحيث	ث
ا	أنفق العاـمل من المال	على	نفسه في الحضر غرم وكذلك في الاسفا	ر	على القول الصحيح	ح
ثم	ثم نصيب العاـمل فيما ز	هـ	بعضهم بملكه من حين يظهـر ال	يج	والاصح أنه لا يملكه بغير	ر
ا	القسمـة والصحيح ان	الملك	في غـر شـجر مال القراض يفوز به المالك	بعد	نصيبه من الربح وكذلك	ك



ن	نتاج رقيقه وكسبه وبعض	الناس	يقول هو مال قراض وما حدث من نقص في هذا	المال وكان قبل تصرفات	ات
ا	العامل فالاصح فيما	صر	حوايه انه من رأس المال وما نقص أ	ق منه به بد التصرف	ف
ن	نخبه من الربح	وا	ناشترى للقراض في الذمة وهلك المال وفا	قبل أن يسلم العامل ما	ا
ذكر	ذكر من الثمن فقد قيل الا	مر	فيه يلزم العامل وفي البويطى يلزم المالك و	قبه بضمهم وقال اراد ان تاف قبل	ل
ال	الشراء فالعامل يطالب	به	أما بعده فيطالب رب المال ويكونان فا	له متى أراد أو أحدهما ومتا	ا
ز	زال عقل أحدهما أو مرض	الى	ان أغنى عليه انفسخ العقد	اختلفا في قدر ربح	ح
ح	حصل أو قدر رأس المال	عد	نا الى قول العامل يمينه وكذا اذا حصل	م فيما اشتراه وأنكر	ر
ا	المال كونه للقراض فا	ن	القول قول العامل وكذا اذا قال أد	الك المال ولم يتصرف	ف
ف	فان عيننا جزأ العامل	وجرت	المنازعة في قدره تحالما ولا يحكم له	الاجرة باب العبد اذا كان ماذونا	ا
في	في التجارة فلا يلزمه	من	دين التجارة يقضى من مال التجارة	من كسبه فان لم يف أهمل	ل
ح	حتى يعتق ولا يطالب في	هذا	سيده ولا يتجرأ فيما أذله وان	ه من شئ اجتنبه ومتا	تا
ر	رسم له التجارة لم يجزله	الا	جارية ويلزمه الاحتياط ولا يتخذ الدعوا	ولا يتصدق على الناس	س
و	ولا يبيع بنسيئة وليس له	ير	اث من ميت وان ملك ما لم يملك	شياً وان خرج شئ	ي
ف	فيما باعه مستحقا طواب	ا	لعبد وسيده وان اشترى بغير اذن السيد	ليبيع باطل وليس	س
ه	هنا الا استرجاعه ولا يلزم	مو	لاه ان كان قد تلف ولا رقبته لان سيده ما	لذلك نعم يطالب لو	و
ف	فارق الرق وصا	ر	حواي باب المساقاة به تنعقد بالفظ المساقاة	بما يؤدى معناها وموردها	ا
ال	النخل والكرم لا	غير	وان ساقاه على ودى الى مبددة و	في يقضى بأنه لا يحصل	ل
خ	حمله فيها أو كانت الاحتمالا	ت	متعارضة لم يصح ويشترط كون الودى والا	مغروسة وان يكون قد	د
ر	رسم مبددة يعلم	الناس	ان المعقود عليه يبقى فيها ولا تجوزا	جزء معلوم من غرغب ونخيل	ل
في	في نفسه معلوم كالثلث	و	لوعين له ثمرة نخلات لم يجز لان فيه	يرا وتلزم بالعقد والزموا	وا
ال	العامل كل ما	حصات	به الزيادة في الثمرة من التلقيح والسقي الذ	يحتاج واصلاح المسائل لروى	ن
ا	الشجر كالسواقي وما	بين	الاجاجين وعلى رب المال ما يحفظ به	صل مثل الحيطان والدلو	و
و	والرشاو حفر النهر و	المنصو	ص انه لو اشترط أن يستعين في العمل	أو أقل أو أكثر أرقا	ا

التي يملكه المهرم وهو حذفه والخن وهو

بما يملكه المهرم وهو حذفه والخن وهو

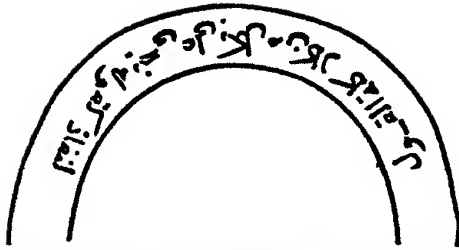
ل	رب المال جـ	ر	ب المال يتركه اليد وهو أمين فيما	ا	دعى عليه من خيانه فلو	لو
ي	يثبت انه خائن ضم	ا	ليه من يشرف عايه فان لم تحفظه	ح	اسنة استؤجر من يحصل	صل
د	دفع الضرر به و	و	خذ الاجرة من العامل وكذا اذا هرب أو خا	ف	قتسرتي ستأجر عامل ولو و	و
خ	خرج فقير أنفق	ب	المال باذن الحاكم فان أنفق بلا اذن ففقط	وهي	لا تلزم العامل فاذا ا	ا
ل	لم يجبر من يقرضه فله	أ	ن يفسخ وللعامل الاجرة لا اذا كانت الثمرة	عند	ذلك ظاهرة فحصل ل	ل
هـ	هناك الشركة مع انفسا	خ	المعد في بيع المالك أو يشتري نصب ذا	ك	أو يصبر وان مات وسمح ح	ح
ال	الوارث بائنا ماله فليس لصاحب	الملك	منعه والاستؤجر عليه من ماله	و	تملك العامل حصته من ثمر ر	ر
خ	خرج حال الخروج	المو	جود منها بواب المزارعة و	عليك	اذا أعطيت أرضك ك	ك
ر	رجع الاليزرها و	يد	دخل معك فيما يخرج منها ان يكون ذلك	و	اردا على أرض فيها ا	ا
م	مغارس نخيل أو كرم	وبين	تلك المغارس بياض فلا تزرعه فيه	دو	ن المساقاة بل اذا ساقيت ت	ت
و	وانتبت بالمزارعة تبعا جاز	ا	ذا كان البذر منك بواب الاجارة و	نك	تحكم حين تتأمل أحوال ال	ال
هـ	هذه الاجارة بانهم يبيع	لما ليك	هي المنافع وتنعمد بلفظها ومعناه	كقولك	أجرتك وأكرمتك الفرس رس	رس
و	وتنحوه سنة بكذا	و	نقول قبلت ونحوه وشرطها منفعة لا تحرم	عليك	فلا تصح في الزمر ونحو و	و
ح	حولة خمر وخنزير و	الامرا	ذا كانت على منفعة معينة كاستأجرت	زيدا	للبيع أو الدابة لا ركبها ا	ا
ذ	ذكر وافي به الجواز ولا	مرا	في صحتها على منفعة معلومة	ينصب	لهادته وتشغلها بخصم ل	ل
ف	فارس يركب أو	سلة	يحفظ فيها فاذا استأجر أرضا لا أجل	ز	راعة فليكن ساقيه أولها ا	ا
هـ	هناك ماء عد اذا	و	قعت الاجارة على معين فلا بد أن تعرف التي ير	يد	هال ركوب أو حبل رباش ش	ش
والخ	والخبر بوصفها لا يكفي وا	لزموا	معرفة قدر المنفعة وهي تقدر	ا	ما بال عمل كج وركوب ب	ب
ز	زلفه واما بال زمان مثل	ا	لسكني فان تعذرهم امعاك البناء قدر	با	حدها والاصح انه اذا أجرها ا	ا
م	مدة تبقى فيها صحوا	للك	في المنفعة يبقى للسناجر ولا يثبت با	لا	جارة الخيل وان كانت كالبيع ع	ع
و	وانما هي بيع بكم	المجا	زوال الجهل بعرفة جنس الاجرة والقدر والصفة	غرف	رفلا بد له ما من اتوال وال	وال
هـ	هذه المعروفة فلو شا	هد	ما لاجزا فاعقده جاز وتعايقها على	ا	لشرط لا يجوز ومجبري	ن
و	وجوب الاجرة مجرى الثمن	في	البيع يجب بالعقد ويستقر بالاستيفاء	ومعناه	فاذا سلمها اليك ك	ك

ز	زمان الاجارة استحق بالا	جما	ع أجرته وان لم يستوف فان كانت فاسدة	الزم	أجرة المثل وتقول قول
ي	يجب على المكري أن يؤ	دى	ما يحتاج للمكريين كفتح الدار وزمام	ا	لجل وخزامه وقببه
ا	أما ما يحتاج لكمال	الا	تنفع كالمعمل والغطاء على المستأجر	و	الحش والبالوعة في أول ول
د	دخوله ينقيها المالك وفي الا	خرى	اذا مالها المستأجر فانه يؤ	خذ	بتفريغه على الاصح وعلى
هـ	هذا المكري ما جرت به	سنة	المكارة من الرفع والخطو اعانة النسا	ز	ل والراكب ويبرك لمن لبس
ح	حركته قوية وان أكرى على واحد أو اثنين	واحد أو اثنين	جاز أن يركب امثله ما ودونه ما لا من يز	يد	عاهما وان اكرى الى موضع ع
ف	فجاوز له لزمه المسمى	و	أجر المثل للزائد ولو حمله فوق المشروط و	ا	ل مالك حاضر فها كنت قيل ل
ي	يضمن القسط فاذا شرط	عشرين	مثلا فحمله اثلاثين لزمه ثلث القيمة	و	هذا هو الصحيح وفي
ن	نص آخر يجب النصف	وا (ن)	لم يحضر ضمن الكل ومتى تلف ما استأجرته	لم يلزم مثله	بل ينسخ في الايام
ا	الباقية دون السالفه وان أ	دخلوه	في العقد صحيحا فتعيب أو بان به	عندك	عيب قديم فنسخت جازولو
و	وقعت العين المستأجرة في	حصن	غاصب منعه حتى انقضت المدة لم يلزم المستأجر	بكر	كما لا يكون مستأجرا
ث	ثمن مبيع تلف قبل أن يقبضه و	تغر	ى اليه واذا مات الاجير في الحج	و	أحصر قبل الاحرام لم يحصل ل
لا	له شيء أو بعد الاركان ثبت	واستقر	ت الاجرة وارق دما لم يبق وان أحرم ومات	دو	ن تمام الاركان المقصودة ده
ث	ثبت له أجرة عمله و	أمر	ن المستأجر ان يستأنف من يحج عنه وان خا	نك	الجمال فهرب عنها فالعظر ر
هـ	هذا لك للقاضي ينفعها	ا	ما من مال الجال أو يقترض له أو يدفع بعضها	بشرا	الى المكري ويسأل سال
ا	ان كان نقية جعله ا	لنصو	ب عليها ينفعها والانصب نقية و	أى	الماقدين مات فنظم م
ح	حكم الاجارة باق و	ر	سموا ان المستأجر أمين وكذا الاجير اذا أ	خذ	العين وتلفت لا يضمن وقالوا وا
ر	رد العين المستأجرة و	وا (جب)	على المستأجر وان اختلف في الرد فان انقضى	وتقول	ان القول مطلقا
ق	في الرد قول المؤجر و	خرج	بعضهم وجهان القول قول المستأجر و	في	ما اذا باع العين قبل ل
ا	انقضاء الاجارة قولان	ا	لاصح الجواز ولا ينسخ لكن اذا لم يقع	التحذير	لمستأجره ثم علم م
وا	واراد الفسخ جاز ويجوز	لنا	اعتماد المؤجر ولا شيء له وقيل على سيده أو	الا	مرين من أجرته أو و
ر	واتب نفقة له و	صر	حوانع تجوز اجارة العين المستأجرة وفي قول	سد	يدان عقدها للمستأجر لا بأس س
ب	به وعليه الفتيان و	من	عقدها على عمل في الذمة لزم تسليم	الا	جرة قبل التفرق من المجلس س

ع	على الصحيح وان	عد	مت المعينة في اجارة الذمة أو غصبت	سد	غيرها مسدها ولم يحكموا	ا
ه	هنا بفسخها والمكرى فيها	ن	هرب اكرى عليه فان تعذر ذلك	وا	عيا عمل المكترى بالذى لذى	ا
ف	في شهونه ان شاء فسخ	ووقف	حتى يجده ولو خاط له قباه فقال ا	ياك	أمرت أن تخيطه فيصاف كذب	ب
ق	قوله وقال أمرتني أن	قدر	ه قباه فالظاهر تصديق المالك ولا تستحق	الا	جرة باب الجعالة وخروج	ج
ط	طريقها كقولك من رد	ثلاثة	من عبيدى الا بقين ابني لى حائطا أو	مل	غلمانى بالتاع فله كذا فيلزمه	د
وا	وانما يلزمه اذا عمل	أشهر	الوجهين جوازها على عمل معلوم وقيل لا	بدان) يريد	عمل المجعول ولو اشترك خسة	هـ
م	مثلا في العمل جاز	وحصلت	الشركة بينهم في العمل وشرط العمل	ا	ن يكون معلوما	ا
ا	الا أنهم اذا اختلف الا	مر	بينهما في قدره تحالفا ولو أمره بفعل ثوبه و	خذ	فذكر الاجرة لم يصح	ح
ا	أن يطالبه بأجرة والله	ا	علم بباب المسابقة وهو بى بعوض كالاجا	ر	ة في الاحكام حرفا بى حرف	ر
ل	لازمة بالعقد رقيق	سلة	لا تلزم بالعمد كالجعالة والاصح	الا	ول وتجبوز على الرى بنبل أو و	و
ح	حارب وعلى آلة الحرب كلها و	بين	خيـل وابـل وبغل وحمـار وقيل والكا	مل	لا يسابق ناقصا	ا
ر	ربه آيس من أن يسبق	أحد	امنهم ويشترط تعيين الفرسين والغاية	واعلم	انه يجب التساوى في القرب رب	ب
ف	في الابتداء والانتها وتعيين	غلمان	يركبونها لا يشترط ويجوز لغيرها	أن	يخرج العوض في دفع ع	ع
ال	المال على أن يكون	الملك	فيه للسابق ويجوز من أحدهما فان أخرج	كل	منهما اشترط لتصح ح	ح
نا	ثالث فريسه كفرسيهما في	المجا	رأة ولا يخرج شيئا فان سبقاه أو جازا معا فلا	شيئ	له وان سبق هو أو الآخر ر	ر
ن	نعطيه السبق وان	هد (اهم)	الامام الى المسابقة وأخرج من بيت المال جاز	فان) ذكر	ان المسبوق شريك ك	ك
ى	ياخذ مثل السابق فسادا	وبعض	ما يأخذ جاز في الاصح والسبق اعتبر	نه	العلماء بالاعتناق هذا ا	ا
ف	في الخيل وفي الابل بالكو	اهل	وموت أحد الركوبين يبطل العقد دون	ما	ت الركبين فان كانت ت	ت
ى	يومئذ المسابقة على	ا	لرى فلا بد من تعيين الرماة ولا	يحتمل	من لا يحسن فان عرف ق	ق
ج	جعلنا عوضه وبادرنا	لقعه	وسقط من الحرب الاخر واحد ويثبت	ا	لخير الرماة لاجلهم ا	ا
و	ويشترط معرفة عدد الرشق	وا	لا صابة وصفة الغرض ومداه وسنذكر	نوعا	من الرى فليبين أولا لا	لا
ز	زعيمهم ان الرى الذى	دخلوا	عليه محاطة أو مبادرة أو مناضلة	ثم	يشترط على الاصح ح	ح
في	فيهم نيمان البادى	ليلا	يقع التشاجر والرى قرع وغيره فاذا	ميزته بنوع	منه جاز فليعرف ر	ر



ل	الارض لم يصح وقيل	ن	أراد أن يشترى من المعلنين دو	مر	زالت الارض فلوان ا
ل	ثمة منه سهلة الخروج	الفا	لاول اصح والمعلن الظاهر هو الذي تكون	وا	فيه فيله انه يصح
و	الكحل فن أخذ شيئا منها فهو	و	روايات قوت واللفظ والموميا	لد	ا اذا طلبت كالبور وا
ا	يعطى أكثر منها	فلا	فالسابق أحق يأخذ قدر حاجته	ه	ل له وان ضاقت وتنازعا
ل	كان مما لا يحصل	ن	كان الم وجود مباحا كالماء والخطب وا	ان	ا أصلا وكذا الحكم
ح	يحيى بها فهذه يصح	أكثر الناس	كالواضع التي يصير الماء فيها للحمار	يسلمها	ض ضرة الابعوث
ر	يطبق أهله سفر	ملا	ان ضمن الامام أرضا ترعاها بل الصدقة و	و	م منها تملكها بالاحياء
كا	ما يكون لمن زكا	وأحسن	يضر باب اللقطة في الالتقاط جائز	لم	ا النجاسة جاز ذلك اذا
ت	ويعرف جنس اللقطات	الناس	ذلك ثم يعرف قدرها وصفها وشهرتها في	يفعل	ر رأيه في دينه فيستحب أن
ا	ت أمكنتها	وجها	بتعريفها في الاسواق وأبواب المساجد	ودعا	و وعفا صها وو كاء ها
ل	ان من المقتط لم يلفظ المال	واعلم	كل يوم مرتين ثم مرة ثم أسبوع ثم شهر مرة	الناس	ه هكذا سنة ينادى في
ر	كانت مما يحتقر	ان	ماله لا يلزمه التعريف بل يستحب و	الى	و ويسلمه عند الوجود
س	انه قد أعرض ويئس	كل	متعلقة بذكرها فاذا ظن	نفسه	ا أوجبنا تعريفها مادام صاحبها
وا	حدث من زوائد سواء وا	ما	صاحبها قبل التملك أخذها وأخذ	وأجاب	سك سك وتلك فاذا نادى
لا	منه الحكم بان لا لا	تجب	ن مضت السنة ولم يطلب تملكها وضمنها وما	ا	ا المتصلة والمنفصلة و
شب	زيادة متصلة والنشب شب	ها	داه حتى يملك فان علك وجاء صاحبها أخذ	لما	ن نضمه قبل التملك بل لها
ا	قبل مجاوزة وأما العبد فإا	بما	النقاطه الالفاظ لا لملك ور	ايك	ال الضائع في الحرم ليس ا
ع	متعد بذلك فليزاع	فهو	هذا قول نجيزه فان التقط	وغير	ث ثبت صحة التقاطه
وا	ص عليه والمكاتب قالوا وا	منصو	يرون حينئذ الملقط هو السيد كذا هو	هم	ا اما بادن السيد فيصح و
لم	البارية التي لم	تقول	من القولين قول يجب زعمهم الفاسق والا	وظهر	ن نجيز لقطه
ن	وجد ضالة لها بالجرى	من	لا يجوز التقاطها التملك بل للحفظ و	ت	ي يحرم وطئها اذا وجد
و	لا يلقط للتملك ولو	ذلك	قوة كالبير والفراش أو وجد طائر افكل	له	ا امتناع كالطبي أو
ا	لا يمنع من ذلك كالغنم وغيرها	ما	القضاء جاز وكذا غيره في الاصح و	شوكة	ل لقطط للمعظم من له



م	من صغار الابل	وتو	ابيع البقر من اولادها يلتقط للتمليك	احسن	من ذلك الف عمل ل
غ	تحفظها مالا كها	في	يدك وتبيع بانفاقها وانت مخير يبيعو	ز	لك يبيعها في الحال ونفقا اذا نفاذا
ر	رسم البيع منوط على	المنصو	من باذن الحاكم ان كان موجودا فاذا وقعت	يد	لك على الثمن جاز لك
ك	كما سبق تعريضها وتملكه وان	ر	دنت ذبيحتها وأكلها جاز وتضمن اذا	انتصب	لها مالا محقق
و	واذا اردت عرقتها	في	يدك ثم تملكها وتنفق باذن الحاكم والا تل لا يبيعو	ز	في حيوان مأكول ول
ي	يوجد في البلد في	شهر	الوجهين باب اللقيط التقاط المنبوذ لا	يد	افع في وجوبه لحرمة
ج	جنابه فان وجدته	صفر	اليد فنفقته من بيت المال فان وجدته معه	لا	وكان ع
و	وجهه ينسب اليه قال	عا	مة الاحباب هو اللقيط ينفق عليه منه الا	نه	يحتج ايج الى اذن ن
ز	زعيم الحكم ونحكم بالاسلا	م (اللقب	ط بداء الحرب اذا كان بهامسلا واحدا وهذا	متعجب منه	ثم لا يصح ح
فيه	فيه رق وان كان عا	ثلا	للرقيق وينزع من الفاسق والعبد	واذا	أخذه كافر وقد قضى ي
ا	انه مسلم فالابل	ث	له معه والحضري اذا التقطه بدوي	ثبت	يده عنه أو حضري يرجع ع
ل	لباد غير بلده	وعشر	ة البلدين متقاربة جاز والبدوي بالبدوي	تقول	يجوز له به التنقل ل
و	وان التقطه اثنان فا	ين	يقف الاصح انه يقدم غني ومقيم على	ما	سواهما وعند التساوي ي
ق	قارعا بينهما	وفي	مستورا العدالة والعدل تقديم العدل	احسن	فيجب ان ادعى مسلم منه النسب ب
ص	صع الانتساب و	ر	جع اليه وان ادعاه كافر قبل منه و	الز	منه نفقته بذلك ك
و	ولا يتبعه في كفر وملازمة	بيع	وكنائس الابينة بنسبه ولو	يد	ع نسبه عبدا وقبل ل
ه	هذا سيده صح وكذا	من	غير قبوله في الاصح ولحق نسب الولد الكا	ين	لا يصح بدعوى امرأة الامن من
و	وراء بينة تقيمها وقيل	العا	دسة للزوج بلحقها دون المراجعة	واذا	ادعاه اثنان وكل كل
ا	اقام بينة أو ما آفا	م	واحد بينة عرض على القافة فان	جمعت	انه ولد أحدهما ا
س	سلم اليه دون	الثاني	وان نفقته عنهما أو ألحقته بهما أو لم يدر ما	تقول	أولم يكن هنالك ك
قا	قافة ترك فان بائنا	جاء	الى أحدهما وانتسب اليه قبل أو	ما	اذا ادعى رقه رجل ل
ط	طالب بناء بينة انه ملكه	ابن (أمة	أوشراه ونحوه فان قتل اللقيط أخذ الاما	أشرف	ف ما يراه من دبة
ا	أوقصاص وان قذف وو	الدو	ه مجهولون قاضي الحسرية وحصل من	القاذفين	الانكار قال ق



ل	للقاذفين على الجسد	يدار	جاع للحكم الى أصل براءة ذمته	و	لو بلغ الاقبيط الموصوف
ثاني	ثاني اعززه عما كان عليه وهو	غلام	من الاسلام الى الكفر فانا	نقو	ل ان حكم باسمه في ي
ا	الصغير تبعه الاية فان	الظاهر	انه لا يقرر على الكفر وان كذا نقو	ل	باسم الله تعالى
ل	لدار شددنا عليه	وحاصر	ناه فان صمم عليه تركناه وان اقر بارق بعد	ما أقدم	وتم صرف وباع ونكح ح
م	مدة فان كان قبل اقراره بهذا	الملك	قد اقر بالحرية لم يقبل والا بطلناه فيما	عا	الى اثبات أحكام كام
ت	تضر بغيره في الزمن	المجا	وز وتقبل في المستقبل بباب الوقف لا	مرا	ان الوقف الصحيح ح
ح	حق وقربة في رز	هد	لله في عين معينة ووقفها صح	وما	يصح الا فيما يستمر ر
ر	رسم الانتفاع به	مدة	مع بقاء عينه كسقاء وحيوان وأثاث	أغلا	ل وشرطه بر ومعر وف
ك	الوقف على القناطر	ثم	لا يجوز على حربي وفي الصدقة على الذي	تو	اب فيصح عليه وقفنا ا
و	والوقف على نفسه لو	ار	اده باطل ولا يصح على مجهول وجنين وقصه	به	العبء لا يصح ولو
ا	أطلقته ولم تقصده ار	تفع	الى سيده والوقف المعاق بشرط	وما	كان منقطع الابتداء فذلك أصلا
ل	لا يصح وهو كالوقف على	ا	لمجهول ثم على الفقراء وأما المنقطع الاخر	مثل	ا لو وقف على من يعلم علم
ح	حل الوقف عليه ثم على	المالك	الارقاء لانفسهم أو على مجهولين وما	أشبه ذلك	صح على الاصح وكان ان
ر	رجوعه بعد الاول الى من	كا	ن قريبا للواقف وان وقف على زيد	ثم	على الفقراء فردده
ف	فهذا وقف مصر	فه	منقطع الابتداء فيبطل ولو	انه	وقف وسكت اذا
ا	انشاء عن صرفه	الى	حد لم يصح في أصح القولين و	اذا	أراد اشترطنا ا
ل	له ألقاظا صريحة يثبت باد	لها	كوقفت وجبست وسبلت واما تصدقت فان كنت	نا	وباله صح وكذا اذا أوصحت ت
ر	رسمه بما يقتضى أنه دا	ثم	كصدقة مؤبدة ونحوه صح واذا أ	ديت	مثل حرمت وأبدت فليس بصريح ح
ا	الا أنه كناية فيه	ثم	اذا شرط فيه الخيار وان يبيعه	ا	ذا شاء أو يرجع أو قدر ر
ب	بسمه بطل واذا	اقبل	الوقف انسان فالملك فيه لله جلت	سما	وه وبعضهم يصير الملك ك
ع	عنده للوقوف عليه لانه	الزعيم	في النقلة يملكها ملكا تاما و	معرفة	ضعف ذلك كونه ما
ي	يملك وطء الموقوفة عليه	بالا	جماع لكن اذا وطئت كان يملك مهرها	منفردا	وكذلك لوجاء من قبل قبل
ج	جارية الوقف ولد ملكه وجاز	شرا	وه منه وقيل لا يكون ملكه	فانه	ولد موقوفة فيكون مثلها ا

و	واذا أتف الوقو	فوما	زالناظر الغرم اشترى به مثله	يكون	وقنا مكانه فان فضل	ل
ز	زيادته شري شقص واذا جعل	رب	الوقف النظر لرجل تعين والا كان امره	مرفوعا	الى القاضي ويحتاط ناظره	ه
في	فيه كما يحتاط في الممالك	في	المنسوبة اليه وينفقه من حيث شرط	بلا	اسراف وان لم يعينها	ا
ال	الواقف جعلها في	في	الغلة ويصرف الغلة على شرط الواقف من	تنو	يع مصارفها فلو	و
ط	طرا من الواقف ايثار او	جا	منه تقديم وتأخير جاز فان لم يحضه الناظره هو خا	ين	واسومات من كان	كان
ي	يستحق الوقف ثم	حف	اليه البطن الثاني فوجدوه مؤجرا	مثل	القولين انفسا خبا بالوث	ت
و	وقيل لا تنسخ بل	سها	البطن الثاني تتعاق بالاجرة	يا	خزونها منها من	من
ه	هذه المدة المستقبل ولو وقف	وطرد	الوقف على عمرو وحزرة	زيد	ثم الفقراء فعد مناعرا	ا
و	وحجرة أخذ زيد	الكل	وبعد الفقراء باب الحبسة	و	الحبسة قرية وأصل	صل
ذ	ذلك انها تجلب المودة	وا	لاجروهي للاقارب أفضل ويستحب لذوي	يا	تساوى الاولاد فيها	ا
ف	فاذا وهب لمحتاج	سر	افه وأفضل وتسمى صدقة وما	يها	دي به الاخوان ويكمل	ل
ل	لهم فهو هدية وشرط ما	و	هب أن يجوز بيعه فان قال أعمرتك	الدا	هذه أو جعلتها لك	ك
ر	رقبي سواء قالو	أهلك	بدك أم لا كل ذلك يصح ولكن لا يد	خل	الموهوب ملكه الاب ككلمة	لمة
ا	الايجاب والقبول وان قبض	من	بعد الاذن فيه وان كان تحت يد الموهوب	واذ	ن له في قبضه فانما يملك	ك
ب	بعضي زمان يتأق قبض	المالك	الموهوبة فيه وان ما تقبل قبض جزء	انا	بالسوارث فيه وان	ان
ع	عن لا والد فوهب	طائفة	من ماله لولده جاز ولك أن ترجع فيما	ديت	منها لولدك وكذا الامهات	ت
و	وسائر الامم	ول	الزيادة المنفصلة للولد لا المتصلة له	نكره	أن يرجع الا اذا روى	تي
ال	النظر	ذلك	مصلحة وشرط رجوعه بقاؤه في سلطنته	فا	ن كاتبه أو رهنه قالوا	ا
ح	حرم عليه الرجوع	في	ذلك حتى ينسخ الرهن والكتابة ولو جبر عليه	ونصب	لله رماء وحاول	ول
ر	رجوعا فيه لم يجز فان باعها	ذي	الموهوبة أو وهبها ثم عادت لم يرجع	ونو	جب جواز الرجوع في المؤخر ثم	م
ف	في وجبه ضعيف	الحجة	لا يرجع ووطه الاب للموهوبة لا يكو	ن مثل	الرجوع في أصح ما نقلت	ت
ال	العلماء وقيل يكون رجو	عا	ومن وهب لسان هو أعلى منه نذب أن	يا	خذه منه ويثيبه ولم يكن	كن
خ	خروج الثوب بالاز	م	له على الأصح فلو ان رجلا وهب	رجلا	شيئا وشرط عليه هو	و

امس اجاب وافيه القبض وهو اسقاط خا

ن من كتاب ابيه من كتاب النجاشي

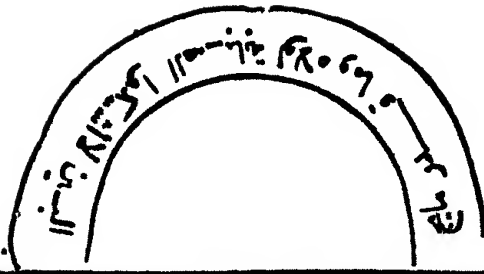
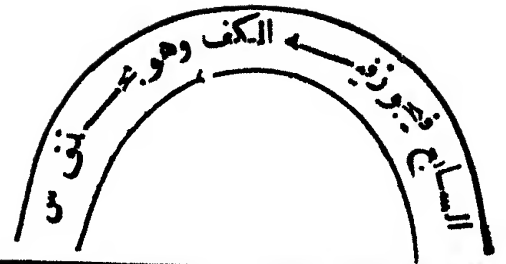
١	أن يعطيه ثوابا معلوما مثل	أربع وعشرون	أوقية من الفضة ونحوها فاذا	أقبل	صح وكان الحاصل	صل
٢	منها يبيعها وان شرطه	و	هو مجهول لم يصح	باب الوصية	و	تصح من حر يكون مكافئا
٣	سواء المسلم والكافرو	في	السفيه خلاف الاصح	صحتها منه ولا	يا	تمن الامكاف الا بترتاب
٤	أحد بعد التهرا وفي	العا	دم البصر خلاف الاصح	يجوز أن يكون	ذاها	بالوصية اليه ويصح
٥	جعلها الى اثنين فلا يقو	م	أحدهما بالتصرف دون الآخر	اذا	ادخل	الاثنين شركاء واذا
٦	أراد أن يوصي كل في	الذي	لا يتولى مثله جازله ذلك ولو	يريد	وصى أن يوصي لم يجز بل	ل
٧	زعموا أن له ذلك	بعد	الاذن ولا تتم الا بالقبول وله أن	يا	تق به لفظا كقوله	قوله
٨	وقد دامت الذي وصا	ه	قبلت وكذا فعلا في الاصح ولو أن	رجلا	قبل الوصية في بقاء	ا
٩	الموصى لم يكف ولو	ادعى	المنزل انعزل ومن أوصى الى عدل	من الرجال	فله عزله أخبر	خبر
١٠	فيه في نفسه بفسق أم لا	النا	س يجمعون على أن شرط الموصى به	الاباحة	فكل من	أوصى بمحرم قتلك
١١	الوصية باطل له ولو	صر	ح بالوصية لو ارث صحت في الاظهر	اذا	أجا	ز الورنه وأكثرهم
١٢	قال بصحتها لقاتل	ولد	اخذ في الكفر بعد الاسلام ولا كفر	محرار	ب	وتستحق الوصية عندنا
١٣	بالموت اذا لم يتعين	الا	هل لها كالفقراء فان كانوا معينين	فهو	موقوف على قبولهم فان	ن
١٤	ضرب الموصى له في الارض	شرف	القاضي عليها حتى يعود فان قبها	أخذ	الذي	حدث من زوائدها وفي
١٥	وفاته بعد الموصى ينتقل	الملك	في القبول الى وارثه واذا أوصى بالثالث	أجر	نا	ها والورثه اذا
١٦	هم فقراء فاقصر	ووقف	دون الثالث فهو أولى اما أكثر منه	ان	د	الوصية به امرؤ مرو
١٧	وليس له وارث بطات	ا	لوصية في الزائد وان كان له وارث	فقال رأ	يت	ان أجيزها فاشبهه
١٨	القولين الجواز ثم التطوعات	والعطا	يا ما	وصى به منها	فهم ومن الثالث	واذا
١٩	سلم منه فلو أطلق	ونزل	الواجب في الوصية حد من رأس المال	ثم	نا	م متى ما نخل
٢٠	قوة المرض فتبرعته في	الملك	الذي له موقوفة على الثالث ان اتصل	دا	دا	وم بالموت وكذلك
٢١	التمهرف من المحارب حال	المجاهد	والتجسام القتال يكون	مضافا	مضافا	الى الثالث وكذا التصرف ممن
٢٢	طالب دمه مقبل	الى	قتله أو كان في سفينة والبحر متموج وكل من	انتصب	الوصية وهو	و
٢٣	خائف يخوف هؤلاء لا يجاو	ز	هم حكمه وتعتبر من الثالث قيمة العبد في	مثل قوله	أوصيت لفلان بخراج	ج

م	عبدك واذا عجزت ما	يد	عما تجز في المرض قدم الاول اما الوصا	يا	ان تفرقت او وقعت دفعة واحدة	د
س	سواء فيقسط على الجميع	وقبض	كل نصيبه فان أعتق الموصى فيها	عبد الله	ثم عجزت لم يقدم	م
ال	العتق بل يعتق بقسطه	على	الاصح وان كان كلها عتقا جزوا ثلاثة أجز	يا	مر بالقسرة فهي من أدلة	د
س	سنة رسول الله و	الناصر	ون لسنه يعمدونها عند الضرورة و	أبا	ها بعض العلماء واذا واذا	ا
ا	أوصى له بعين حاضرة و	و	هي ثلث ماله وباقيه غائب أو مؤجل الى	بكر	عقد مثالا وأرادها فليس	س
ك	كذلك بل ما استطاع	طلعه	من الثمن وحضر ملك منها قد رثته	و	توقف العين وكذا هو لا يمكن	كن
ن	نصيبه المتجز منها لانها	تعز	ي اليهم فلا يتصرف في بعضها دونهم حتى	يا	خذوا مثلها وما	ما
و	وصى به من عين سيملكها	فلتبث اياما	مثلا وما كها جاز وكذا يجزول كاحد	غلان دواب	وبالابق قبيل	قبل
ي	يعود وبالطير الطائر وما	أشبهه	وما ينتفع به من النجاسات	ويا	مر الترع باقراره عليها	ا
ج	جاز الوصية بها كالزيت	ت النجاسة	والسرجين والكلب وتبطل فيما حرم على	صاحب	لها انتفاع بها كالشمول	ل
و	والخزير واذا كانت	و	صيته لا قاربه أعطوا وسوى بين القاصي و	الدا	في فان قال للاقرين منها	ها
ز	زخزنا الابددين و	جعل	الكل للاقرين ويقدم ابن على أب فيما	رو	ي وأخ على جد وكانت	ز
في	في القرب الام كالابو	في	البنات والابن الحكم سواء ويستحب أن	يا	خذ كل من حضر	ر
ه	هنالك من الفقراء اذا كان	الا	يصالهم فان اقتصر على ثلثه جاز واذا	اذا	لطين الفقراء وعمرو و	و
ا	الوصية فهو واحد منهم	شر	ع في الحكم لو يعطى أقل شيء أجز	نا	ه واذا أوصى بشيء	ي
ل	لحمل امرأة فالحكم	فيه	أن يعطى حملها الموجود حال الوصية	وما	أوصى به للعبد حقه	ا
ع	عليه بانه لسيد فلو	مد	في عمر الموصى حتى عتق العبد فهو له وان	أ	وصى لرجل من رقيقه برأس	س
ص	ص صرف فان لم يمكن له	ر	فيق بطلت وان كانوا فقرا وبعت وما	شبه ذلك	وبقي واحد قالوا	وا
ب	بقي له يأخذه برأ	سهو	ان قال اعطوه شاة تناول المعيبة والذكر	واعلم	انه اذا أوصى بداية كانت	ب
و	واقعة من بين	الد	واب على الفرس والبغل والجار في الاصح و	ان	قال اعطوه من حاصل	و
ه	هذه الكلاب كلبا أعطينا	ه وبق	له الباقي وان لم يخلف الا كلبا لم ينظر الى	العدد	والجمع وأعطينا ثلثه وفي	ي
و	وصيته بقوس يستعمل	الظاهر	من لفظه فيعطى قوس ندف أو رمي وان	المد	كوكور قد اقترنت به	ه
ا	الدلالة على أحد عمل	في	ذلك بمقتضاها واذا أوصى بالجو وسواء	كر من	رأس الم	أم

س	سـ ملك الثلث فان	الد	خول فيه من الميقات وقيل ان جعله من	ثله	كان من بلده فلا	لا
كان	كان أو فرضا والصحيح فيما	ملوه	هو الاول وان قال أو صلوه	الى	جزء أو سهم فـ ذلك	كـ
ا	اسم يقع لكل ما	مده	به عما يتم قول لا يختص بدرهم ولا	عشرة	ولو كان فـ وله قوله	له
ل	لهم اعطوه مثل ابني	ثم	لم يكن له وارث غيره حكمنا	بالنصف	وصية وان أوصى مثلا بشاش	ش
خ	خز زيد ثم أوصى به لـ مرو	دخل	الاثنان فيه شركاء ولا لزوم	لها	الاجموت الموصى وتبطل	ل
ا	اذا رجع بقوله فصح	عدت	عنها ونحوه وكذا اذا عين مال وارثه	وعدد	ها منـ أو كانت	ت
م	مطلقة فشفها بارثها	وخرج منها	باقباض وكذا بغير قباض في	ا	لاصح وكذا لو وهبها والحكم في	ي
س	سائر التصرفات كذلك	وتزل	العرض للبيع منزلة البيع وتزويج الرقيق	لمؤث	والذكر وتأخيره لا بعد	د
ال	الفعل له رجوعا ولو طعن	ا	لبر الذي أوصى به أو أوصى بشئ	من	الدقيق فبعضه جعلنا	ا
م	منه ذلك رجوعا وصارا	لملك	فيها بعد الموت للوارث وان جعل له	الثلث	من طعامه	ف
ت	تعينه واذا خلطه كان ر	ا	جما باب العتق قد ندب	الى	العتق وصرح به عندنا	ا
خ	حرية وعتق وأما	لجما	زوال كفايات فكثيره كقوله أنت سائبة أولا	عشر	ة بيننا وأنت برى	رى
كـ	كذلك وكل طلاق	هد	م النكاح صريح أو كناية فهو كناية في العتق	غير	النيية لا تنفذه	هـ
و	وأما الصريح فينفذ مع	عد	مها واذا علقه بصفة حصل عند وجود	ها	مثل قدوم سفر	فر
ي	ينتظر ومطر يكو	نوا	ذا علقه بصفة ورجع بالقول لم تبطل الصفة	وتقول	انـ لك اذا وهبت	ت
ج	جارية قد عتقت عتقها أو	خذها	المتب بطلت الصفة وكذلك البيع ونحوه	في	ابطالها فلو باعها	ها
و	واسـتمادها البائع	واقام	بلدها ووجدت الصفة لم تعتق والتعليق	المذ	كوريطل بالموت فلو	و
ز	زنت أو تزوجت وولدت فان	الظاهر	ان الولد لا يلحقه حكم التعليق الذي ذ	كر	ولو أعتق بعضهم	عم
في	في جميعه ولو كان	الى	ثلاثة ملك عتق فاعتق واحد منهم	ثله	فـ ان كان في	ي
هـ	هذه الحالة معسرا	ما	جزاعن الغرم عتق نصيبه فقط وذو اليسا	رجا	النص بانه يتم	ين
ال	العتق في جميعه ويقو	م	عليه الباقي فان اختلفوا في قيمته فالقو	ل	قول المعتق والقيمة التي	التي
ع	عليه اذا كانت مثلا	اربعة وثلاثين	وأيسر بأربعة قوم منه بقدرها	و	لو ان رجـ لا آخر	ر
ق	قال له أعتقه عنى بخمسة	وسأل	اعتاقه عنه ولم يذكره	خمسة	فاعتقه عتق ويات	ات

ل	للسائل ولاؤه ولو أعتق	الا	نسان بعض عبيده بمجلاؤه تفصيل	اجال	عتقه فاذا اراده
و	وهبه فمين شاء فان	ما	تعين الوارث ولو أعتق واحدا	وعشرة	من عبيده مدع معينا
وا	وادعي الاشكال والنسب	ن	ترك الى أن يتذكر ومن ملك أحد	أصو	له أو فروعه عتق عليه ولو
سق	سقط في ملكه	و	هو مختار بعض واحد من الفروع والأصو	لو	هو وموسر قوم
ا	الذي لشريكه وعليه لا يلزم	الذمة	ان كان معسرا أو ملك له بارث والتوصل	في المو	لودين والوالدين الى الشراء مما
ط	طابه يستحق للعتق	فا	نه أجر وصلة (باب التدبير) يجوز تدبير مؤ	نث	ومذكرا الا ما جاء جاء
ال	النص بمنعه من	جا	رية مستولدة وهو مندوب ويعتبر من	ثالث	ماله وصريحه أنت
خ	خلف موق حر وقس	به	ما أشبهه وكذلك دبرتك وأنت مدبر	سا	وي بـ ذلك في
ا	الأصح ويجوز تعليقه	الى	وجود صفة كقولك ان دخلت الدار مرة	وخمس	مرات فانت حرة
م	من بعد موق ويجوز	ذلك	في بعض العبد ولا يسرى ولو دبر	جوار	ي وتصرف فيه بطل تدبيره
س	سواء البيع والرهن فلو	أقام	معهن وأجلهن بطل أيضا	و	لا تبطله الكتابة ولا
ال	التدبير يبطلها بل يكون	معقلا	بحكمها وان ولدت المدبرة من	عشر	زوج أو غيره ولدا
م	منعناه أن ينتقل	الى	حكمها وان كانت عند التدبير حاملا فعند	أصح بنا	جلها مدبر ولو
تح	تحلى المذبر بالاسلام وأبي	أن	يسلم السيد فمنايه عنه الى أن يموت	ت	أو يسلم ويؤخر فان حصل
ر	رجوع منه في	ما	دبر بيع عليه (باب الكتابة)	واذا	أردته افق دروي
ك	كاهم انها من القربا	تفي	المرض تعتبر من الثالث ولا تصح الامن	جا	تزال تصرف ولا تصح الا
وا	والعبد المكاتب بالغ	عا	قل رشيد ولا تستحب الا لكسوب لا شجا	وز	أمانته وهي غير
ما	ماضية لا بعوض مع	مه	صفته موزع بنجبين فأكثر الى	العشرة	فما فوقها فلا
ا	أقل من نجبين ولا بد في	ذلك	من تقدير النجوم واذا أردت العقد	قلت	كاتبك وتفصل
ل	له العوض وتقول على كذا	و	نجومه كذا فاذا أديت فانت حر والقبول	في	ذلك شرط وليس له في
ح	حكمها خيار اذا	تم	ولا يجوز تعليق عتقه الكتابة	المذ	كورة على صفة وليس له
ر	رسمها في بعض عبيد	له	ولا مشترك الا اذا كاتبه معاوذ	كر	وان للكاتب قوله
ف	في فتح الكتابة واليسه	الامر	فيه فتلزم في حق السيد حتى يجهز	ا	للكاتب أو يموت هو هو





١	اما اذا مات السيد فانه	بعد ذلك	يقوم الوارث مقامه واذا قارب	حد	ما عليه او جنبنا	١
ل	له حظ ثلثي مما ثبت	واستقر	من المال ويكفي ما قل لا يتعين	عشر	ولاسدس وله طلب لب	ل
س	سعيده ولا يعتق في	الحال	وعليه درهم ولو كاتبه اثنان ثمان	رجلا	منهما أبرأه سري	ي
ا	العتق ان كان موسرا	وفي	التقويم كما سبق ويملك المكاتيب منافعه	وثلثه	الموصى له به وتجارتها فان	ن
ب	بائع سعيده فهو على	سنة	غيره معه يشفع عليه ويعاشره	عشر	ة الاجانب لكن لا يكون قابلا	لا
ع	عقد نكاح ولا عقدا فيه	ست	محابة الاباذن سعيده ولا يقارض	رجلا	ولا يكتاب ولا شك	ق
في	في أنه لو باع باحد	وثلاثين	ما قيمته ثلاثة وثلاثون احتمل هذا وما حذا	خذ	وه وولده من أمته قالوا	وا
ج	جاز في حكمه ويعتق معه	أظهر	القولين ان المكاتب اذا وا	فتا	يضربا بولد منها	ا
و	وجنب له حكمها و	الدرهم	التي في ذممة المكاتب لو استعا	لهامن	السيد أو اشتراها رجل	ل
ز	زيفناه وان تركه في	الربا	ط محبوسا معه عشرة أيام مثلا لزمه أجرة	العشرة	الايام وقيل الخلاص	ص
فيه	فيه أن يملكه نا	صية	أمره بقدر تلك المدة ولا يملك الوطء	من	أتمه المكاتبه ويجب	ب
ا	اذا وطئها المهر	وأجرى	مجرى غيره الا انها اذا ولدت من	ذلك	ثبت حكم الاستيلاء أيضا	ا
ل	لها وان جنى	المالك	على المكاتب لزمه أرض الجنابة	وفي	جنابته على سعيده أو غيره وجب	ب
ك	ك مال الارش ما لم تقع	المجا	وزة لقيمتيه والاوجب القيمة في الاصح	ضده	يقول الارش يتعين عليه	ه
ف	ف ان لم يشا	هد	له مال جاز تجهيزه ويبيع له ولو	يقول	السيد وقد جئنا أنا أفديه فعل	ل
و	ويبقى مكايبا وتجب	لرعا	ية لقوله وبما يفديه فيه القولان	احد	هما باقل الامرين والاخر يقول	ول
ه	هو بالارش مطلقا ولا	يا	في بها على عوض محرم وشرط فاسد فا	ي	كتابة يكون هذا	ا
و	وصفها فهي فاسد	ه	نعم لو كاتبه مثلا على عشرة اذ فاق خمر او سلم	عشرة	عتق لوجود الصفة	ه
ب	باب عتق أم الولد وهذا	النو	ع من أسباب العتق فن أتت منه بولد	جارية	له فهي أم ولد وما	وما
ح	حدث بعد من ولد فالشرع	اصف	له بمصفاة امه وكذا جارية ولده	فا	ما جارية أجنبي قدر	قدر
ذ	ذلك منها بنكاح أو زنا	فار	تقاقها بحكم الاستيلاء لا يصح و	ثبتا	ملك حتما	ما
ف	في الولد لملك أمه ثم	تفقوا	على انه اذا ملكها لا تصير في احوا	لها	أم ولد ولوطي	ي
س	سها أو بشبهة أو غيره لم نصر	بذلك	م ولدا لكن الولد حر والمستولدة يشترط	في	ما وضعت أنه يخرج	ج



الجنيين بعد التصور والتخطيط و كثيرا	لعلماء يجوز له أن يزوجه أو خاف بعضهم في	ذلك	وليس له التمدد على	أ
ب بيع المستولدة ورهنها و	الوصية بمأوله وطئها وأم ولد النصراني وقس عليه	ق	أثر الكفار إذا	ا
ع عادت إلى الأصل لام فر	ق بينهما باب الولاء	و	الحكم في المهر	ا
سا ساثر إذا عتق مملوكا بجرا ج	أولته أو عتق عليه فولأؤه له وولد الحر	ج	من المعلقة ثبت بلا شك شك	ا
ك كونه لا ولأؤه عليه في ذلك	وولد لعبد من المعلقة حر ولاؤه معمر وف	د	لأب الأم فلو و	ا
ن نجب زعتق الأب انتقل عنهم	ولاؤه إلى معتق الأب وهذه المزية التي	هـ	للأب لا بعد أيضا ا	ا
و وينجب رالي معلقة ثم	ذ أعقق الأب بعد الجدة فإن الولاء ينجر ويستثنى	و	من موالى جده هـ	ا
ي يوشذ إلى موالى أبيه وأمر	الولاء بعد المعتق للعصبة يختصون بها	ز	دادون الورثة وإذا	ا
ج جاؤا معا فالأب ن با	لتقديم أولى ثم الأب ثم الأخ من الأبوين ثم	ح	لاح من الأب ثم الجد وهو القياس س	ا
وز وزعهم م بعضهم ن	الجد وابن الأخ يستويان ثم الأقرب فالأقرب ثم انتقل	ط	مر إلى موالىه فان يكن كن	ا
في فينقل إلى عصباتهم و يبنى	على الترتيب المذكور ولا يرث أحد غير	ي	هـ أقرب حتى يكون معه وما	ا
هـ هـذا في الرجال و مدر	ك القول في النساء أنهم لا يرثن بالولاء وسوى	ك	بينهن الأمن قبل قبل	ا
ال المعتقات فمن واسته بالحر	ية امرأة ورثة هو ورثت ولده وحا	ل	شيتيه المعتقين وإذا ا	ا
ك كان لها الولاء في غلا م	فت صار لعصبتها (كتاب الفرائس) لا	م	يخرج من مخنف لم يشغله له	ا
ش شئ للغير قبل جهاز الملت و الشر	وع بعد ذلك في إرثه من دينه وخلا	ن	ص ذمتها منها ا	ا
ف وفورا ثم باقي الوظا يف	قتنفذ وصيته وتقسم تركته وما	و	له بين ورثته وهي وة	ا
هـ هذه عشرة رجال و	لهم الابن وابنته وان سفل وبمده عدا	ز	لاب وأبوه وان عـ لا ا	ا
وا والاخ وابنته وما جعل لها	ذاتني إذا كان مـ من الأم وما خلا	ح	هـ ولأه فالأصل إلى صلي	ا
س سابعهم لأخ الأب لأمه وقفا	هـ بعد ذلك ابنه والزوجة والمعتق و	ط	النساء سبع بنته هـ	ا
قا قالوا وبنت ابنه و	ن سفلت والأم والجدة والأخت بل	ي	الزوجة والمعلقة وكيف في	ا
ط طرأ فعل القاتل في فرا	غروح مورثه ابني أم باطل لا يرثه وليس	ك	يرث أهـ لـ مـ هـ	ا
ا الاعن أهل ملتهم هذه سنة	المسلمين مع الكفار وأما الكفار فية وارثون ولا	ل	يكون لاخترافهم في ي	ا
ل لقب الكفار أنرو ولا ار (ث	يجرى من ذم ولا عبد ومترد من أحد ولا يكون	ح	بين ميتين لم يرو رو	ا

س	سبق أحدهما أو لم يحكم	بعين	السابق منهما توارث (باب أهل الفرض)	ولا	صل في ميراث ذوى	ي
ا	النفوس روض كتاب الله	وحجته	وهي النصف والربع وثلث وثلثان وثلث وسدس	س (ثم ان)	أهلها الذين يثرون	ر
بع	بعدهم عشرة الزوج و	بعد	الزوجة والام والجدة والبنت وبنت الابن	و) يكون	للأخت ثم للأخ وهو	و
ا	ابن الام ثم الابو	ذلك	مع الابن أو ابنه ثم الجدة مع الابن	وا	بنه ولا فرض لسواهم والاوجه	ج
ل	لمعرفته تختلف فالزوج يأخذ	بما	مع الولد وولد الابن ونصفه ان لم يكن	ذ	لك والزوجة كذلك وهو	و
م	من حيث انها تأخذ لهم المقتد	مين	المذكورين ربعا ومع وجودهم ثم اذا	ا	بلغ أربعين فاشبهه	شبهه
ت	تلك الواحدة في الربع والثمن	ثم	الام ولها الثلث من ولدها او	استثنى	من ذلك حالات وهو	و
ح	حين يكون لولدها الذي	ذهب	ولدا أو ولد ابن فلها السدس وحين تراحم	بالا	ثنتين من الاخوة سواء كانوا	ا
ر	ربا أو انا أو اديعود	الى	نات ما يبقى بعد فرض الزوج أو الزوجة	وكان	ذلك اذا اجتمع	ع
ك	كل الابوين زوج أو زوجة و	الجنة	في ذلك القياس ثم الجدة و	اول الكلام	فيمن يرث بلا قول	ل
و	وهما ثنتان أم الام و	الثانية	أم الاب ثم أمهاتهن من اسردت أحدث السدس	س و) مو	رد الخ لاف جدة هي أم	م
ا	أب الاب والجد لهما	سنة	الجدة وان اجتمع جدتان فأكثراستو	جبا	السدس اذا اتحاذيا وان	ان
ل	لم يتحاذيا وبسدت	احدا	هما اجبت ان كانت للاب وأما البنت	فانصب	لها النصف اذا	ا
وق	وقعت وحدها وللاثنين	و (ما	فوقهما الثلثان لبنت الابن النصف مثل	ما	لبنت الصاب وللاثنين قالوا لو	ا
ف	فان وقعهما وان بلغت	خمس	الثلثان كبنات الصاب لكن هذه	استثنيت	عن البنت في ما ذكرنا وا	وا
ج	وهو متى كانت هي والبنت	وباع	ميراثهما الثلثين فللبنت النصف	كقولهم	وتكلمة الثلثين لهذه وكذا	ذا
س	سبيل الاخت للابوين تصل	الى	النصف وللاثنين فصا لثلاثين فان فقدت	قام	مقامها أخت لاب وقس	س
ك	كل أحوالهم اذا اجتمعنا في	مصر	وف الارث على بنت وبنت ابن وأخوات	القوم	مع بناتهم عصبة ففهم ذلك	ك
ون	ونعطي والام	في	ميراث أخيه ا سدس وللاثنين فصا لثلاث	الا	نهي والذكر من لان	ن
ا	أما الاب فقد	بحبه	السدس مع الابن أو ابنه وكذلك الجد	زيد	لأنه ما	ما
ل	للجد مع الاب شئ ولا	الحا	قدم مع الابن ولا الجدات مع الام وأز يدك	امر	اوه وانما نلقى	ق
س	سبيل لا الى اخرا	ج	يصيب لام الاب مع وجوده اما ولدا الام فقد	رت	له أربعة جباب	ب
ا	الاب والجد والولد	وأقام	الكل ولد الابن مقامه فهو يحجب	بهؤلاء	الأربعة ولا يتصل	ل

ب	بولد الاب والام	مدة	مع ثلاثة الابن وابنه والاب ويحجب	ولدا	لاب هذه الثلاثة
ع	على ما وصفت	ثم	يحجب عنه الاخ من الاب والام أيضا	و	اذا اسكنكم هؤلاء
ل	البنات الثلاثة	رجع	بنات الابن بلائى الا أن وجد	هذا	ومعهن ذكر وهـ و
م	مما في الرتبة أو أسفل	منها	فانه يعبر للذكر مثل حظ الانثيين اذا اخذ	دينار	امس الارث فهى
ت	تأخذ منه وكذا	سا	ترا اخوات من الاب مع الاخوات من	الا	بون لا يرثن أبدا
ح	حتى يكون لهن أخ وا	لما	ليكون للفـ روض اذا زادت فروضهم	ربعا	أو ثمانا مثـ لا على الاصل
ر	رجعت السهام عائلة	وفي	زوج وأم وأخت من أب وأم تعول	فان	للزوج النصف وتعطى
ك	كذلك الاخوات	سنة	الاخوات وللأم الثلث فعمال الفريضة و	كان	السهم ثمانية
و	وأخذت الأم ثلثا عائلا	اثنين	وللزوج نصف عائل ثلثه والاخت مثله و	ا	لله ألم باب العصبية وكانت
ا	العصبية فيما ذكر	و	لكل ذكر ايس بيده وبين الميت أنثى وأول الكلام	ان الابن كما روى	ان لم يكن أخ هنالك
س	سابق ثم ابنه وان سفل	ستين	درجة ثم الاب ثم الجد بلا	انكر	ان لم يكن أخ هنالك
ك	كذلك الاخ بهـ و	تو	لى الامر بهـ والاخ ابنه وان سفل ثم	أجريت	العم بعد ثم يقول قول
ا	ابنه بعده ثم أو	فيت	بم الاب بعده ثم ابنه وان سفل ثم	ما بعد	على هذه المصفة
ن	تعطى الادنى فالادنى	والد	انى من هؤلاء اذا انفرد أخذ جميع المال	الا	ان زاحم أحدا
م	من ذوى الفـ روض أمر	نه	أن يعطيهـم فروضهم وأخذ ما بقى فان استوى	على	الارجوة منهم ما اثنان
ا	أعطى من ناسبه من	جهة	الابوين منـ ما ولا يعصب أحد أخيه	ما	خلا الابن وان سفل بلى
ى	يعصب الاخ أخته وما منهم	صلا	من يشارك أهـ ل فرضه الا ما	كان	من المشتركة فانها
ل	لم تشارك الا للاصـ لا	ح	وهى زوج وأم واثنتان من ولدا الام وأخ	من	الاب والام اذ
ى	يكون للزوج النصف	ثم	للأم السدس وبقى الثلث وهو لولد	الا	م يشاركهم فيما
هـ	هو فرضهم العصبية اذ كان	خا	للهـ الثلث من أبويه ويعطى الخنثى ما	عر	فناه حقه يقينا وما
وق	وقع فيه التردد فلا مخا	لف	انه يوقف فان عدم العصبية فالهـ متى كافى أبو	اب	لواء فان فقدوا أخذ
ال	الى بيت المـ ال	و	الله أعلم باب الجد	والا	خـ وة ثم اذا حصلت
ت	تركة واجتمع الجدود	لد	الاب والام أو ولد الاب فهو كاحدهم	على	أن لا يزيد الثالث عن

ذ	ذلك فهو فيما ذكره	والمظفر	بالتثنية على كل حال وقدره عليه في	البد	أية إنهم لا يرث وذلك الشيء	ي
ي	يكون إذا اجتمع جـ د	و	أخ من أب وأم و أخ من أب أعطى من الما	ل مثل	أحد هم وابن الأب بعد	د
ي	يرده لا خيه وانما	قصده	على الجـ وهذه المسئلة تعرف في	قولهم	بمسئلة العادة واسـ و لو	و
ل	لحق بهم من يكون	ن	له فرض فلبعد الاغبط من المقاسمة وثالث	ما	يبقى أوسـ دس كل الشيء	ي
و	وما بقي فللاخوة	ثم	ان لم يبق شيء سقطوا ولا يفرض للاخت	أنا في	علمه مع الجـ د في مساوا	ا
هـ	هذه المسئلة وتسمى	الا كدرية	وهي زوج وأم وأخت وجد فالزوج والاخت	لكل واحد	منهما نصف المبلغ غ	غ
و	والجـ د أيضا	حقه	السـ دس والام الثالث فتعول الى تسمة	الا	ان حقها لا يصرف رف	رف
ز	زائد على الجـ د بل المنسوب	اليها من	النصف يضاف الى حق الجـ د ويقسم بينهما للذ	كر مثل	الا نثيين ويقسم فيمن من	من
ي	يبقى الباقي منها	فو	جه صحتها من سبعة وعشرين للزوج تسمة وللا	م	سنة وللأخت نحو حـ و	حو
ا	أربعة ويكون	لي	الجـ د ثمانية (كتاب السكاح) يكره أن يتزوج	وما	له فيه غرض ضر	ضر
د	داع ولا يستحب ادعـ اراض	عنه	عند الحاجة اليه ويستحب أن تتزوج من	رأيت	واسـ تحسنت ويدـ و غ	غ
هـ	هذا العقد بنفسك	و	بوكيل يجوز أن يقبل لنفسه ويستحب لكل	أحد ان	يطلب امرأة محرر ز	ز
ح	حسنا وديننا واذا أ	دخلها	في عقده اكتفى بها والصغير اذا استصوب	الا	ب أو الجـ د تزويجه في	ي
ر	رأيه زوجـه من	الملك	الذي له والمجنون ان كان يفيق فلا يمكن	إياه	ان يقـ دله ويباشر ر	ر
ف	في الافاقـه فان دامت	المجاهد	ة على حالة لم يفيق زوجـه الاب أو الحاكم	وما	للـ فيه أن يتزوج اذا	ا
س	سأل بل يزوجه الولي	فا	ن أذن له في العقد جاز فان عين له	مر	اة تعينت ولا يخاصص اص	اص
ا	الولي من الطلاق الا اذا أ	قام	له سرية فان أردت تزويج عبد صغير حـ	رت	عقده بنفسك بخلاف في	في
ك	كبير فانه يقـ د بالاذن و	ا	لـ رة غير المحتاجة للـ كاح يكره أن تتزوج	باحد	فان احتاجت ولا غـ و	و
ن	نـ د لها والمرأة من الا	ياما	اذا دعت الى كفـ و وجب على	الا	وليها تزويجها واذا واذا	اذا
ع	عقد الاب أو الجـ د بالبر	وعاجل	من غير استئذانها جاز لكن ان كانت	أبيه	للزوج كره وان ان	ان
ل	لم تكن بـ كرا لم تنكح	ا	لا بانهم ابـ د البلوغ ويزوج أمته اجبارا	واذا	طلبت النـ كاح فالاسـ ماف في	في
ي	يسـ محب ولا يجب و	لا	يصح نـ كاح المرأة الابولى والعصبة أحق و	استثنت	الامـه فولها ان تزوجت ت	ت
ال	السيد ويزوج أمة المرأة الـ	جل	الذي يزوجه أو أولى العصبات الذي لا يـ د	بغير	هـ الاب ثم الجـ د لا يـ زاحم حـ	حـ

و	واحد منها	وتوفي	بعد ما بالايخ ثم ابنه على ترتيب الارث	وسوى	بعضهم بين اخوين هذا	١
ت	تكون اخوته للابوين و	آخر	للارب والصحيح خلافه واذا استوى اثنان	وما	زاحدها نضلالم يستحق ق	ق
د	دون الاخر بل لو كانوا	جا	عة وقعد ادناهم صح وللولى شروط فلا يفة	شي	وهى الحصرية والبلوغ بل بل	بل
ال	العقل وان لا يكون ر	دى	النظر تجبل أوهرم وذكر وافي الناسق	خلافا	ولا يضر العمى وقالوا الوا	الوا
م	مضى اختل الولى كان	الاولى	من بعده ولا ينتقل بالغيبة الى الا	خفض	درجة وكذلك و	و
ج	جرى عضل بل حكم	سنة	الله أن ينتقل الى السلطان و	المستثنى	من ذلك الفائب اذا	ا
م	ما وكل فوكيله أولى وان	أر	اذا أن يوكل استأذن في النكاح الا المجر	مثل	الاب والجد والسيد ايضا	ايضا
و	وايس للولى أن يتا	يع	الا يجب والقبول بنفسه ولا الوكيل والصحيح	ن	قولهم ان للجد أن يوجب ويقبل ل	ل
ع	عقود بنت ابنه	و	ابن الصغيرين وفي غير الكسوة بشرط رضا كل	من	قام له حق الولاية منهم م	م
و	ورضاها اولو كان	ستين	مهر مثلها فرضيت بمنرة ولم يررض	الاولياء	بذلك لم يكن يكن	يكن
ا	امتناعهم جائزا	وحل	القول في الكفاءة على المداواة لا	غير	نسبا ودينار حرية وأعمالا الا	الا
ل	لا الجهمى بالنسبة	الى	العريضة كفو ولا غير القرشى و	الهاشمى	كقولهم ما ولا غير ر	ر
ت	تلقى وحرر كفو ان	تعز	ى اليها الحرية والتقوى ولا الحائل للتاجر	وسوى	بين معسر وموسر ولو و	و
ر	ربط نكاحها بغير كفو	ودفن	عليها أمره بطل النكاح ويجب	شاهد	ان ويشترط أن تلقى ي	ي
ف	فيها الحصرية ولا بد	فى	الشاهدين من ذكورة وعدالة ويكفى مستور	وحا	سنة السمع والبصر لا ا	ا
ى	يكفى عادمهما ولو وقف	مد	ة وبان فسق الشاهد دين بان ان العقدا لا	شي	ويشترط هنالك قوله	قوله
ل	للزوج زوجته أو أنكحتك و	ر	القبول فيقول تزوجت أو نكحت أو قبلت	اذا	زيد	بده نكاحها صح خ
م	منه ولا يكاف أعجمى مزار	سته	وتيجز به الجمية وكذا عر بى فى الاصح ويجب	تسليمها	ويحملها الى حيث يرد د	د
ا	ان أطاقت الاستمتاع و	جمل	له اذا سألت مهلة ثلاثة على	خلا	فيه والامه يستثنى تنا	تنا
ا	اذق دملك	الله	رقها قسم ايلا ويستحب أن يأخذ	الرجل	بنصايتها الول ما ا	ا
ز	زارته ودخلت فى	جنا	به ويقول بارك الله لكل منا فى صاحبه	وأما	السفر فله التنقل ل	ل
د	دون سفر مخوف الطريق	ب	ولا يبطأها حائضا ونجسها أن تاقى	بما	الاستمتاع منه مذر و	ر
ا	الابه كفعل الحيض و	عد	م السكر باب ما يحرم من النكاح لا	خلا	ف ان محرم ما ومرتدا ا	ا

د على الف الذ الجوع في آخره سبب خفيف والتجديد

د على الف الذ الجوع في آخره سبب خفيف والتجديد

د	دان بالصفحة	ن	اسلم لا يصح نكاحها وكذا الخنثى المشكل	وما عدا	ذلك المحارم وهو	و
ع	على ما قرأت	ماوا	في به التتزيل الامهات وان علون	و	البنات وان سفان ويترمون	ون
ال	الاخوات وملحق بهن بولاد	ه ثم	بنات الاخوة وان سفان والعمات والخالات	(و) ليس	هذا يختص بالمشى في	في
وت	وتيرة الولادة فقط بل	اتفق	الكل على ان هو ولا يحرم بالرضاع	ولا	تحلل أمهات امرأته وأما ما	ما
د	دخول الزوج با	هل	أعنى المرأة فيحرم عليه بناتها ومن	يكون	من فرونها أبدا والخطير	ر
المجم	المجم في أمهاتها من	المقد	وكذا الموطوءة بذلك أو شبهة	فانك	تجنب أمهاتكم كما رووا	ووا
و	وبناتها وان سفان	والحل	باق في بنات من بوشرت بشهوة	في	مادون الفرج ويجب	ب
ع	عليه أن يتجنب العقد	على	زوجات آبائه وأبنائه وان سفلاوأم	الموجب	للتحريم قد لا يبقا	ا
في	في مثل نسل أخت امرأة	اقا	مت في نكاحك وعمتها وخالتها يحرم	وا	ذا فارقته احلان	ن
آخر	آخر اءرا واعلم ان الا	مة	لا تحلل بالملك على الاطلاق بل الحل	لنفي	في انك كاح على المباشر	شر
ه	هو منفي فمك من قريبه و	ولده	المحرم أحد أعنى ولد القريب اما ولده فهو	ينصب	اليه العتق اذا	ا
سب	سب سباه أو عتقه بنفس	الملك	ولا يحلل للمهر نكاح الاممة	على	الاطلاق بل	ل
ب	بخوف العنت والجزع	الا	صادق الحرة وان تكون مسلمة و	كل	ذلك ليس فيه عندنا	نا
خ	خلاف والتعفيف له	فضل	ويحرم عليه نكاح جارية الابن و	حال	يصير لاحد من الناس	س
في	في زوجته الاممة ملك	ا	نفسخ نكاحها وكذا الحرة يجب عندنا	تقول	اذا مكته لم يبق	ق
ف	فيما بينهما نكاح فان	لعبا	دلا يشككون من علمهم ويحرم عليه من	قام	بلمه انها أو	و
و	وصل طلاقها ثلاثا والناس	س	مجمعون على تحريم الممتدة من غيره من	الناس	ويحرم نكاح المحرمة ثم	م
ا	أكثر من أربع حرام	وكان	له من ملك اليمين ماشاء أو	ما	العبد فلا تحلل الاربع	ع
ل	له امرأتان و	من	المحرم نكاح الشغار والمتمعة ونكاح المحلل وفيه	خلا	فوق خمس	ص
ت	تحل ربه أهل	العلم	بما اذا شرطه في العقد ويبطل اذا	زيد	فيه شرط خیارولو	و
س	سامته ما ينافي العقد	و	شرطه مثل ان لا يطأها اذا أناسها	او ما	يطأها الا وبانت أو	او
ب	بان له لانكاح بطل و	الا	يم الممتدة يحرم التصريح بخطبتها من	عدا	زوجها الا اذا طلقها	ا
ي	يومئذ ثلاثا وليس من الا	دب	أن يزاحم غيره في خطبة امرأة فان خطب	زيد	ولا وأجيب فحينئذ	ذ

فما زبد على السبب الخفيف في آخر

و في غير ذلك من غير ما ذكره في المتن

غ	غـ يره ياتم بخطبتها	و	نكاحها (باب الخيار في النكاح)	و	جد أحد الزوجين جنونا
م	من الآخر أو كان له	الفضل	عليه بالعافية من الجذام والبرص	ليس	به مثله كان ان
ا	الخيار له وكذا ان كان	بنزلة	صاحبه في الاصح ويجوز	ز	له الفسخ اذا استعرض ض
ز	زوجته رتقا أو قرنا	ثم	لها الخيار اذا كان عنيئا ومحبوبا ولا	يد	وم أمم الخيار ثم م
ي	يجوز لهما الفسخ	با	لعيب الحادث أيضا ثم انما نظر	اولا	ان وقع الفسخ فيما قبل
د	دخوله سقط المهر ولا	يعو	دلهامنه شيء وان كان بعد فقد	يكون	العيب حادثا فاذا ا
ع	علم حدوثه بعد وطء فسخنا	واسنقر	المسمى وان كان قبل وطئها وتعذر	ز	واجه أو قارنا قالوا لو
ل	لم مهر مثل ان جهل وان كان	أمر	له ولا يفسد اجبار فليس له أن	يد	خل العقد على من هو و
ي	يوصف بالمعيب المذكور	هو	للاولياء الخيار بجنون وجذام و برص اذا	او	جده قارنا للعقد ولو و
ا	أرادوا الفسخ بهم	كانت	حادثة لم تجبر المرأة عليه واذا	ماقا	ان امه سنين وأقرب ذلك ل
ل	للعاصم أو قامت بينة على	الا	قرار منه بذلك أو بكل خلفت ل	م القو	ل بان يؤحل بعد ا
س	سنة فاذا انقضت أ	طراف	السنة فلهما الفسخ وادأرانه ل	مما	ذكروه من الرفع الى الحاكم وان ن
ب	بأسر بالآلة وهي	مضطربة	بعد الاشارة كفاه أو يكون مد	خلا	حشقتة فان كذبت ت
ب	بكوه قد وطئها	وكان	يدعيه فالتقول قوله وان تزوجت	زيدا	على انه حر الاصل و
ا	أو على انه من	ولد	قريش فبان خلافه صح في الاصح	واذا	شعأت فسخت هي ا
ل	لو شرطت الحرية أو	مكا	نامن النسب كان الحكم كذلك فان	كان	الفسخ بعد دخوله ه
خ	خرجت به المال والقا	ئل	بانه يرجع على من غـره ضيف و	بالا	جماع له اذا جـا جا
في	في وطء الامـة	يومئذ	بولد له قيمته ورجع على الغارو	ان	خرج جاعلى أمير ز
ف	في ضعتها شرطت	استولى	عليها ولا خيار في الاصح ثم	يكون	للأمة الخيار اثباتا ا
في	فيها اذا عتقت وهي	على	نكاح عبـد وخيارها فوراً في الاصح	فان	ادعت الجـهـل يكون ن
ا	الخيار اثباتا صدقت بيمينها أو	حر	زت بالفسخ نفسها ولا يحتاج اذا	شاء	ت الفسخ الى الحاكم ويكون
خ	خبره مهرها المفرو	ض	انه يسقط ان رفع العتد بالفسخ قبل الدخول	وان	رفع بعد الدخول فالمرور
ر	راجع الى مهر المثل	ومور	دهذا ان كان لمتى قبل الوطء	وان	تقدم الوطء فالمرور وى



هـ	هو وجوب المسمى	و	الله أعلم بباب من تحته كتابة إذا	شاء	وأسلم فاختارت كفرها	ا
ح	حلت له ودامت في أ	سر	هو ان كانت مجوسية أو مشركة ذات أو ثمان	نصب	فان كان قبل الدخول انصرف	ف
ر	راشد أو فرق بينهما بالتر	دو	ان كان اسلامه بعد الدخول فانا	نقول	ان أسلمت هي	ي
ف	في العدة بان ان النكاح	غير	منقطع والاحكام بالفرقة من اسلامه وان	كان	الاسلام منها فالحكم	م
س	سبيله واحد وبعد	ها	دالو وطئها في العدة وافتراقه ما به	ان	يعطيه مهر المثل	ثل
ا	أما اذا وطئها	ثم أقبل	الاخر الى الاسلام في العدة فانه لا	يكون	لها مهر ولو كان تحت	ت
ك	كافر خمس فاسلم فان	الملك	في نكاح واحدة باطل فان أسلم معه	ز	جرناه عنهن حتى تصبح	خ
ن	نفسه لترك واحدة و	الا	نفاق عليهن يجب حتى يأخذ من ير	يد	فان مات ولم يعين في	في
و	واحدة فليس لواحدة	فضل	على الاخرى فيوقف ميراثهن حتى يصطلمن	والا	والابنت اذا التفت	ف
ا	الجريح في عقد نكاحه	وجر	ي منه وطئه ما جيعا ثم أسلمتا حرمتا و	ان	لم يبطأها تف	رغ
ل	للبنات وحدها وكذا اذا	د	دخل بالبنات فقط وان دخل بالام فلا	يكون	الاتحريمهما وورد	د
ق	قول ان الام تصير	اليه	وحددها وان أسلم وتحتة أربع أماء أو أ	زيدا	سلمن معه وهو ذو و	و
ط	طول ممن لا يحل له	النكاح	بنكاح الاماء انفسح نكاحهن	واذا	كان ممن لم يحرمه وه	وه
ع	عليه لزمه بلار	يب	أن يختر واحدة وان كان بينهن حرة	استثنا	ها لنفسه وحينئذ قد	د
ح	حرم عليه الاماء وان بقيت	على	كفرها الحرة وأسلم الاماء وقف أمرهن	بلا	شك على اسلامها فلو و	و
ذ	ذهبت الى الاسلام فهي	مقد	مة عليهن ان أسلمت في العدة وان غلب	سيما	الشقاوة عليها فهو و	و
ف	في اختيار الامة على الشرائط التي	قد أمتها	باق فلو أسلم مسوا ثم أعسر	فان	أعسر ثم أسلم قبل خروج	ج
ال	العدة لم يمنع ذلك من	الا	ختيار وان أسلم على نكاح شرط فيه الفسخ	مقي	أو نكاح متعة تبقا	ا
ح	حينما فرق بينهما ما	مير	المؤمنين وان تزوجها معتدة أو بالخيار فلا	ثاني	الرفع النكاح فاسلم ولم تجاوز	ز
ر	رسم العدة والثلاث	نفر	وجهامنهم والتفريق بينهما واجب	وان	أسلما بعد انقضاء مدتهما	ا
ف	فيقران وان قهرها وها حريان	والدين	الذي كانا عليه تجبيرة نكاحا	شاء	ت أم أبت أقرأ عليه وان	ن
ا	ارند مسلم أو ارتدت	ز	وجته أو كلاهما قبل الدخول بينهما وان	جر	ت بعد الدخول فيكون	ن
ل	لها مدة العدة لاز	ياد	ان أسلم في العدة أقرأوا الاحكامنا	من ذلك	الوقت بالفرقة والكافرو	و

س	سلك ديناً غير دينه أخذ	فقتل	لو يذبح	ل في الاسلام ولو	تقول	أنا أرجع الى أصل	صل
ا	الدين الذي أنا عليه و	أحيا	ي لم يقبل منه	كتاب الصداق	جا	زوا النكاح بـ	لا
ك	كثير ولا قليل والاستحبا	با	ن يتكح بصداق فان تكح بصداق علا	في	وصداق سري فهو و	ل في الصغيرة كذلك	و
ن	نافذ بعاقده والا	بن	الصغير لا يزوجه باكثر من مهر المثل و	القو	السولي وخالف قالوا	العبداً أيضاً هو وفي	كذلك
من	منع السولي من	مكا	ن الزوج نكاحها بدون مهر المثل فان أقد	م	السولي وخالف قالوا	العبداً أيضاً هو وفي	الوا
ا	أوجبتنا مهر المثل ولا قا	ثل	بان السفية يتكح باكثر من مهر المثل	ولا	السولي وخالف قالوا	العبداً أيضاً هو وفي	الوا
خر	خراجته وتجارته أ	وكانت	الذمة مشغولة ان عدمها فالهرير يتعلق بها (ولا)	سما	ادان تزوج فاسدا فالصداق ق	من ذلك وفي قول ول	ول
ا	اغنايتعلق بدمته لكن بعد	الواقعة	لا بكسبه وتجارته وفي قول يتعلق برقبته لا	زيد	من يساويها هفت الك ل	في جمال ومال أو ثنى	ي
ل	لها عليه مالها	في	النكاح الصحيح ومهر المثل يعتبر بساء العصبان	ولا سيما	من يساويها هفت الك ل	في جمال ومال أو ثنى	ي
و	وليس يجمل مهر	الجمعة	المسنة مثل الشابة العتية ومن كانت أ	زيد	من يساويها هفت الك ل	في جمال ومال أو ثنى	ي
ت	تخطى به اعتبر من لا	يو	جد لها عصبية أو كانوا وليس لهم من ذوات	التأنيث	منهم أحد ساغ	ان ما جـ	ز
د	دفع مهر مثل نساء القو	م	الاقرين اليها ثم نساء البالد وحكمه	وعلاماته	منهم أحد ساغ	ان ما جـ	ز
ا	أن يكون ثمناً في	الثا	بت من البيع جاز أن يكون صداقاً ويستقر	لها	منهم أحد ساغ	ان ما جـ	ز
ل	لو وطئها ولو قالت لا ترا	في	الابالمهر و كانت لم يطأها جاز وان	وا	منهم أحد ساغ	ان ما جـ	ز
م	مهرها عيناً فالتفت أ	و	استحققت أو ردتها بعيب طوابع بالمعوض و	ليا	منهم أحد ساغ	ان ما جـ	ز
جم	جملة المسمى قدر	العشرين	ومهر المثل ألف لزم الالف	و	منهم أحد ساغ	ان ما جـ	ز
و	ونحوه قبل الدخول سقط	من	المهر حقه اما اذا كانت	الهمزة	منهم أحد ساغ	ان ما جـ	ز
ع	عليها الطلاق أو التزم	سنة	الاسلام أو ارتد رجعت نصف الصداق	المعرو	منهم أحد ساغ	ان ما جـ	ز
و	رقت زيادة فلا نصف ولا	خمس	له منها أو ما المتصلة كزيادة أو صا	فه	منهم أحد ساغ	ان ما جـ	ز
ا	الخيار للراة بين تسليمه أ	و	تسليم قيمته قبل الزيادة وان نقص	فا	منهم أحد ساغ	ان ما جـ	ز
س	سلمته له هبة وهو قدر	ستين	ثم طلقها كان الرجوع بثلاثين ولو فرض	لها	منهم أحد ساغ	ان ما جـ	ز
ك	كان لها أو ليا منه لم يصح	و	لو فوضت بضمه فله المطالبة بالفرض وا	لا	منهم أحد ساغ	ان ما جـ	ز
ا	الفرض كالمسمى فار فرض	سبع مائة	وطائق قبل الدخول فالذي هـ ولا	زمه	منهم أحد ساغ	ان ما جـ	ز

نما بقى النضر أن يحذف حرف ساكن من آخره

نما بقى النضر أن يحذف حرف ساكن من آخره

ن	ناهـ نزها فلم يشرع	في	الفرض حتى وطئها وجب مهر المثل والاد (لزم) له	اذا طلق زوجة	جـ
ما	ما فـ رض مهرها ولا نال	جا	عامنها المتعة قطعا ومتى وجب مهر مثل	نكاح بغير فاسد وطلقها	ا
ب	بغير دخول فانها تؤول	دى	نصفه وان جعل عتقها صداقها فلها مهر	وله عليـ ضمان	ن
ق	قيمتها واذا أعسر بالمهر	وهرب	أم وقف فسخت قبل الدخول فقط والقول (ل) قوله	ان ادعت السوء وليكل كل	كل
ا	ان يحلف اذا تنازعا	و	اختلاف في قدر المسمى ويجريان على القاعدة	في التحالف ثم يبردها	ا
ل	لمهر المثل ولا مهر	لد	اخلة في الزنا طوعا (باب المتعة) والمفوضة	اذا طلق منـه	هـ
ق	قبل الفرض ولم ينل	مكا	فختها بالجماع قد ذكرنا انه يلزمه المتعة لها	لمطلقة قبل الدخول لزم	م
ص	صاحبها نصف المهرنا	ثل	من المتعة وأما بعد الميس فان	القولين وجوبها	ا
ر	رقبـ ايهـ وان تسببت	الى	الفراق بردة ونحوها سقطت عند ذلك	ويستحب شئ وهو كون	نـ
ا	المتعة ثلاثين درهما وان	صعد	عناقهـ وأفضل وان تشاح فيها	تنازعا فالخامس يقدرها	ا
ن	نظرا في حالهـ بما رآ	واسنوى	ظنه عليهـ (باب الولائم) اللزو	محرم والنـبز قالوا لوا	لوا
ى	يستحب تركه والوليمة في	ا	لعرس سنة وقيل واجبة والاجابة ان دعوى	ها فرض عين ولو	و
ح	حصلها فليكن من خالص	ملك	والاجابة في اليوم الثاني مستحبة وفيما	اه يكره والصائم اذا وصل	قـ
ذ	ذكر وافيـهـ ان	الافضل	ان يفطر ان كان متطوعا وان كان	خل البيت منكرو وما	ا
ف	في طاقته قدرة	على	ازالته لم يحضر (باب عشرة النساء)	الزوجان يجب أن لا يكونا	ا
ح	حربا بليته ما شران بالمعروف	سائر	الاحوال ولا يؤثر شريفة على دينه ولا	على سوداء في القسم وكذلك	كـ
ف	في المسكن ولا يجتمع في	أقطار	هـ بين امرأتين الا برضاها ولا يطؤها	لاخرى حاضرة وليتبع أثر	ثـ
س	سنة النبي في القسم فان	اليمين	في اتباعها ولا يبدأ واحدة الا بقرعة و	خادمين ذوات العذر والضعف في	ف
ا	الحائض وغيرها قسمها	وبنى	بالجديدة البكر سبعا ولا يقضى وبالنائب	ذلك ويقضى أو يقسم في	ى
كـ	كنفها ثـ لا نا ولا يجب	في	ذلك قضاء ولا يريدون السوء في	تجب المساواة بل انا	ا
ن	نقول المساواة في	هذا	مستحبة ويقضى ان سافرت باذنه لحاجته	نساءه فهذا شعار	قـ
من	من سلمت نفسها و	العا	زمة للسفر في حاجتها يسقط حقها	ان امتنعت من انشاء	ا
ا	السفر بحبته لم يلز	م	القسم لها ويحرم أن يسافر بامرأة دون	الابقرة فان فعل	ل

خر	خرج من الاثم بقضاء	المد	ثم سواحبها ومع القرعة لا يقضى	وما	له ان تفصح
ال	القول بمقتضى حقها الجبا	ر	ي من القسم اضرتها الا برضاها واذ	ا	رضى فوهبت لها
س	سهمها ملكك رياسة	رجوع	ع متى شئت ودخوله على الاخرى ثم ارجعها	شبه	بالجواز ويحرم
ب	بغير حاجة وان قصد	الافضلية	فليس اوى بينهما الدخول ولا يجوز	ذلك	للا لامر
ب	بعدم ضرورة وان طال	في	مكثته قضى له لا لانها راو يقضى	وقد جاء	نهارا لغير حاجة هناك
ا	اما الامنة فلا	تغز	ي اليها حقوق في القسم وللنشوز امارا	ت	اسماءه المكروه وكونها ونها
ل	لا تنحرف الى فراشه	وفي	هذا يعطها فان نشزت هجرها وضربها ضربة	بلا	تبريح ولا ضرر
٤	خفيفا وهو اذا ارخى	سنه	في منع حقها كرهه القاضي فان	علا	شره عززه فلو و
ا	اشتد الشقاق واندر	ست	آثار الصلح بميث الحاكم حكما من قو	مه	وحكما من قومها حتى ي
يض	يضاعا الحق موضعه	و	يفعل بالمصلحة وهو اكي لان لها على الصحيح	وتدرك	المصلحة بان يرضا
ا	الزوجان بحكمهما في الد	ستين	الصلح والطلاق وفي بذل العوض و	با	لقبول (باب الخلع) لا يتخفا
و	وجبه صحته اذا	خرج	من تصح عبارته وهو مكروه وجري	لسمع	بابا حته عند خوف أحدهما
ا	الجهل زعم استحق	عليه	الاخر او كان قد علق الطلاق ثلاثا على	مثل	دخول الدار فاذا خالها
ن	نفسه وتخلص وكان	المظفر	يبقاء الزوجية عند الدخول وبجالح السفينة و	الابد	ان المال في هـ
يس	يسلم الى الولي والسيد	ودخل	في ملك السيد وخاع السفينة لأمها	رض	في القول بطلانه وما
ك	كان من الامنة فلا	حر	ج بل ان اذن مولاهما تعلق بكسبها	و	تجارتها فان فقد فتحن
ن	نوجب به بذمتها وان لم ير	ض	مولاهما تعلق بذمتها واذا حصصات	السماء	حقة من الولي وعرض
م	ماله وخلع الصغيرة	وناصر	ها جازا ما من مالها فلا وليس للاب	و	غيبه ان يخلع حرم
ا	الطوفل وتجاوز مخالفته للرأ	ة اما	مع نفسها او مع اجنبي ويصح خلع	الر	جل بلفظ الطلاق واما
ب	بلفظ الخلع والمفاداة فقد ج	م	الاكثرون بانه صريح فان جرى لاملال لم يذهب	في (الرباح	ولزمه رمثل ومطلق
ق	قال طلقك وعليك ألف	الز	منه الطلاق بلا ألف وان قبلت	واليد	له في الرجعة ولو ذهب
ي	يطلقها فقال وهـ	يد	ها أنت طالق بالف فقبلت بانت	و	لزمه الالف وان قال
ا	ان ضمن لي ألفا تؤد	به	الى فانت طالق فضمنت وأجابت	الدا	هي فـ وربانت ولزمها

ل له الالف الذي ضمنته	ثم	لوقال متى ضمننتى أو متى أعطيتنى د	ر	هما فانت طالق فتقول ول
ح حصوله بموجب للطلاق	عاد	ت بالجواب فوراً وعلى التراخي	و	ما جاز صدقاً كما تقدم م
ذ ذكره جاز قبوله عوضاً	من	المخالع في الخالع وان ذكر	الد	افع عوضاً ولم يكن يكن
فا فاسداً لم يلزمه	غير	المسمى وبانت وان كان فاسداً فكما	لو	كان صحيحاً في الاصل ول
س سببها البينونة الا	ان	المسمى يطل وترجع الى مهر المثل	و	لوقال متى أعطيتنى يوماً ا
ق قبلاء فانت طالق ولم	تقاتل	بوصفه فاعطته قبلاء تملكه طلقت عند	السكا	فنة واستحققت مهر المثل ل
ا اما القبلاء فلا يملكه	وفى	ما اذا وصفه بصفة السلم المعروفة في النكاح	من	يملكه والمعيب ان لم يكن رجلاً
ط طيباً به رده و	عا	دالى مهر المثل وان خالعهابدرع على أنه مهر	و	ى فخرج مروياً ا
ا أو جنبنا البينونة ولز	م	الخيار بين الرد والامساك وان خرج	الدرع	كتانا بانت وجهه ل
ل له مهر المثل واذا	ا	قالت المرأة طلقتى ثلاثاً باللف فطلقها	و	احدة استحق ثلثة واذا ا
س سألت منه الطلاق با (حد	ى وسببهين	فطلق بخمسين لزمها خمسون و	الفر	ض على من هو و
ب بانخلع وكيلها ان يمثل فان	جا	وزماً أذنت فيه على ان الزائد من ماله فلا باء	س	وان نسب اليها الزيادة والاصل صل
ب بانت بمهر مثل سواء كانت زيادة	بن مكافئ	سب الناس بعثاها أم لا وان أطلق	و	جبت الزيادة عليه دونها ا
ا اما خلع المريض فلا ق	ئل	بانه من الثالث وان خالعت في ارتهان	النفس	بالمرض فحيث ث
ل لم يزد على مهر المثل ا	و	جنبناه من رأس المال وان جا	و	زته فالزيادة من الثلث واذا تم م
خ خلاف بين الزوجين في	ابرا	عن صداق أو بذل على طلاق سوا	الحرم	ة والامسة جعلنا ا
ف فى انكاره القول قولها والدرا	هم	المبذولة اذا اختلفا في حسا	ب	قدرها أو صفتها أو كم قيل ل
ى يطلقها طلقات فان	ا	لرجع الى التحالف (كتاب الطلاق)	وا	لطلاق يحضى ي
ف فى كل زوجة وأما	لسيد	فلا يطلق أمته وكذا الصبي وا	لطريق	الى تطليق امرأته لا ا
و وصول اليها وشروطه العقل	وحصل	طلاق السكران ثم من يهدد بالسيف	والعصا	لا يقع طلاقه فاذا فاذا
ا أمكره بحق فلا خلاف	بينهم	فى نفوذه ويملك الحرة ثلاث تطليقات	والر	فبق تطليقتين ويثبت ت
ل للوكيل الخيار بين المبادرة	وبين	التأخير ولوقال طلقى نفسك فطلقت قبل (تم)	وح	من مكانها فوراً ص ح
رق قطعاً وان كان ما	ولاه	يقضى التأخير كقوله طلقى نفسك أى	و	قت شئت جاز التأخير ر

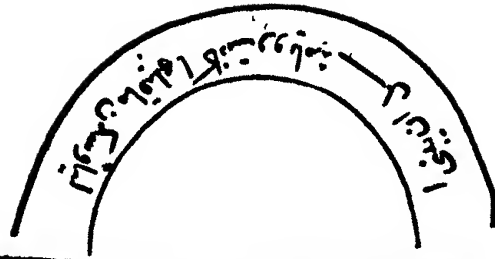
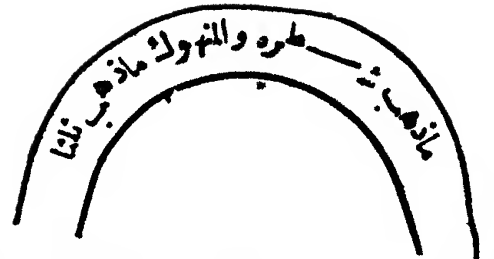
فا	فاما الطلاق فان	الجهات	له ثلاث الاول طلاق السنة وجواب	السو	ال عنـه أن يترك ك
س	سبيلها طاهرة قبة لالجامع ثم	حر	ام وهو طلاق البدعة كطلاق الحائض و	ق	طاهرة قد جومت ت
قا	قالوا بالعوض أباحه الاحـ	بفا	ما المباح فطلاق الايسة والصغيرة	والحا	مل وحرم في البدعة لما ا
طال	طالت فيه المدة فخير ما	نكسر	أن يراجعها ويقع الطلاق بالصرح	نو	ي أم لم ينـ و منـ ل
س	سراح وطلاق وفراق و	الولا	ية في الكناية للنيسة فتشترط والكنايا	ت	أنت خلية وألحق ي
ب	بأهلك وقد لم تمتك العد	وقتل	نكاحك وأنت بتة وبأن وكابتنـ	وكل	ما يقارب هذا فانه افانه
ب	به لاحق وليس حكم	القاضي	بالطلاق طلاقا وان قال اختاري فان	ذلك	كناية فاذا اختارت ونوبا ا
ال	الطلاق فوراصح و	جما	عة قالوا لما لم يفارق المجلس فلو تشكرو	يذكر	انها ما اختارت ت
ث	ثبت قوله بيمينه ولو قال	ل	اختارت ولكن لم تنو فالقول قولها	ويؤ	خذي عيناها ولو يكون
ق	قوله طلق نفسك فاجابت الله	(عو)	ة وقالت ابنت نفسي ونوت طلقت وان ذك	المؤث	وقال أنت طالق وذكر ر
ي	يومئذ انه يريد ثوبها أو	بن	ما ذكر عليه يمكن قبل منه	وكذلك	لو قال هـ و و
ل	لها أمانتك طالق فان	الشر	ع يجهله كناية واما اذا قال افعدي أو	الجماعات	كثيرة وغيره من أشيا
و	وجودها لا يقتضي التعر	يف	بالفراق فلا يبعد شيأ ولو قيل أطلقت	و	قال نعم طلقت ولا يجوز
ا	أن يقتضي عليه بالطلاق	و	قد قيل له أنك زوجة فقال لا و	كل	جزء كيديها شعرها ا
ل	لجها اذا طلقـه	لزم الا	مربحة الطلاق ولو قال ريقك أو	نئ	غيره كالهـ ورق ونحوه من ن
ا	الفضلات لم يقع لا	جل	ذلك طلاق بباب التعديديـ اذا قال	في	قوله أنت طالق أردت ت
ح	حصول ثلاث وقمت	نفر	وجه هذه الصيغة محتمل وان خرج بواحدة	واراد	لها ثلاثا فلا يكون
ذ	ذلك وان قال	الله	أرى بالحساب أنت طالق واحدة في اثنتين	فا	نوى موجب الحساب فهو و
ا	اثنتان وان لم ينو فواحدة وا	بن	ما قصد اتبع وان قصد المعية قبلت ولو ان	المر	يعرف الحساب قصد التخصيص ص
ل	لها بموجب طلق واحدة لا	زياد	ة أو طالق طلقـة معها طلقـة فثنتان ولو قال ا	نسان	أنت طالق طلقـة قـل ل
ذ	ذلك طلقـة أو بعدـه	و	جب طلقـتان لأرطوة ولغيرها طلقـة و	منه	لو قال لمـدخول بها ا
ي	يا زينب أنت طالق أنت طالق	رجع	اليه فان قصدنا كيدا فواحدة والا فهو	اثنان	وغيره المـوطوءة بذلك كـ
ذ	ذكروا أنها تطلق	و	احدة فقط ولو قال طالق وطالق فطالق	فانه	يقع الثلاث ولو يقول قول



هـ	هي طالق نصف طلاق	لدا	العلماء طلاقه ثم ثلاثة أنصاف طلاقه	مو	جبة طلقان وكذا يجب ب
ب	بقوله نصف في طلقين و	يا	في نصف طلقين طلاقه لا غير ولو قال لمؤ	نث	أنت طالق الربع ع
من	من طلاقه خمس طلاقه سد	س	طلاقه فطلاقه ولو أتى بالواو لم يكن	الا	ثلاثا ولو قال بعضهم ح
ا	أو قمت بنسائي طلاقه اتصل	بن معه	منهن طلاقه طلاقه ولو كان نساؤه	الحا	صلوات أربعاً فري روى
خ	خمس طلاقات بينهما وصل	الى (كل	واحدة طلقان وإن قال أنت طالق ملء	جبن	أومل البيت ت
ر	راحت بطلاقه وكذا ملء	زبيد	وملء الدنيا أو أطول الطلاق أ	و	أعرضه وقول الفتى ي
هـ	هي طالق أكثر الطلاق	فو	اجبه ثلاث وكذا كل الطلاق وإن قال	الحدين	لها أنت طالق أولاً فانه هـ
و	وضع باطل ومن و	قع عليه	عدد طلاق لم يرتفع كله	و	يرتفع بعضه بالاستثناء المعروف ف
ت	تأني به متملاً على	العوا	تدفان طلقها ثلاثاً ثلاثاً وسوا	الجنين	طلقت ثلاثاً بخلاف ما ما
د	دونه لو قال لامرأته	ر (جل	أنت طالق ثلاثاً ثلاثاً طلق واحدة) والقدر	المستثنى	أغايقه سد
م	ما يليه فإذا قال القدر	ين (لها	أنت طالق اثنتين وواحدة الواحدة فعند (لا قد)	مين	من العلماء طلق ت
جم	جميع الثلاث أو خمساً ثلاثاً	فأخذوا	بظاهر اللفظ وقالوا تطلق اثنتين	وكل شيء	ألقته من طلاق أو و
و	وصية أو عتق أو نذ	رو	غيره على مشيئة الله لم ينقذ	منه	شيء بباب الشرط ما ما
ع	علق عليه الطلاق كما يأتي شر	حه	وقع بوقوعه فإذا قال	في	ذلك أنت طالق أحسن ما ا
و	وجد من الطلاق وأتمه	وما	أشبهه طلق السنة وإن قال طلاق	البد	عة أو طلاق الخطاء في
ا	أو أسج الطلاق أو أزد	له	أو أقبه طلق البسعة ما لم ينو تغليظا و	ن	قال ثلاث بتات ا
ل	للسنة نصفها	وا	لبسعة نصفها طلق في الحال طلقين و	واحد	ة تحصل في ثاني حال ل
ص	صارت فيه وإن قال كلاً	ستو	لى عايك قرء فانت طالق طلاقه	فانه	تطلق في كل طهر ر
ل	لاقتنه طلاقه	لوا	نها كانت حاماً لم تطلق كما	يذكر	ونسوى طلاقه ثم م
م	مانعه حيضاً وطهرها	على	الحمل شيئاً وإذا علقه بالحيض طلق برؤيته	الا	أن يقول مـتى ي
ما	ما حصلت حيضة فقد	ز	عموا أنهم لا تطلق بالحيض إلا بعد	الكر	في الطهر فلو حاضت وادعته هـ
ق	قبلها وأنها كرها لمر	بيد	ها والقول قولها وإن قال لضركي فرا	ش	ان حضتما وجب ب
د	دخول الطلاق عليك	وجاء	حيض أحدهما لم تطلق قبل	و	جود حيض الأخرى وإيس س



ذلك مما يقبل في	الا	خلاف فيه قولهما بل قوله فلم يصدق	الا	واحدة طلقت المكذبة ه
هنا دون المصدقة ومبا	شر	الطلاق اذا كان له أربع فقال في د	ست	واحد أيتكن رأيت الدم م
ب يحض فصواحبها طالق فلا خلا ف	ف	ان القول قوله فان صدق واحدة كان	الفا	ث بازوجية هي ي
من من دونهن وتطلق عند ذلك	ت	كل مكذبة طلقة وان كانت المصدقا	ت	اثنتين طالق كل من ن
المكذبتين طلقتان ولم يدخلو	هم	اعلى المصدقتين الا طلقة طلقة وكذ	الو	صدق ثلثا في الدم م
خر خرجت المكذبة بطلقة عند	هم	ثلاثا وكل مصدقة طلقتين وعما	صل	الامر أنه لو صدق الكل ل
ه هنا طلق ثلثا ثلثا	بل (لو	أوجب طلاق امرأته ان كانت حاملا استبرأها فاذا علم	اعلم	جاءها طلقت في ي
و وقفت ايحابه فان	ثا	رعليها مدة الاستبراء فوطئها وولدت قبل	ان	تنقض تسعة أشهر من حين حين
ت تكلم به بان وقوعه	ور	ووانه اذا قال ان كان حملك ذكرا أو	جميع	ما في بطنك ذكرا ا
د دخلت عليك طلقة	و	ان كان أنثى فطلقتان فسلولتهما قالو	الا	يكون الطلاق واقعا عا
م من ذلك لكن عند	هم	لو قال ان وادتك ذكرا فطلقة أو أنثى فطلقتان	لها	ها قد أتت بانثى وذكر ر
في فان ولدتهما جميعا	في (د	د فمرة واحدة طلقت ثلاثا والاطلقت بن ولد	ت	أولا وان قال اذا طلقت ت
ر رابعة فهي طالق وأعاد	الحال	فقال رابعة طالق أو علقه فوجدت الصفة	التي	عاطق عاها اذ لك ك
و وقعت طلقتان	حتى	قالو لو قال متى وقع طلاقى	على	امرأتى فهي مطاوعة ه
ق قبله ثلاثا فان الاكثرين	نفو	او وقع الطلاق بعده عليها وبعضهم	أو	قع المنجز ولم يلتفت عليهم م
و وكذلك لو يقول عند	هم	أى وقت لم أطلقك فانت طالق قضى من أو	اثل الا	نفاس قدر طلاقها ا
ا أو جنبناه ان لم يطالق	ثم	لو قال ان لم أطلقك فانت طالق فالنص الذي	سما	ذكره بين العلماء انها ا
ل لا تطلق الآن ثم	مالوا الى	انها تطلق عند موتها أو أحدهما و	الفا	ثمة أن متى في الاصل ل
م من ظرف الزمان ومثلها	ا	يضا اذا جازى لان وان نظرا اليها وقعد	ت	فقال ان لم تكونى طيبة ه
ش شاذنا فانت طالق طلقت ومن ا	لجهات	للتعليق لو قال أنت طالق في رمضان	قطع	بطلاقها في أوله وهو و
ط طلوع هلاله ولو قالت	الشامية	طلقتنى أو قال أنت طالق في اليمن طلقت	الا	أن يقول أردت اذا اذا
و وصلت اليمن فيصدق بيمينه	و	اذا قال أنت طالق اليوم هـ	في	غدا لم تطلق وان سكنت س
ر ربهاله ثم ان أهلها	أرسلوا	اليها بالخروج فقال ان خرجت ورضيت	عشرة	أهلك وما أصدرت اذا ا



م	مضى فانت طالق فسمع	بالا	ذن سر انخرجت ولم تعلم بالاذن لم تطلق واذا	اسما	الامرقة	ال
ا	ان خالفك امرالا	مير	فانت طالق فخالفتهم لم تطلق	فا	ن قال مثلاً ان بدأتك في	ي
ذ	ذا النهار بكلام فانت طالق	نخر (و	جهابك قولها ان بدأتك بالكلام فعبدي	لذي	أما كره ثم يكلمها	ا
هـ	هو أو لا فلا يثبت في حكم	الدين	طلاقها ولا عتق العبد وعين الماء اذا وقعت	فيها	وهي تجري فنادى هو و	و
ب	باسمها وقال له	ز	ينب ان وقعت في هذا الماء فانت طالق و	ا	ان خرجت فانت طالق فليس	س
ش	شك في انك لا تطلق لجر	يا	نه وان قال من بشرتني بقدم	لف	فهو طالق ولم يكن	كن
ط	طراً قدومه فبشر بورو	د	كذبا لم تطلق وان قال من أخبرني أنه	وصل	فهو طالق ثم م	م
ر	روته كذبا طلق لان	طريق	الاخبار يدخلها الكذب وان قال لها	وهي	تخطبه ان كلمت زيدا	ا
هـ	هنا فانت طالق لم تطلق	ا	ن كلمته بمجنون وان قال ان كلمت	ابن	فقيه فانت طالق ق	ق
و	وان كلمت من أهـ	لجبل	أحدا فانت طالق وان كلمت	وا	لياً فانت طالق ووجب	ب
ا	اذا كلمت رجلاً قد	فا (ز	بلاوصاف الثلاثة ان تطلق ثلاثاً وان قال	بنة	فلان أنت طالق ان وصل	ل
ل	لك مال بفتح ان فان	قي	هـ اذ من نسوي طلق في الحال	وامر	ها عند غير النكاح	هـ
م	منزل المكسورة وان قال	القا	ثل أنت طالق انما أردت عند قد	و	مزيد لم يقبل ذلك الك	ك
ن	نـم لو قال من	يد	خل الدار منكن فهي طالق فلا تطلق	امراة	قبله فلو قال أردت الآن ان	ان
هـ	هذا صدقناه بخلاف ما	ا	ذا أراد تجهيله (باب الشك في الطلاق)	وا	ذا شك هل طلق	ن
و	واحدة أو اثنتين فان الا	جد	له أن يحتاط ويلتزم الاثنتين ولا يلزمه	ثنتان	بل واحدة ولو روى	وي
و	كونه طالق من نسائه	وا	حدة وأشككت عليه اعتراف جميعا	وا	نفسق عليهما مادام	ام
م	معـه الشك فيمن	طائفة	وان طلق احداها لا يعين الزمـه بيا	ن (ال	العين والاعتزال حتى يعين وحيث	ث
ا	أمر بالتعيين فعين واحدة	وعاد	وقال بل هذه طلقا في المسئلة قبلها	وا	لاولى في هذه وقيل ان	و
ذ	ذى كلك هذا اذا كن	سالم	فان مات قبل التعيين فعين الوارث	سم	المطلقة لم يقبل في	ي
هـ	هذه التي طلاقها بهم	ثم	يقبل في التي طلاقها معين في الاصح	وا	ن قال لامرأته وأجنبية تذهب	ب
ب	بالطلاق احدا كما قال	ان (الذ	ي أردت الاجنبية قبل وان كان اسم امر	ست	فقبلت طالق مـنى في	في
ثلاثا	ثلاثا ثم قال أردت اجنبية من	الطوا	ثم لم يقبل منه في الحكم ويدين	وا	ن قال ان كان غـرابا	ا

هـ	هذا الطائر فكل	شئ	عندي من النساء طوائف وان لم يكن غرابا	لف	عبدى حر وجهه ل
و	وقف عن التصرف في	ا	لكل حتى يبين فان مات وأراد الواث	التعريف	فالمذهب انه لا يصدق
ال	الا ان ارد المـ	هيف	الى حكم القرعة فان قرع العبد عتق	وا	ن قـ ر عن لم تخلص
ت	تلك القرعة فلا يحكم انه	وصل	اليهن طلاق ولا ينفذ تصرفه في العبد و	لف	بعض الاحـ باب في
ش	شان العبد وقال برق	وا	لاول اصح باب الرجعة	و المصدر	طلاقا لموطوءة مات بهـ
ع	عده بلا عوض اذا أرا	دار	جاعها في العدة جاز وصيغتها	كقولك	راجعتك وارتجعتك ومنله
ي	يكون ردتك وأمستك و	رايه	نافذ في طلاقها وظهارها وبلاءه	استمتع	ظاهر ولا خـ في
ث	ثم يلزمه المهر بوطئها	حتى	قيل أنه وان حصل بعد الوطء رد	واسترجع	لا يسقط المهر واذا
ا	اختلفا وادعى أنه	دخل	بها فله الرجعة فالقول قولها	واختلافهما	في العدة لوحصل
ن	نقول اذا سبقت بالدعوى و	ز	عت انقضاء العدة وقال كت راجعتك	وما	انقضت الاوقـ راجعت
ي	يومئذ وانت الآن	بيد	ي فالقول قولها وان سبق بدعوى الرجعة	ثم ا	دعت انقضاء العدة صدق
ق	قوله بيمينه فان ادعى	يوم	اذمصاصـ دقت المرأة في أ	شبه	الوجهين واذا أتى في
ط	طلاق الحرة بثنتين و	الا	مة بطلقة ثم راجعها أو نكحها أو كان	ذلك	وقد تزوجت أم لا فهي
ع	عائدة بطلقة واذا أصد	ر	الحرن ثلاث طلاقات والعبد طلقين حرمت	الا	ان تنكح زوجا بهـ
ال	المطاق ويحصل بينهما	بما	ل ولو بتقريب الحشفة في نكاح رسم	سما	حكما فلا يعتـ على
و	وطء السيد ثم بعد الطلاق	الثالث	اذا ادعت انها انحلت بزواج	التي	تدعى يمكن في مثل
ت	تلك الدعوى أن تكون	من	المصادقات جاز تزويجها (باب الابلـ) بهـ	لا	بلاء من كل زوج يستطيع
د	دخولا بامرأته وغير القاد	ر	كالمحبوب والاشـ لا يصح منه وينصرف	الحكم	بقية النص
ال	الى الرتقاء والقرناء فو	جب	العجز موجود فيهما والابلـ فا	علم	انه الحلف على كونه تاركا
ج	بجماعتها فوق أربعة أشهر	من السنة	ولا يمتص بالحلف بالله بـ	ان	الـ تزوجها أو طلاقا في
م	مقابلة السوط صـ	وكان	موليا وصريحه النيك والوطء والجماع و	الا	قتضاـ بالذكر وهو وهو
و	وارد على البكر ولا باشرت	اهلا (ولا	لامست وباضعت وغشيت وقربت هذا	(لا سماء	كنايات وليسـ وليا
ع	عازم حلف على تر	ك	استيفاء الابلـ وان حلف منه مدة ونوى	التي	بصـيرها مـ وليا كفي

و	وا—وقال والله رب	العوا	لم لا وطئتكم أربعة أشهر فاذامضت	لا	ربعة فوالله لا أدنو	و
ل	لك بوطه أربعة شهو	ر	فليس ببول فلوز كرا أكثر من أربعة كان	ينصرف	باب ثلاثين وان حلف لا	ا
ا	أطوها لا يحصل المستبعد	ين	وقتا كالدجال والدابة أو حتى يموت	عشرون	من بنها فهو اذا	ذا
ن	يكون موليا وان حلف	على	ترك الجماع في السنة الامرة فقيه	وجها	ن في الاصح انه ليس	س
الا	الآن موليا فاذا مد	يده	وطئها في تلك السنة وبقي	منها	مدة الايلاء فلا شك	ك
في	في أنه يم—يرحيث مذمولا	ثم	لو قال ان وطئتكم فعلى صوم	عشرة	أيامهم هذا ثم لم يكن	ن
ا	ايلاء وان حلف لا وطئتكم	ان	شئت فقالت في الحال شئت صار موليا وا	لا	فلا وان حلف لا ربيع زوجات	ت
ل	لا وطئتكم لم يحكم عليه	السلطان	الآن باب ايلاء فاذا وطئ ثلاثا فلا ايلاء	ينصرف	الى الرابعة ثم اذا	ا
خ	خلفت أربعة أشهر من حين	أرسل	المولى يمينه أو من حين راجع ان آلى	في	رجعته وأنت تسأل	ل
في	فيئته طولبها والفيئته	المقا	ربة والجماع وان حدث في المدة عذر	معروف	منها مثل أن تعضي	ي
ف	في الاحرام أو حبست في ذ	نب (أو	ظلم أو نشزت أو مرضت فانه يقطعها ربة	أنف) ولا	يقطعها الا عذرا اذا	ا
و	وجدت في مدتها من	الرجال	وان طلقها رجعيًا أو ارتدوا	نكر	الاسلام انقطعت المدة ولو	و
ا	انه يحزر عن الجماع	قلما	طالبته قال لو قدرت كفيت كفي وعذرنا	هفا	ن هذه فيئة المذمور واذا	ا
ل	لم يكن له عذرها	علم	انه يجب وطئها وادناه تغيب الحشفة و	حدها	فاذا طولبت بالوطء وكان	ن
م	منه الوطء كفر بيمينه و	الا	أو في عمانذروا ان حلف بطلاق طلقت واذا	ماكان	بطلاقها تزاع وترك	ك
ج	جاءها فان استدام ما	شر (ع	فيه لزمه المهر ويطلق عليه القاضي اذا أبي	على	الفيئة والطلاق وقيل يحبس	س
ت	تعيها حتى يكلف الانصر	اف	الى الطلاق (باب الظهار) هو أن يجعل امر	مثل (أنه	ظهر زامه وكالظهار	و
ث	ثدي ويد وكل عضو	ولوا	نه قال أنت على كمين أي وقال لم	افعل	هذا الا اكرامها	با
وا	واجلا لا فليس بظاهرو	ها	كذا ان لم يقصد شيئا في الاصح و	اذا	شبهها بمحرمة ما حلت قبل	ز
ل	له فهو مظاهر ولو زوا	ربين	طلاق وظهار كانت طالق كظهر أي و	كان	يريد لكل معناها فانها	هي
معا	مع الزوج تكون مطلقة	ثم	مظاهر امنها ان كان رجعيًا وان جعله	نعتا	للطلاق أو لم ينو كانت	ث
قب	قبيله مطلقة فقط و	وقفوا	في الحكم عليه عند نيته في	مثل	أنت على حرام فلا يكون	ي
هـ	هذا بقصد طلاق أو ظهارا	عا	ملناه به وان نواها بخير أحد ما وفي وجه	اخر	يكون طلاقا وأما لو	و

ينبغي المحرمين اذا سقط أحدهما ثبت الآخر

حلال ان كانت أصلا وقد جعلها بعضهم روبا اذا كانت أصلا وخففت من

ينبغي	بين انه انما كان من المحرم	مين	عينها أول ينوشياً فاعليه كفارة بين	و	اذا علقه بشرط كان حاصلاً
ل	لحصوله ولو خاطبت احدي ز	وجا	تلك وقت اذا تظاهرت من الاجنبية	بر	فانت كظهر أرى فلو انك
ح	حرصت عليها وتزوجتها ثم	ا	وجبتظهارها صرت مظاهراً من الزوجة) والزم	المظاهر كفارة متى كان	ان
ف	في عائد ابان	بن مكا	نه عسكها بعد الظهار وقد تأنى وأمكن	فراقها فلو اتصلت	ب
ي	يومئذ به فرقة تز	يل	النكاح كوت وفسخ وطلاق ولم يرجع وما أشبه ذلك	فلا عود أصلاً	فلا
ن	نم لو راجع فالرجعة عود	والا	سلام بعد الردة ليس يعود في الاصح	هو عود وان شراها وقد	وقد
ا	أوجب ظهاراً فلا عودان	شرا	ها متصلاً بالظهار ولو فرق بعد ما كان	منه من العود لم يجعل	في
ذ	ذلك مسقطاً للكفارة والمعرو	ف	انه يحرم الوطء قبل التكفير ويجوز	على	الظهار اللبس بشبهه
ا	أما الظهار الموقت	بجاء	فيه خلاف والصحيح صحته وانه يكون عوده	فملا	لا امر
س	سبيله في العود عند	هم	هنا أن يطأها في المدة فاذا غيب الحشفة	ن	يترع ولو قال لا يرجع
ق	قبله أنتن على كظهر أرى	نخر	وجه من الاثم اذا عاد باربع كفارات و	الذي	يكرر الظهار وغرضه
ط	طلب التأكد في حكم	الدين	ظهار واحد وان قصد الاستئناف تعدد في	انثاء	الظهار ويكون بالكلام
ا	الثاني عائداً في الاول ولا	زياد	ة على عتق رقبة في كفارة الظهار	فعلا	هذا يشترط كإروى
خ	حصولها مؤمنة بلا عيب مخل	في	العمل والكسب فيجزئ صغيراً وقريع و	مثل	أعرج يتابع المشي لا
د	دنف أوز من لا يرجي ومن هو	سر	هرم وجنون مطبق ويجزئ أعور وأصم	سكران	وفاقد أنفـه واذا اذا
هـ	هو فاقد لأذنبه فلا تر	دد	في جـوازه وكذا أصبع الرجلين	فان	فقد السبابة من اليد أو كان
م	مقطوع الوسطى لم يجز	وكسر	ها لا يضر ومقطوع الخنصر والبصر معا	ا	واغلة من الابهام لم يتأصل
و	اثبات جـوازه عند	هم	ويجزئ مدبر ومعلق بصفة وذكر الرقيق و	نثاء	سواء لأم ولد وانما
ت	تجب في فاضل عن كفاية نفسه	و	عياله كسوة وسكنى ونفقة بالمعروف لا	سكرا	وحملوا ومنعوا
ا	ايجاب بيع صيغة تكفي	أهلك	ورأس مالدومسكن وعبد من مثنين الفتهما	و	ان عجز عنها الزمـه أن يصوم وم
ل	لذلك شهرين متتابعين فالصائم	ن	الملال نلزمه هلالين أو من اثنتان اتم	ما	انكسر ثلاثين فان عجز خفف
ا	الامر عنه بالرجوع الى	ا	لاطعام لكل مسكين مد وشروطه شروط	ا	لفطرة فلا تجزئ القيمة ولا يجزئه
خر	خروجـه لمن تجب نفقته كا	بن	وأب ونحوهما ولا لكافروهما شـمى وما	شبه ذلك	باب اللعان من من

ع	عاب امرأته بالزنا وفخر	تاج	الحمد أو التمزير على نفسه فله درؤه	و	اسقاطه باللعان ولا يأنم في	ي
ق	قذف زوجته غير ذات	الدين	حين يعلم زناها أو يظنه الظن المؤكد	الثا	بت وإذا أنت بـ ولد لا	ا
ي	يجوز أن يكون منه وجب	في	ذلك نفيه باللعان ولو كان معهم في البيت (ثا) لث	لث	وعلم الزوج أنه زنا	ا
ب	بها وأنت بولدها	ر	احتمال كونه منه واحتمال كونه من الزاني	ماكان	يحمل له النفي لنسب	ب
هـ	هذا الولد الحادث بتسا	بيع	الظنون وان كانت حاملا ونفاه لاعن	على	الفـ وروان شا	ا
ف	فيؤخر الى الوضع ثم يقسم	سنة	اللعان وان قال الولد من فلان وماأر	افعلا	ذلك الالبشبهة فهو	و
ي	يعرض على واحد أو	اثنين	من العاقبة ولا لعان واذا وطئ بشبهة في	مثل	نكاح فاسد فجاءت	ف
ت	تلك الموطوءة بولد	و	نفاه لاعن وليشهد اللعان جمع من	أصدقا	ثما وغيرهم وأقل	ل
ث	صوره أربعة فان بلغوا	تسعين	فاكثره لأبأس وليكن عند عصر الجمعة	وا	ن يكون في أشرف مكان لعن	ل
ان	ان يزدجر بالتخليط	ثم	يعظمها الحاكم ويبالغ عند الخامسة وليكن	وليا	لتلقينـ ما وأول ما	ا
ي	يؤمر هو بالقيام فيشهد	في	ذلك أربعة بالله انه لمن الصادقين فيمارهاها	به) ونحوه	قذفها به من زنا أضاف	ف
ي	يكونه اليـ فاذا	عا	ج على الخامسة قال والافعله لعنة الله	ا	ن كان من الكاذبين وتؤمر بعده	هـ
ا	ان تقول من قيا	م	أشهد بالله انه لمن الكاذبين أربعة وبعدا	لرابع	والافعله اغضب الله ان كان	ن
م	من الصادقين وهي خمس لا	سبع	يذكر الزنا ونفي الولد كل مرة فاذا	ما	لاعت درأت الحد والاشبهه	شبهه
ع	عند العلماء ان لفظ الشهادة لو	بعده	وأبدله بحلف أو أبدل غصبا بلعن أو	كان	مقدمهما لم يصح ثم انه	هـ
ا	اذا لا عن زوجته	نزل	عنها وتأبى تحريمه اعليه ولو أقدم	على	قذفها أجنبي حد واذا	ا
و	وجد من الزوج عزره	الامام	ولم يلاعن (باب النسب) من تزوج واحد	ث) فعلا	أم لا لحقه النسب	ب
ل	للا مكان ولا ينتفى عنه	صلا	الا باللعان فان لم يمكن أن يكون منه	مثل	الصغير والممسوخ أو با	ا
ا	الولد والمدة من النكا	ح	دون ستة أشهر انتفى باللعان عند	علماء	نا وان وطئ بشبهة وحصل	ل
ي	يومثـ ذمها حل	وبلغ	مدة الامكان لحقه ومن كان يجالس العلماء	وقتها	البلد ولحقه نسب ولم يعرف	ف
ت	تعين نفيه على الفور وليس	الى	تأخيره سبيل الا بذكر كفية وحفظ مال أو	ونحوه	فان ادعى جهـ لا	ا
ف	في كونه فوريا أو جهـ	باب	جواز النفي من أصله لم يقبل لانه	واخا	رجون عن بحالسة أهل العلم	لم
ق	قالوا يقبل منهم ويجوز	ز	نفي الولد ميتا ولو ولدت اليـ وم ولدا أو	مس	ولدا وقال السـ سابق	ق

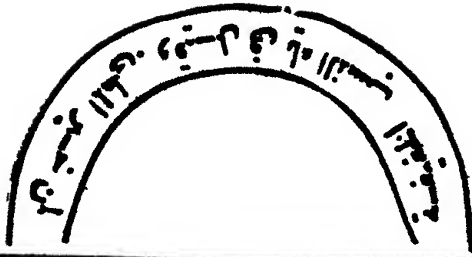


ان يبتعدن عما والمراقبة ان لا يذهب

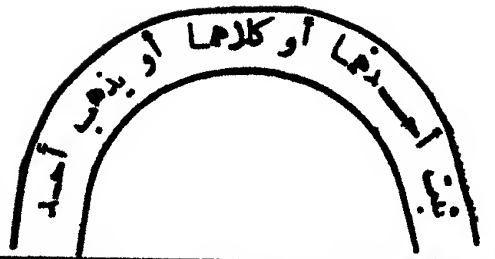
والله اعلم بما لا يدرك بالحواس

١	ابني دون الثاني لحق	يد	نسب الجميع وكذا لو كان بينهما	ما	دون ستة أشهر وتخلص	ص
ن	نافي وطه أمته من	و	لهاب لالمان فان وطنها وادعي أنه	كان	استبرأها صدق بيمينه ولو	و
ي	يطوها اثنان بشبهة و	وقف	الحمل مدة الامكان ثم اذا ادعياء عرض	على	القافة فان كانت ورا	را
س	سابقهما قد حاضت ثلاث	(ح)	يضان أو حبيضة فهو لثاني ان لم يكن الاول زوجا	و (هـ) فعلاه	وهما حران قد ثبت	ت
قط	قطعا اثنان فلهما أو أحدهما و	ليا	خـ ذ بقول قائف واحد مجرب عدل	مثل	الشاهد فان ارتبك قول	و
ا	القائف أو حصل الاشكا	ل	أو لم يكن ترك حتى يبلغ وينسب الى من	سو	لله نفسه واختاره	هـ
م	منهما في كتاب الايمان في	ثم	لا يصح الا من بالغ عاقل مختار قاصدا	دا	ليمين ويصح ايرادها	ا
ع	على الماضي والمستقبل والكلام	راجع	الى المستقبل فان حلف على ترك واجب	و	فعل محرم عصى فلزمه اتيان	ن
ا	الحنت والكفارة فان أورد	ها	لترك سنة أو فعل مكروه فالحنث أولى ولا	عذرا	صلا عن الكفارة أو أفع	ل
و	وهو مباح فهو مأمور	ربا	جتناب الحنت استحبابا وان عاقدها لا يجز	وز	الحلف بالله الاسم	م
ا	أو الوصف فما كان	من	ذلك لله مطلقا ونفي به بالتقييد كالق	هرا	والرحيم والمحي	ي
ل	لم تبطل بيمينه وان تناول	قبل	وان حلف على الشراكة فيه لغيره	و	ذلك كقوله والله ومالك	ك
م	ملك يوم الدين والرجن	و	الاله والحي الذي لا يموت فلا يؤول	مثل ذلك	ولا يقبل وان حلف	ن
ر	رجل بعشر ترك كالبر والو	صول	والسميع والحي لم ينقضه الا بالنية و	الساد	اباب الشراكة من صفات	ت
ا	الذات التي لا تتحمل	مواد	ها غير الله كمنظمة الله وكلامه المق	س	وجلاله فهو كالخلف بالله	بالله
ق	قالوا لا يقبل منه	السلطان	تأويله علم الله وقدرته وحقه و	ما كان	يطلق وصف الله العلي	و
به	به كذلك الا أن يتأ	و	ل العلم على المعلوم والقدرة والحق	على	المقدور والعبادات فان ان	ان
ا	التأويل يقبل ولو قال	طلع	الله أو أشهد الله لم ينقضه ودان قال	فعلى	عهد الله وميثاقه لم	م
ن	نحمله الا كناية والمقسم	على	غيره لو قال أقسم عليك بالله لنفعلن و	نحو	هـ فان قصص الربط	ط
ل	لنفسه باليمين انعقدت	بلاد	فاع والافلاحي باب جامع الايمان في ولو ان	مر	أحلف لا	ا
ا	أسكن الدار فليخرج فان قال	بني	ومتاعى فيها فدخل لنقله وزيارة مر	ضى	لم يحنث ولو آلى	ي
ي	يميناته لا يدخلها و	شا	أن يديم لمن يحنث أو لا يركب ولا يلبس	و	لا يقسم يوم فاذا	ا
ي	ذهب يستديم ذلك	ور	أيمينه حنث وكذا لو حلف لا أمشي ولا	اسرى	فاستدام حنثه وكذلك	ك





ا	اذا حلف لا يدخل دارا	وواجهه	دهليزها فدخل حلف لا بسطحها	وتخوه	ولو حلف لا يدخل ل
م	مسكن أحد فليقتله	القتله	بالحنث بدخول ما يسكنه غاربه ولو قال	السا	ثمل كان القسم م
ع	على دخول دار	أحد	فالحنث لا يحصل الا بدار على كها ولو حلف (لايتا) بع	ابن الوالى فمزل من ن	ن
ا	الولاية ثم تابع الا	بن	فان كان يريد الشخص نفسه حنث وفي	ما	اذا حلف من مطبوخ خ
و	وليه أمة فلان أو	ز	وجنسه فاعتق الامه وطلق الزوجه فلا	يكون	حنث الا أن يشير بر
ل	للشخص بعينه وير	يد	ولو حلف لا يدخل من هذا الباب فجعل	على	باب آخر وأحال ال
ا	الدخول منه لم يحنث	و	ان دخل من الاول والباب منزوع حنث	فعلى	هذا العمدة الممرم م
ي	يجاب من حلف وهو	ناظر	ومشير الى حنطة لا آكل هذه الحنطة فانه (في) مثل	هذا لا يحنث الا بشرط ط	ط
تب	ثبوت الاسم وبقاؤه	حتى	لو طعمها وأكلها لم يحنث ولا يحنث	بشر	ب الفتيت من حلف على ي
ت	ترك أكل الخبز وان	أ	قسم لا يأكل سويقا حنث بسفقه ولورو	ي	منه شربا لم يحنث ولو و
ا	أقسم لا يشربه فكان مستد	عيابه	يسفقه لم يحنث وان حلف لا يذ	و	فه قطعته واقطعه فقبل قيل
م	من ذلك يحنث وقيل لا	وكان	الاول أصح وان حلف لا أشرب	عمري	من هذا الكوز فصبه في في
ع	عليه وشربه فملا حنث	لديه	وان حلف لا يأكل اللحم فملا حنث	وز	في أكل الشحم وفي ي
ا	الكلى والكركش وكذا	من	الكبد والطحال لا يحنث به وان حلف المتأ	بي	من أكل الشحم فاكل سناما ا
و	والية لم يحنث ولو	بنى	يمينه على اللحم حنث بأكل نغم ووحش	وتخوه	الطير لا السمك أو حلف لا ا
ا	أكل الرأس حنث برؤوس	شا	وبقر وابل وان حلف من البيض وقع على	الثا	بت المتصلب منه المزابل ل
ل	لبانضه حيا من دجاج	وز	الوطير لا سمك وجواد وان حلف	من	أكل الادم فاكل من ن
م	ملح ولحم ولبن و	نحوه	حنث وان حلف من أكل الرطب والبسر فاكل	ما كان	منصفه فحنث وليس م
كا	كان حائثا من حلف	من	أكل بسرة أو رطبة فاكل منصفه ولو حلف	على	الفاكهة فبالرطب والعنب ب
ن	حنثه وبالرمان هذه	ثلاثة	منها هي أعلاها وان حلف لا يلبس شيا	فعلى	الدرع والجوشن والنعال ال
في	في الأصح يقع ذلك كالثياب و	الا	صح انه اذا حلف من هذا الرداء فغيره الى	مثل	قيص أو قباء أو تخفيفه ب
ه	ان هان ولم يحنث به والمرو	ف	انه لو حلف لا يلبس حليا فلبس	احدى	الخسوات من فضة أو ذهب ب
ي	حنث وان من عليه أو آذاه رجل	ها	احتمل وحلف لا يشرب له ماء من عطش فقد ذكر	وا انه لا يحنث من ن	ن



ث	ثوب له لبسه ولا يما	استطاع	من صنابعه الا يشرب مائه عطشان وأ	ي	رجل حلف لا يجسد	جد
ب	بيابه فـ لانا واقفا الا	أخذه	بالضرب ثم وجده فنتفشعره	و	عضه وربط يديه به	به
ت	تنكلا به خنث	فا	ذا حلف لا يتكلم فقرأ القرآن أو سجد	نحوه	لم يخنث بذلك ولو	و
أ	أقسم لا يكلمه جهرا ولا	سر	أفاشار اليه أو كاتبه وراسله لم يخنث	والتا	فه اليسير من المال به يصح	ح
ح	خنث من حلف ان	ها	ذا لا مال له ويخنث بشو به وبدين شا	سع	أجله ولو حلف لا يمر	ر
د	دار فلان حينا أو لا يسأ	له	زما نا أو دهررا أو حقبابا بر باد فيز	ما	ن ولو حلف لا يزور	ور
هـ	هنا فاستخدمها	ثم نزل	اليها فخدمته وهو ساكت لم يخنث أولا	يكون	متزوجا أو لا يتصرف في	ي
م	ملكه يبيع فوكل من باع	الملك	الذي له أو من تزوج له لم يخنث و	بعد	لو حلف ليضربن عبده	هـ
ا	ألف سوط فشد	الا	لف وضربه ضربة واحدة وعلم ان	ألف	السياط أصابته بر ولو	و
ا	انه شك فكذا أيضا في الاصح والا	فضل	أن يكفروا ن حلف من غمرة فاختلفت فا	كل الجمع	الاتمرة لم يكن حائشا	ا
و	وكذا لو حلف لا يدخل	زيد ودخله	أما ناسيا أو جاهلا أو كرها	منه	فلا خنث ولا وزر	زر
ل	لذلك وان حلف ليأكله	أول	الشهر فخنث قبله لم يخنث وكذا لو تلف	أكثر	أو شئ منه وان حلف لا يفارق	ق
ا	الفرس فمهر بـ منه فان	شهر	القولين المقطوع به أنه لا يخنث و	من	قال ان شاء الله في	ي
هـ	هذا اليمين متصلا قاصدا	ر	فهما فلا شهر لم يخنث فان عقدها ثم عن له	حرف	الاستثناء فاستثنى بعد	د
م	ما انه قدت لم يصح وان أو	جب	الاستثناء في أثناء اليمين صح في	واحد	من القولين الذي ادعوا	عوا
ا	انه صحيح وان قال	وا	لله لا أسلم على فلان فسلم على قوم وقد	مثل	بينهم خنث الا اذا الى	لى
ا	استثنأه بقلبه ولو	قام الى	الصلاة فسلم على المأمومين وفلان	مسا	مت لهم فملى ذلك الطراز	از
وى	ويجنبت ان لم يستثنه	يوم	اذ باب كفارة اليمين اذ او	جد	الحلف والخنث وجب تكفير	ر
ذ	ذلك للخنث ثم يخير	الحا	لف بين عتق كالظهار أو اطعام عشرة	ود	فع اكل واحد مد نقي في	في
هـ	هو من قوت البلد لار	دى	معيب أو كسوة كل قيسا أو سراويل أو ازا	را	ولا يجزئ منطقة وخف	ف
ب	بل يجزئ لبس به قوة	والعشر	ة يكونون مساكين أو فقراء ولا تجزئ الدرا	هم و	ان كان مفسرا صام	م
ا	أيا ما ثلاثة وللعبيد المكفر	ين	الصيام فقط (باب العبد)	دوام ذاتر و	جها و بعد ما دخل أو استدخلت	ات
حد	حدث الطلاق وجبت العدة و	من	كانت حاملا اعتدت بالوضع فان ارتا	ب	بما وضعت فشهد أربع قوابل ان	ن

هـ	هذا لو بقي لخطط	شعبا	وتصور آدميا انقضت به العدة في الاصح	و	أكثر الحمل أربع سنين وأما	ا
م	مدة أقله فانها تكون	ن	سنة أشهر والحائل من ذوات الحيض وهن	شواب	النساء تعتد بثلاثة اقرا	ا
ا	المطلقة في الطهر اذا	عا	ينت الحيضة الثالثة كفي وقيل بعد يوم وليلة	و	ان طلقت حائضا فحين تعانين	ن
ا	الحيضة الرابعة ويتصور ثمانية	م	وأربعين يوما على الضعيف وأما	ما	على الصحيح فبتمام سبعة وأربعين	ن
و	ولحظة هـذا في الحائض و (أما	أما	الطاهر فبتمام اثنين وثلاثين يوما ولحظتين في) أشبه	القـ	واين وسن الاياس حكا	ا
ك	كثير من العلماء انه لا يبلغ	سبعين	عاما بد اثنين وستين وقيل اياس نسائها في) بلغت ذلك	وانقطـ	ع حيضها	ا
ل	لزمها أن تعتد	وتوفى	ما عليها بثلاثة أشهر وكذا من لم تحض في	العا	دة ومن حاضت اذا زال	ل
ا	الحيض عنها قال الشافعي	رحمه الله	تقف الى الاياس ثم تعتد بالشهور ومن	شر	عت تعتد بالشهور ثم	م
هـ	هجم عليها الحيض بطل	ور	جعت الى الاقراء وعدة من تحيض من الا	ما	محيضتان وذوات الاياس	س
م	منهن ومن لم تحض في الما	ضى	شهر ونصف فان عتقت في العدة و	كان	الطلاق رجعيا فالنقـ	ل
ا	الاصح من قوليه رضى الله	عنه	انها تم عدة حرة وان كانت بائنا لم يكن	معدولا	بها عن الاماء في الحكم	م
ثم	ثم الموطوءة بشبهة	فا	نها تعتد كالمطلقة وأما عدة الوفاة	من	كانت حاملا فبالوضع ومن تكون	ون
م	منهن حرة حائلا فا	جعت الا	مة) ان عدتها أربعة أشهر وعشرو	العد	ة لامة نصفها ويجب على	على
ا	الرجعية اذا مات الزوج ولم يات	على	عدتها ان تنقل الى عدة الوفاة والمفقو	د	ليس لزوجه نكاح في الدين دين	دين
ا	الا أن يثبت موته	و	طلاقه وفي القديم تبرص أربع سنين	مثل	أكثر الحمل ثم بعد التبرص	ص
ج	جعل كالموتى فتمتد من	لد	ن ذلك الوقت عدة الوفاة ومن تزوج	مثنى	وطلق احدها ومات لا بعد	د
ت	تعيين أو بيان اعتدنا للوفاة	هـ	ان كان لم يطأهما أو وطئ وهما ذ	و	انا أشهر أو اقراء في رجعي	ي
م	من الطلاق وأما في	البا	ن من الطلاق فانها تعتد بالاكثر من	ثلاث	حيضات وعدة وفاة والطلاق	ق
ع	عدته من حين أر	سل	الطلاق وعدة الوفاة من الموت والاحداد	و	اجب بعد وفاة لا بائن	ن
ب	بان تترك الزينة كما	وصفو	افلا تلبس حليا ويحرم عليها الاستنا	ربا	لثياب المصبغة للزينة وما	ا
هـ	هـ وطيب لانا	ته	ولا تختضب ولا تدهن وعليها الامتناع	ع	من الاكتمال بالانثى فلو	و
ع	عسرجاز الاكتمال عند	الكا	فلا تلبس ولا تغسله نهارا والتنظف بسدر	ونحوه	مباح والخروج حرام عليها	ا
ل	لكن اذا احتاجت للتعان	مل	في بيع غزل ونحوه خرجت نهارا	واما	الليل فلا ولا يحل	ل

ت	تطرق البائن أيضا	السلطان	يمنه من الخروج الاسوء	العشرة	وبذاته اعلى السكك	ن	
ا	أوضرورة ثم ان كان	الملك	له في مسكن الطلاق سكنته فان	التي	تطلق السكك لها واجب	ب	
ن	نعم لو كانت ساكنة في	الاثرف	من منازلها فله نقلها ولا يساكنها	لا	مع محرم لها ونحوه ولو تعضى	ي	
ال	الى مسكن باذنه فوجبت	ا	لعدة قبل وصولها اليه اعتدت فيه ولم	تنصرف	عنه اولى سفر تجارة أو و	و	
ت	توابولحقه	سما	ع الطلاق فلها أن ترجع وان تعضى	في	حاجتها فاذا قضت بها وبقي	قي	
ز	زمن من العدة فأولر	عيل	يسافر ترجع معه لتتم بقية العدة	المعر	وفة في المسكن ولو بقول ل	ل	
م	مخرجي للنقطة وأذنت ان ا	بن	مكاني وقال بل لحاجة فالطريقة المعرو	فة	ان القول قوله والحكم في	في	
و	وطء العدة في نكاح فاسد	العبا	رة أو غيرها أو بشبهة ما ن تعد أخرى	و	تقدم عدة الجبل في	ي	
ه	هذا وغير الحامل تجرى على القيا	س	فنعضى عدة الطلاق ثم	تنصرف	العدة الشبهة ولوراجعها	ا	
و	وهي في عدة فلا بد	من	ان يجرها حتى تنقض عدة الشبهة وان راجع	في	العدة فطلق ولم يطا	ا	
ا	الزمناء استئنافا	لا	عتداد بقاء الخلطة بينهما بعد الطلاق من	المنكر	ثم الاصح نقض لا	لا	
ج	جريان البائن في عدتها و	يختلف	الحكم في الرجعية فلا يجرى فيها حتى يجرها و	ا	الرجعية لاتصح بعد انتضا	ضا	
ت	تاريخ العدة وان طاق و	احد	رجعية في العدة طلقت وان قالت انقض	حدها	وأبكر فان عرف	ف	
م	من الزمان ما يتمم	في	مثله انقضاء العدة فالقول قولها ويقضى	(في)	ما	اذا قال طلقت بعد الولادة	ة
ا	ان القول قوله وقولها	فضله	الا اذا اختلفا في الولادة فقال	هو	ما ولدت الابعدا	دما	ا
ع	عقدت الطلاق فالقول قولها	ولا	اشكال (باب الاستبراء) كل سبب حصل لك	اسم	الملك في أمة أو جب اذا	ذا	
ال	الاستبراء لما قبل الوطء فلا	يأق	من ملكها حاملا حتى تضع ومن	ليس	بها حمل استبرأت	ت	
خ	خاف الملك بحيضة كاملة و	الزمان	الذي يستبرئه ذوات الا شهر الصحيح	بعر	فهم شهر واحد وان سوغ	غ	
و	رجل ملك أمة معتدة أو	ملك	زوج أو مرتدة لم تستبرئ حتى تؤمن بر	بي	أو يزول النكاح وتعتد	د	
م	منه وليس من ملك زوجته	مثله	بل له وطئها لكن يستحب الاستبراء وان كانت	على	ملكه فباعتها ثم انثى	ي	
و	وفسخ العقد فعليه	الاستبراء	على الصحيح وان زوجها طلقت بعد الدخول حال	أكثر	أصحابنا متى انقضت	ت	
ا	العدة استبرأها أما	من	طلقت قبل الدخول فتستبرئ قطعا و	من	باع أمة وطئها وهو	و	
ل	ليستبرئها كره خوفا على	نسله	وجاز ولا يجوز تزويجها قبل الاستبراء وبقر	لا ثلاثة	تستبرأ أمة توطأ	طا	

ق	قد عتقت ثم تسكن وكذا أم	و (لدا)	ت سيدها وان عتقت وهي مزروجة أو معة مدة فلا	ب	استبراء ووطء رجلين يجب
ب	به استبراء أن يشمرع في الثاني اذا	تت	مدة الاول (باب الرضاع) انما ثبت	ح	منه بل بين امرأة لم تمت
ض	ضمت سنا يمكن في مثا	له	الحيض فلو حلب لبنها ثم ماتت فقـ	ف	في بطنه حرم وان جـ بن
ثم	ثم طعمه حرم ولو خلط	ا	للبن بماء ونحوه حرم سواء كان	مثل	اللبن أو أكثر الا اذا كان نفس نفس
ال	اللبن مغلوبا فلا صح من	الحلا (ف)	انه يحرم ان استوفاه والا يجارو السعوط وان (أ) جبر	جبر	عليهم ما محرمان ولا تقضي
ب	بعض الحقة والرضيع أو صا	فه	المشروطة ان يرضع وهو حي لم يز	ايل	الحولين خمس رضعات فليس
ت	تقع بدونها حرمه و	في	الرضعات يشترط التفرق فاذا قطع	وبا	عد نفسه مختارا فقه في
ر	رأبهم رضعة ولو تحول	يوم	رضع وانتقل من ثدى الى ثدى أو أحس	بك	فالتفت ثم عاد في الجـ ال
و	ورضع فهي واحدة ولو	و	لى رضاعه وشك هل رضع خـ	و	أقل وشك هل حي
هـ	هذا الرضيع حين دخل اللبن	فاه	الى أن وصل الى جوفه أم لا لم يحرم و	ا	لمرضعة تصير أم الغلام
و	ويصير صاحب اللبن	والده	وأبـ وأبـ وأولادهما آباءه وأخوته و	سرا	الى اخوته ما من الرضاعة مثل
ا	النسب وعند الشافعي	رجه الله لو كانت لرجـ	لـ خمس عـ	يل	مستوليات فوضع صبي
ج	جميعهم مرة مرة كفي	و	صار ابنه وحرمه أيضا على الصبي	و	ذلك لان أبـ كان واطـ ا
ت	تلك النسوة وكل من	الحق به	نسب ولد فلا نسب له وحكم	ها	ذا اللبن لا ينقطع الا لا
م	مضى ولدت غيره وان أدى	الى	التناول وكذا لو انقطع وعاد ولو	رو	ضع بين زوجتيه اما
ا	أرضعتها امرأة أو أم احدها	عـ مد	ة أو نـ ية فانه ينفخ النكاحا	ن	ومن أفسد على الزوجين
ع	عقد نكاح برضاع صا	ر	عليه نصف مهر المثل (باب النفقات	وما	تجب به يجب على
ال	الموسر مدان والمـ	سته	عشر أوقية والمعسر مد الذي هو	أشبه	بالمـ وسط مد ونصف هكذا
ح	حصروه ويكون حيا يسلم	في	كل يوم من قوت البلد وعليه طعم	ذلك	وخـ فان تراضيا بابدال
ذ	ذلك بعرض فوجهان والذي	تغـ	ى اليه الصحة منهما الجواز وكذا لو واكـ	والثاني	لا والادم مما كان غالبـ ا
ف	في البلد فان اختلف ليسار	و	اعسار قدره الحاكم ومن لا يـ	كل	الخـ بـ بـ اـ
و	واجب لها الادم اذا اعتا	د	غيرها وتجب لها كسوة يقع بها	اسم	الكفاية والعـ ما بالقـ
ال	البـ وعادة أهل	فن	الزوج ويجب لها دفاء في الشتاء ومـ	يليق	به ومـ يكون

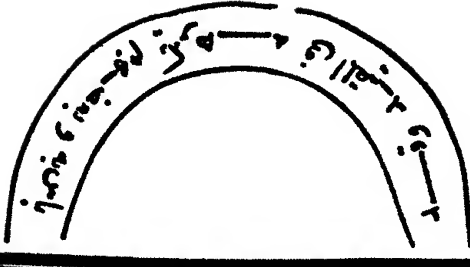
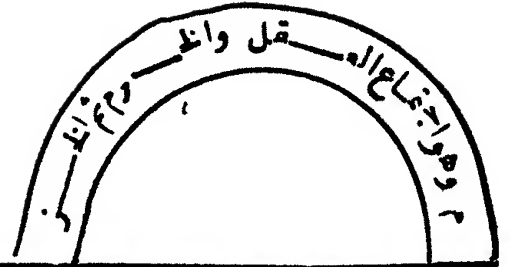
ق	قعودها عليه من التي جرت	بها	العادة لا الطيب ولا ماتفعله	لا نفي	من الخضاب ونحوه بلى	ي
ط	طالب المشط والدهن	يوم	تحتاجه وماتتظف به من الصدر والمرد	على	الزوج واجب لها	ا
ع	عندنا وكذا ما تحتاج من	الا	نية للطبخ والاكل ونحوه ويجب السكن	أكثر	ما يجب لا نفي بحالها	ا
ثم ال	ثم الخادم لمن تخدم فان طلبت	ثنتين	لم يجب فان قال أنا أخدمها لم يلزمها	من	لزمه خدام لنسائه فلا	لا
شك	شك في وجوب نفقة - م في	الرا	س مد وكسوتهم وتجب النفقة باثنين لا	ثلاثة	العقد والتمكين بالعرض	ض
ل	لنفسها وان لم ينقلها عن ر	بع	أهلها وتجب النفقة للكبير على صغير لا عكسه	حر	كانت أو أمة قالوا	ا
و	ولا تسقط لعجزها عن الوطء	والعشر	عجزها أو رتقها ولا العالة تخاف	ف	والأمة ان كانت تختلف	ف
هـ	هكذا من السيد الى القر	ين	ومن القرين الى السيد فلا نفقة لها ولا تجب	لا	اذا سلمت ليل أو نهار الى	هـ
و	وان غاب الزوج فبعثت	من	يعلمه بالتمكين لنفسها او مكنت بعدا	علامه	زمانا يمكن وصده ولو	و
ا	أراد وجبت النفقة من	ذلك	الوقت وتسقط بنشوز وسفر لم يأذن	فيه	وكذا باذنه اذا	ا
ج	جرت حاجتها والحج حاجتها فلو دخل	الشهر	فأذن لها بالاحرام بالحج ف	لما	خسر عن نفقتها ما لم	م
ب	تسافر لا يجوز له	وفي	احرامها بغير اذنه تسقط بالاحرام وذوات	الأنثى	ليس لها من صوم قضا	ا
م	متسع ولا صوم التطوع	السنة	بغير اذن والمطلقات بائن ورجعي فالرجعية	مثل	الزوجة في المأون الا	الا
ا	التطيف فانه لا يجب لها	الثانية	المطابقة البائن فيجب على الزوج	سعاد	ها بالسكنى وذات الحمل	ل
ع	عليه نفقتها وكسوتها	من	أنفق حاملا فبانت مائلا استرد	و	معتدة الوفاة اختلف	في
ال	القول في وجوب سكناها	خلا	ف في أنه لا تجب نفقتها على	من	وان كانت حاملا وان اختلف	في
ن	نفيه صدق بيمينه	فته	نفقة ثلاثة أشهر وقالت شهرين صدقت بيمينه	وقد	التمكين اذا اختلف	في
و	وجه الصبر والفسخ ان شاء	ما	تاخر من نفقتها صار دينها في الذمة	و	اذا أعسر بها فاليها يكون	في
ال	العلماء أن لها ذلك ومن	ت	لكن بالحاسكم فان شاءت المقام وفي	ما	بعد عن لها الفسخ زوى	في
ك	كالغنى ويهمل ثلاثا لرجاء	ابن	بمكان وماله منه على مسافة القصر	أشبه	المعسر والمكاتب قالوا	ا
ف	في نفقة الخادم انه لا تعم	مكا	ن والكسوة اذا أعسرهم فكمثل	ذلك	يفسخها والمعسر روف	ف
ثم	ثم الادام كذلك والعبد	يل	الفسخ على الاعسار بها لكن ذكر	وا	انما تثبت دينها ويقضى	ي
		الذي	له زوجة ان كان مكنتها فا	لنا	بت ان نفقتها تحسب فيها	ا



ا	اكتسب أو تجارته وعند عدمها	ذكر	وأنها تملق بذمته ولها الفسخ بعد الثا	لث	باب نفقة القريب في الاصول	ل
ل	لهم النفقة وكذا الفروع	نا	ثا كانوا أو ذكورا وان خالف	كل	الاخر في دين الحرام	ق
ن	نعم تسقط لكسبه وغنا	هو	غير المالكسب ان كان ينطلق عليه	اسم	المصعب أو مجنوناً أو زماً	ا
ق	قلنا بوجوبها وما اذا	كان	كبيراً فالصحيح انها تجب لاصل لا فرع و	في	اعفاف الاب خـلاف	ف
ص	صحيح العلماء وجوبه و	من	أوجبه أو جب نفقة زوجته وبدأ بنفسه و	اخر	ماسواها ثم زوجته ثم يعطى	ي
ا	الولد ثم الاب ثم الام وقال	بعض	الاصحاب الام أحق وقيل يستويان فيقسمها	هـ	والابن قبل ابنه وقيل يقسمها	هـ
ج	جميعاً ومن استوى فرعاه	أمر	بنفقة معاً وان لم يستويا أو جينا	ها	على الاقرب والابوان اذا	ا
ت	تنازعا فيمن ينفقه ألزمها	السلطان	الاب ثم أباه الاقرب فالاقرب ثم	المؤنث	بعدهم يلزم الاصول	ل
م	منه كذلك ولهم	الملك	في المطالبة بما لم تفت قائم لا نصير	مثل	نفقة الزوجة ديناً لهم	م
ا	اذا فرضها القاضي فلهـم	المجا	هرة بطالب قائمها وعليها الرضاع ولدها اللبا	خذ	واعليه فان لم يلحق	ق
ع	عنده مرضعة تعينت لنعما	هذا	رضاعه وان وجد غير الام فطما	يفقه	من العلماء يقول يتصور	ي
ا	ان يأخذ الاب كرها والذي	قطع	الاكثر من بصحته انما أولى بارضاعه	و	اذا طلبت أجرة مثل فهو	هو
ل	لازم ان تجاب وان تـلزمها	اياء	وان تبرعت الاجنبية ثم لا يلزمها ان تكون	فاطمة	له قبل الحولين وكذلك ذلك	ذلك
ع	عليه نفقة رقيقة وكسونه و	حر	م عليه أن يضـمعه وان عدم نفقه	وخذ (مه	والسرية تفضل على المشهور	شهور
ص	صنفه بنفقته ومفـرو	ض	كسوته على نفقة أمة الخدمة وكسوته اذ (مر	يجب	في ذلك على العـرف ثم	ثم
ب	بعـد ذلك يستحب اذا	وا	فاه بطعامه أن يطعمه منه ولا يكافه ما يضره	وما	لا يطيقه وترويه في	ي
و	وقت الصلاة في السفر والا	قامه	وبعقه في السفر ولبن الجارية والشاة وما	أشبه ذلك	لا يجوز أن يؤخذ	ذ
ال	الا ما فـضـل منه	بعدو	لدها ويبيع ماله في نفقة البهائم	والر	قيق ان تعذر فيه الكرا	كرا
ك	كما يكاف ذبح الماء كolan	فا	نه يبيعه باب الحضائنه والاناك	ا	ليق بها ولا اختلاف	الا
ف	في أنه لا تتقدم امرأ	ة والده	الطفل ثم أمها القـربى فالقربى ثم تتا	بع	أمهات الاب ثم تقدم أختا	ا
ثم	ثم خـالة ثم بنت أخ ثم	مقا	م العمة بعـد بنت الاخت والجدات	كل	من لا يرث فليست من أهل	ل
ال	الحضائنه وتقدم أخت من	مه	وأبيه على أخت من أبيه وتثبت	اسم	الحضائنه لكل ذكر حر	حر
ق	قريب وارث ولا تخلى	في	يده بنت عمه المشتهة وتسلم الى	مؤنث	يعينها ابن العم والـو	و

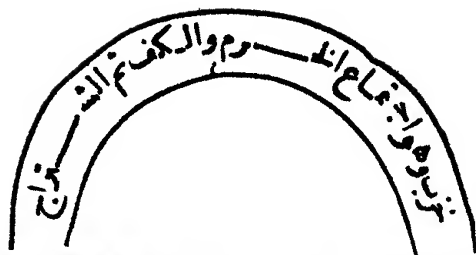


ص	صارت لذكور واناث كانت	الا	م أولى به	على	الاسترتيب ثم الاب وتنصرف	ف
م	من بعده لامهاته ثم الا	م	بعد للجد ثم أمهاته وقيل يقدم شخص	ثلاثة	على الاب فعينوا وا	وا
ا	الاختلابوين ثم الاختلام	ثم	الخالة والصحيح هو الاول واذا	أحر	ز سق التمييز نطف ل	ل
ج	جعلت الخيرة اليه فلو	انه	اختار واحدا ثم الاختار حول اليه وغيره	ف	انه اذا اختار الاب لم يبرح	ح
ت	تحت يده ولا يمنع اذا	نزع	به شوق من زيارة أمه وان اشترقت	نحو	بنها لم تمنع زيارتها وترك	رك
م	مرة في أيام كالعادة لازا	يد	عليها ولها ترضعها ولا تزورها البنت وان	قدم	اختيار الام كانت اقامات	ات
ا	البنت معها ولا تاتي الاب ولا تزور	ه	وله زيارتها والابن معها لا	و	مع الاب نهرا ولو	و
ع	عدم الاب والجد واختار أحدا	من	العصبة قدم الام ولو	نذر	ت الام وكهرتها ما	ما
ا	أجزا اجبارها وانتقل الى	الطا	ثقة التي بعدها على الترتيب	وما	لرقيق ولا من يعصب	رق
ل	لفسقه حق والكافر لاند	عه	يضمن مسلما أو المأزوجة ففي	أشبه	الوجهين ان تزوجت من هو	و
ع	عم للطفة أو قريب	وكان	من أهل الحضنة بعدها استحققت مع	ذلك	ولاحق لمسافر واذا ما	ما
ص	صار السفر لنقله فالاب أحق	من ا	لام ثم من بعده محارم العصبة	والخا	رج من الحرمة لا يمكن انتقالا لا	لا
ب	بمشقة وتعطى بنته با	مره	كتاب الجنائيات ولا يقتص عن به	مس	جنون ولا من صبي	ي
و	ومبرسم ويقتص عن شرب محر	ما	أسكره والعبد والكافر لا يقتص	كل ا	خدمتهما من ضده ولو وقع	ع
ال	العبد بمشقه أو رجل	كان	كافر ابكافر فخرجه فعتق الجراح أو دخل	في ر) سم	الاسلام ثم مات المجروح فلا	ا
خر	خروج له	و	جب من القصاص ويجب أن يقتل	لمذكر	بالمؤنث ويقتص لاب	ب
م	من فروعه ولا يقتص منه	في	قتله فروعه ويقتل مرتد بذى ومرتد من	سميت	أعنى المرتد اذا	ا
ث	ثار عليه ذى فقتله فلا	سنة	في القصاص منه ولو ارتد المجروح ثم أسلم	سرى) به	الجرح فقتل فيه اختلاف	الاختلاف
م	معظمهم يسقط القصاص و	احدا	اقولين يقول ان تعذر من الردة وجب و	مو	جب القصاص العمل وافعال	ال
ا	الخطا لا قود فيها	وعما	رها الدية كمن يرى هدا فيقتل والعمد	واذا) نثا	ل يقتصده بما يقتل غالباً فالت	ت
ل	لا ما لا يقتل غالباً كعصر الاز	نين	وضرب السوط وهذا ونحوه شبه عمد قالو	او	لا قود فيها ولو	و
ج	جنبه من الطعام وقد	تقدم	له جوع وعلم به أو كان الحبس منه مدة	لانا	من موته فيها فلا ينجيه	في
م	من القود شئ ويقضى	السلطان	بالقود على من غرر بآفة بغيره مقتل فحد	ث	منها تورم والم حتى مات لا	لا



م	من مات فوراً بلا أثر فذلك	الملك	يلزمهم دية شبه العمد ولو ضرب به بمثل أو	وجعل	يضرب به حتى ذهب	ب
و	وجب القود وان حصل منه	الا	لقاء في نار أو ماء مغرق له أو عصر منه	لذا كبر	بشدة أو خنقه حتى أ	ا
هـ	هلك أو ألقاه وقداً	شرف	به على ماء فالتقمه حوت أو السمعه عقرباً	إذا	كانت تقتل غالباً فطس	س
و	وجب ولو أكرهه الو	الى	أو غيره على قتله لزمهما القود ولو	كان	المأمور بالقتل ذاهب	ب
ا	التمييز لزم الأمر ولو	سر	رجلاً أو أمسكه لمن يقتله فالقود	على	القاتل ولو شتم عليه	هـ
ج	جائز الشهادة عند من لا يتر	دد	في شهادتهم ما فقتل بها فرجعا وأقر	ا	بالتعمد لزمهما القود ولو	و
ت	توخى له سمياً قاتلاً	وأ	لقاء في طعامه فأكله الرجل جاهلاً فا	كثر	هم يقول لا يجب	ب
م	منه قود بدل دية وان	قام	وأكرهه على أكله وجب القود ولو قتله ب	من	منه الموت غالباً وقع	ع
ا	إيجاب القود وان كانت	به	سبعة فقطعها رجل اعتد	أحر	صاعلى شرفه فان فرض	ض
ع	عليه القود وكذلك	ا	لإنسان لو يشترك في قتله ألو	في ثلاثة	قتلوا به جميعهم	هم
ا	أما إذا قطع أحدهم	يا	ديه وحزاه الآخر قطع للاول	مثل	ما فعل وقتل الثاني	ي
ل	لكن شريك المخطئ إذا	ما	تعمد لا قود عليه ويقتص من	رجل	شارك والدوا وكذلك	ك
ع	عندنا في شريك المقتص	وفي	شريك قاتل نفسه خلاف والظاهر فيما	يقال	وجوبه ولو داوى جرحه بضر	ر
ق	قاتل وليس بمحسب كان	ذلك	شريكاً لقاتله ثم القصاص في الطرف	له	شروط قصاص النفس فالجماعة	هـ
ل	لو اشتركوا وجههم	الوقت	وقطعوا عضو إنسان قطعوا كلهم ان قطعوا	هـ	واحدة والجروح مثله	هـ
و	ويجب القصاص فيما	قد	رمنها وهي الجروح التي تنتهي الصرا	يم (فيها)	الى العظم كالموضحة والجرح في	في
ال	الفخذ ولو أوجبه فسا	مت	الجرح بعض رأسه ومثله يستوعب	أو	يزيد على رأس الشاج فلا	ا
ج	خلاف انه يوضح	عليه	الكل وإذا زاد مستحقه أخذ رأسه ولو ان	أمرأ	هشم من رجلاً	ل
ر	رأسه بموضحة قال الشافعي	رضوا عنه	أو خضعه وأخذ الارش للزيادة	ة	وقصاص الاعضاء لازم	م
م	مثلاً لا يمتثل لا يمدل عنه	فأجاز	وه في أذن ولسان وشفة وذكروا نيين كما	يقال	ومارن وجفن وما في	في
م	مقلة واليتين وشفرين والجا	في	على الشفة العليا لا تؤخذ منه السفلى بد	لها	ولا يسار يمين وان فقد	د
ال	اليمين وكذلك	وا	لاغلة لا تؤخذ بالآخرى ولا عين صحيحة بمعد	معد (و) جا	زأحدهما بالصحيحة ولو	و
ن	نزع ربيع أذنه واستأ	مر	في قطع منه مساحة لم يجز بل يقتص	بر	بع الاذن وان قـ	قد

ل	رجل أنقام أصلها فله	ان	يقطع مارنة ويأخذ الارش للباقي	وما	يؤخذ بسن سن غيرها	ا
و	ولا اللسان الناطق باللسان	ا	لاخرس ويؤخذ ولو قطع الزند وما	أشبهه	من فوق المفصل فليست	ست
هـ	هذه محل قصاص فان أراد	تبع	المفصل دونه وله الارش للباقي	والسا	لمة لا تؤخذ بشيء نعم	عم
و	وجهه والعكس ان لم تحدد	وكا	ولا ذكر صحيح باشل وعكسه ور	د	جوازه والعين جعل مثل	د
ا	الصنخ و ذكر الصبي يقطع	به	الجيبع من ذكر الكبير ولا بأ	س	بجواب عفو والمقتص في نقول قول	قول
ج	جعل القصاص للوارث لا	الما	قلة وهو مخير فان عفى على	كل	الدية وجبت الدية	هـ
ت	نامية وان عفى ولم يترضا	لى	ذكر الدية لم تجب وان عفى على	اسم	مال غير الدية لم	م
م	مه ما قبل الجراح في الاصح	وفي	ما اذ لم يقتص ل لا يسقط القود	على	الاصح وان عفا	ا
ا	أحد الورثة سقط القصاص	هذا	وللباقين حقهم من الدية وليس لهم	فعل	القصاص ومعهم طفيل ل	ل
ع	على انانحبس القاتل	العام (وال	المشقة حتى يبلغ ثم ان رضوا بمسوف الا الق	مما لا	بدمن	ع
ا	أحدهم به فقتله فالباقون في أ	حج	القولين نصيبهم من الدية في تركته وقيل	لا يحسن	وجوبه الاعلى المباشر شر	شر
ل	لقتله ولو سبق عفو أحدهم فهد	المحمل	نفسه دمه يجب عليه القود	فيه	سواء علم بعفو القريب ب	ب
ا	أم لا والصبي لا يحصل	الا	ستيفاء بقتله ولومات الجاني قبل	الا	خذ بالقصاص أو زال الطرف ف	ف
ض	ضمن الدية ولو عفى عن المبا	شرقي	تعدية وقطعه العضو وقال هذا التآ	لن	عفوت عنه وعن سرية حدثت	ت
م	منه سقط القصاص	وكان أ	يضادية العضو غيرة لازمة	و	أما الحادث بالسرية فالاصح	ح
ا	ايجاب ديتيه ومن لا وارث له فا	مير	المؤمنين يخير فيه بين القصاص و	ا	لعفو على الدية وما	ا
رو	روى عن أحد من أصحابنا	الر	خصة في القصاص بغير أمر السلطان و	للا	مام بل عليه اقتقاد الشى	و
ال	المستوفاه والمستوفى فلا ير	كب	هذا من لا يحسن بل يوكل أو يستأجر ولا ي	م	باجرة المستوفى بل من	ن
ط	طرف مال الجاني في أ	نخر	الوجهين ويستوفى في الحرم وفور او يهل	مثل	الحامل حتى تضع وحتا	ا
ي	يرضع اللبا ويغنيه غيرها و	الدين	يقضى ان رجلا قتل سهلا ثم	عمر	ثم السنبلي قتل سهلا ل	ل
ثم	ثم الدية لم مرو و	السنبلي	من ماله فان عجزا قسم بالسوية	وز	عمر وان له لو بدر الآخر وسبق	ق
ا	الى قتله أخذ حقه	وفي	الباقين الدية فان ارتد القاتل وصاركا	فر	اقتل للقصاص فقطط	ط
ل	لان الحدين درج ومن	المحرم	تفويت قصاصهم ولو قال اخرج بيمينك فا	وما	له باليسار فقطعها نطر	ر



خ	خبره فان قال كان	من (ظني	انهما تجزي وقال ظننتها اليمين للدهش وما	أشبه ذلك	والقاطع ظن حسب ب
ز	زوالها انها اليمين فان	السنة	تلزمه ديتها فاذا اندملت قطع عينه	و	اذا قطع ثم قتل ضم
ب	بينهم ما يقطع ثم يقطع لو	هذه	المقاصصة في القطع المقدرا ما الجرح	السا	رى الذي ليس مقعدرا ا
وهو	وهو كجائفة وكسر عظم فانه اذا	توفي	المجروح وأراد الوارث القصاص فلا تتأ	يج	بئله في الاصح بل ل
ا	الواجب حزه بالسيف و	الو	جه فممن قتل بالجرح والخشب انه يقتل بعثله (و	كل	تحريق وتغريق وضغط ط
ج	جار مجراه والاولى ايجبا	ز	ه وان يقتص منه بالسيف ولا يتبع من	اسم	القتل بالواط والسحر ولا ا
ت	تماثل بل يقتص بالسيف ولو	ير	يد المقتوع القصاص فاقص ثم أتت الد	راية على	نفسه فلوليه خرا وعفو و
ع	على نصف الدية ولا ير	تقى	لا كثر ولومات المقتص منه فهدر ولوماتا	فا	ن سبق المجنى عليه قال قال
ا	الماء اقتص منه كما حكم	الدين و	ان سبق الجاني فالسراية هدر ولو	عول	الولى على القصاص بناب اب
ل	الطفل لم يضر لم يمكن	ولى	الطفل ولا يمكن ينتظر فان ثبت	مثل	نابه سقط القصاص ولو و
خ	خرب المنبت وفسد أمر	الو	لى بالصبر حتى يبلغ (باب موجبات الدية) اذا	جا	وصى على شفا ا
م	موضع عال فصاح با	زا	نه أو ناداه أو شهرا رسلا ما فوق قا	لو	اتجب دية مغلظة وقيل ل
ال	القصاص واما البالغ اذا ناول	ره	بمثل ذلك فوقع منه وما	ت	فلا دية في الاصح وجعل عل
ل	كالبالغ مرأه في يقط صحت	بهده	فوقع والمرأة اذا ذكرت بسوء	وطا	لب بها السلطان فالقت جنينا ا
ف	فزعاضته ولو طرح بمسبعة	ولد	اصغير افلا ضمان ولو وقع هارب منه في بئر قا	لو	ان وقع فيها وهو ه
ث	ثابت البصر وتلقاؤ	ه نور	فلا ضمان وان كان أعمى أو فى ظلمة	ت	ضمن ولو انخسف السقف ف
م	من تحته وهو يهرب منه فحكم	الدين	يوجب ضمانه ولو سلم صبي لساج	و	أمره بتعليمه ففارق فى ي
ال	البحر ضمنه ولو حفر	على	ملك غديره آبارا عودا ونا ضمن	كل ما	يقع فيها ولو حفر رمنها ا
ش	شيا فى دهايزه أو دهايزا	بن	له صغير ودعا بانسان فوقع فيها ضمن فى	أشبه	القولين ولو جعل ل
ت	تلك فى طريق ضيق وان	عمر (ه	الامساكين ضمن الواقع فيها فان اتسعت وحفر) ذلك	ذلك	باذن الامام أو لمصلحة تمت م
ر	رفع الضمان عنه والا ضمن	وفى	جميع ما يتولد من جناح الى شارع الضمان	و	الميازيب يجوز اخراجها وقيد
ا	الجواز بضمن التلف بها وفى	سنة	الحق لو وقع الخارج منها على انسان دون	الثا	بتفقه له وجبت الدية بهذا ا
ج	جميعا وبالكل تجب النصف والا	ربع	والجدران المائلة اذا كانت	من	وقت البناء المؤسسة

ت	تصورت ماثلة في الشارع	و	جب منها الضمان كالجناح وان حدث الميل	وهو	مسـتوفلا ضمان أصلا	ا
م	من ذلك ولو طرح قشور	نما	روبطنج ونحوه في الطريق ضمن	كل	ما تولد منها ولو تم اقاب قب	ب
ا	السببان بان حفر أحد المجا	نين	بتراعاديا ووضع آخر حجرا فترثر بها	ا	نسان ووقع في البئر مرج ح	ح
ع	عندنا السبب الاول و	استمر	الضمان على واضع الحجر فان لم يتصف بها	سم	التعدي ضمن الحافـهـ ر ثم م	م
ال	الحجر لوعثر به غير الذي	القا	ها فقد حرجت فـهـ ثـر بها آخر فالضمان	على	المدحرج ولو عثر من ن	ن
خر	خرج عيش بنائهم أوقعا فلقا	ضى	هم مدرهما ان ماتا بالطريق متسع	منا	نيمة وان ضاق فالقاعد فيه هـ	هـ
م	مهدر لا العار به الا في	وجيه	ضعيف والواقف مضمون لا العار في القو	ل	الصحيح وان اصـطـد مافي في	في
و	وسـط الطريق فماتوا فحكم	الدين ا	وجب على كل نصـفـدية فان كان	الفعل	عـدـا فـتـغـلـظ وان لم يقصدا ا	ا
ا	الاصطدام كما اذا هيا با	لنظار	ة فاصطدما فمخففة وان اصطدم حاملان ذات ا	ا	لجنينان فنصف عن كل ل	ل
ل	لازم لكل وان جـر	ى	الاصطدام فـهـ لك دابتهـ ما فالحكم ا	استقبل	في ذلك ان كلا يلزم م	م
ق	قيمة نصف دابة لا آخر	وز	عموانهم مالو كانا صبيين أو مجنونين لزمهما	والامر	في سفيتين وقع التلاقي في	في
ب	بينهم ما فاصطدما برأى فيه ما	برا	عى في الدابتين والقيمان كالراكبين و	مثل	حجر المنجنيق اذا عاد د	د
ض	ضرورة على أحد الرماة	ثم	مات وعـدد الـرماة عشرة مثـلا لا	يزيد	ون لزمهم تسعة أعشار دية واذا ا	ا
ما	ما اجتمعوا على البئر و	حصات	زحمة فسقط واحد فذهب ثانيا والثاني ثالثا	وا	لثالث رابعا وماتوا فالاول ل	ل
ا	الثلاثان من دية يـفـر	زله	على الثاني والثالث ويسقط الثالث و	وجب	لثاني مثله على المتقدم م	م
ج	جزء الثالث منـهـ	خرج (لا)	الث نصفها على الثاني فقط وقيل عليه ثلث	ونحوه	على الاول وللـرابع مجرد جـود	جـود
تم	تمام الدية على الثالث	لاجل	انـفـرادهـ وقيل على الثلاثة اثلاثا و	و	اذا تقاطعا وجب كما ذكر ذكر	ذكر
ع	على كل دية الاخر فافهم	ذلك	باب الديات في الدية	التا	مئة لحرد كرمائة بعير لـكنها ا	ا
في	في العمد وشبهه مثلثة ثلاثون	من	الحقاق وثلاثون جذعة وأربعون خافقة و	سـع	في السن لا يشترط بل أكل وتقبل ل	ل
هـ	هذه من أبـلهـ والاقبال ابل	البلاد	وفي الخطا خمسة بنت مخاض وبنت لبون (من كل	كل	عشرون وعلى هذا الخطا ذو ا	ا
جـ	ثلاثة الانواع ابن لبـون	ثم	حقاق وجذاع ثم القتل فيما وقع عليه اسم	اسم	حرم مكة خطأ كان أو و	و
ع	عـدـا فـديـتهـ مثلثة و	عاد	له الخطا في أشهر الحرم أو	على	ذي رحم محرم فانهم أو جـبـوها ا	ا
لـ	للجميع اثلاثا وهذا الحكم لا	فور	ده الحرم المدينة في أصح الوجهين وان	وزن	عـوضا من الابـل فـله الرد رد	رد

وذلك الموضع وهو باجماع المذاهب

٩٠

والجواب على ما ذكره من أن الموضع هو باجماع المذاهب

و	والاخذ ولا يلزمه في حكم	الدين	أخذ معيب ولا مريض واذا عدت الابل	فملا	م لمول فيه خلاف في
ذ	ذكر في القديم الاقتصار	على	ألف دينار وفي الجديد هو المصحح القيمة	ن	عـ تـ واذا كان
ا	المقتول أنى أو خنقى	حاله	مشكل ففيه مانع الدية ولو فعل يهودى أو نصرانى فعلا	فان لا عمدا أو خطأ وجب ب	
لك	لكل ثلاث دية مسلم لم تلم	الى	وارثه وامرأته نصفه والمجوسى والوثنى المستامن	أو	من لم تبلغه داعى ي
ال	الاسلام ثلاثا عشر مسلم ثم	ان	الجنين دية غرة اذا أحدث به	فعلا	قاتم لا قيمته انتم تـ
ع	عشر دية امرأة وعلى من أ	هلك	جنين يهودى أو نصرانى غرة كثلث غرة تكو	ن	لم وان خر ر
ق	قبل حيا فوات فلا خلاف	في	وجوب دية كاملة وتقبل الغرة	اذا	كانت لم تـ مرم ويرد د
ص	صغير لم يميز فان فقدت فا	شهر	الوجهين وجوب غسة أبعد ولا يقبل من الغرة ما	كان	معيبا وخصيا والمصرف ف
و	ورثة الجنين والشجاج	جما	عة انخرصة تشق الجلد والدامية تدميه	ا	لباضعة تقطع اللحم والمتلاحة هو و
هـ	هدى فوص في اللحم والسحاق	د	ون الموضحة تبغ الجلد بين اللحم والعظم	لنو	ضخ الموضحة وهى ضرب ب
و	وضع العظم والهاشمة الذ	ى	بشمعه والمنقلة تنقله والمأمومة تبلغ دو	ن	الدماغ بجلدة والدامغة التى ي
ب	بلغت الدماغ ثم	الا	قصاص لا يجب الا فى الموضحة وأما غيره	افى	منه قصاص وقيل يجب بالثبوت
ا	التي قبلها سوى انخرصة والا	خرى	لا يجب فيها وليست الموضحة فى الرأس	زائدة	على التي فى البدن بل الكل ل
ج	جائز والقصاص فيه ويجب	سنة	القصاص فى اذن قطعه ولم يبينه واما	مثل	الموضحة فانها لا ا
ت	تنقص عن ابل خمس ولو أوضح	سبع	موضعات فلكل واحدة خمس والايضاح	ان	سعدا الهاشمة وجب عشر ر
م	من الابل والانغمس	و	فى المنقلة خمس عشرة والمأمومة ثلث الدية ويوجبون	ن	فيما قبل الموضحة نسبتة منها ان صادف دف
ا	المعرفة والاختكومة و	ثما	الجائفة وجوب ثلث الدية والموضحة	الكبيرة	و الصغيرة سواء ولو وسع فى فى
ع	عرض موضحة غير الجا	نين	فلثان وان وسعها الجاني فواحدة ولو	زيد	فى الجائفة فكر زيادة الموضحة هـ
ا	الان الجائفة اذا نفذت	واستمر	ت بطننا وظهرا فهما جائفتان و	ان	قطع أذنيه أو أشاهه اذلك
ل	له دية فى احدهما يوجب	القاضى	نصفها او يجب فى كل عضو أشل حكومة	وبرهان	ذلك واضح وكل من من
خر	خرج عينا فنصف دية وان أ	شرف	به على المي ولم يمسقط الا عشم والاخفش	ونحو ذلك	سواء اذ لم ينقص ضوءها ا
م	منه فان نقص قدر فى حكم	الدين الفار	ق بالحق فان لم ينصف بطخ حكومة	والما	مة من الاصحاب توجب بكل ل
و	واحد من أجفان الماء	فى	ربع دية وفى المارن وحده الدية	شـ	عوه



ان الاخشم كالصم	وز	عموان في الشفتين الدية وكذا لسان ناطق	ق وفي اكل	انخرس حكومة اما الطفل وان	ن
لم يكن قد مضى من عمره ما	برا	و يعرف به اشارة النطق و اشاراته قالو	ا	تجب الدية فيها	ا
عليه وان بنتت في ا	شمر	لوجهين ثم في كل سن خمسة ابعرة الكل سو	ا	للفطر في التفاضل وقد	د
صرحوا بالتسوية بين كسر الظاهر	و	بين من قلعها السخ على الصحيح	وصيرا	لواجب في سن زائدة او	و
بهم حركة وقلقلة	استمر	بطلان المنفعة حكومة فان نقصت فكالمالة	في	الوجهين فان عادت سنة	هـ
وكان منثورا فلا يحكم	القاضي	ان عودها يسقط الارش عنه وان كان	واحدا	لم ينفق راس قطه ولو	و
ابان اللحيين فدية وفي وجهه	اضه	يف تندرج فيهما الاسنان وفي احدى نصفه	هاو	مثل ذلك اليه	م
ليد نصف دية في قضاء	الدين	ان قطعها من الكف وان قطعها من فوقه	نحضر	ديتها وحكومة ثم من	ن
كل اصبع عشر من ا	بن	لبون وغيره كنسبة الدية والاغلة ثلثها واما	مو	جب اغلة الابهام بالقطع	ع
فنصفها والرجل كاليدين	عبا	رتم وفي حلتى المرأة الدية وفي حلتى	ت	الرجال حكومة وهن	ي
وفد كسر الصلب ويا	س	من المشى وجبت الدية فان فقد المشى	و	النكاح فديتان وفي عضو	و
الذكر الدية سواء كان	في	صغيرا وكبيرا وعنين والحشفة كالذكور	معد	م به ضها يلزمه بالقط ويجب	ب
على نسبتها والانيان قد	ر	وافيهما الدية كالذكور وفي اليتيم دية وكذا	ي	شفرها والا فضا	ا
موجب له الدية والنظر ان ا	مضا	ه و اذهب به وجبت الدية وكذا السمع وذ	كر	وان في النثم الدية وقيل	ل
الحكومة وهو ضعيف ويوجبو	ن	في الكلام الدية وفي بعض الحروف الوجو	ب	بانقسط وفي الصوت دية لا ارش	ش
نوجبها فيه ففي الذاهب	من	الكلام والصوت ديتان وفي الذوق دية	و	كذا الماض وقوة الامناء ولو قطع	ع
من رجل رجل اطا	عامه	لديات ثم سرت الجراحات و	ما	تسقطت عنه وصار	ر
الواجب دية ولو توصل هو	الى	جزه عمدا والجرح لم ينسد مل فكذلك في	أشبه	الوجهين لا غيره والقول	ول
في لا التقدير فيه	أن	الشرع يوجب في الحكومة	ذلك	جزه نسبتته الى الدية لا	ا
عضو الجنابة نسبة	ما	نقص من قيمته لو كان رقيقا	وا	للقويم هذا لا يجوز	لا
الابعد الاندبال واما الواجبا	تفي	الاطراف مثل السن والاصبع والموضحة	فا	علم ان للمرأة منه وتلزم	م
القيمة في الرقيق والاطراف	الر	فريق لها من القيمة نسبة الدية في الحرفيته	ور	ان تجب له قيمتان فاكثر ومثل	ن
عمده خطوه وجنين	ا	لامه يجب فيه عشر قيمة الام والله	ا	علم في باب العاقلة واليهاتقول	ع



و رجوع ما يجب لافسريق بين الر	بع والعشر	والدية الكاملة في الخطا وشبه العمدة	سما	العلماء ما خلا أصلا	١
و فرعان من العصبية عاقلة والد	بن	يلزمهم الاقرب فالاقرب والنسب من	الا	بون يشهد في قول	ل
ض ضعيف يستويان ثم الموالي	من	بعدهم وهم المعتق ثم عصبته من كان	نيما	عن البلد أو حاضر هناك	ك
م منهم سواء ثم قضى النزع في	عرفه	بالانتقال بعدهم الى المعتق وعاقلة المرأة	عليهم	عقل عتيقه ————— وليس	س
١ المعتيق بطالب وان قدر في	سنة	الله فان عجزت عاقلة المسلم فبيت المال و	السلام	فان عجز ————— زولم يـعـ	ع
ي يومئذ منه سوى عشر جعلنا	تسمين	على الجاني وان عدم فالكل عليه في ا	لا	ظهر وأما دية النفس فهي	ي
ت توجب ل ثلاث سنين	ثم	يلزم العاقلة كل سنة ثلاث و	تنصرف	ديـة ————— الذي في في	في
ف فرد سنة أو جـبـ واذلك	استمر	اراعى الاصل والمرأة في سنتين ثلث الدية	في	الاولى والباقي في الثانية والرفيق في	ق
ق قالوا الاظهر ان	القاضي	يلزم العاقلة من قيمته كل سنة قدر ثلث الدية (الممر	و	وفـة ————— وفي الاثنين خلاف	اف
ال الاصح ان ثلاث سنين منتهى	الاجل	والاطراف في كل سنة قدر ثلث الدية الموصو	فة	والاجل من الموت ويقضى ي	ي
ف في الاطراف ان أجل أر	شها	من وقت الجناية ولا يعقل في الجنائيات	الا	حر بالغ عاقـل ————— ثابت	ت
١ الفنى ذكر موافق في اسلوب الدين	فان فقد واحد من هذه الشروط هي	سنة	لم يلزمه وكان الاخذ منه	آخر الحول أسقطنا	ا
ظ ظلمنا ثم تقدير الشرع أحد (الا	مور الفنى نصف دينار والمتوسط ربعه ومن أء	منهم	جبه اعلى من أحدث قتلا لا	جوبه ————— البغاة في الأصل	ل
ه هذائنه وان استغنى أو بلغ	ابن	آخر الحول لزمه ————— بـاب كـفـارة القـتل ————— و	نو	فـع ————— عن حق وهم في ي	ي
وى وبهم ذلك لمـبـى والمجنسون و	الو	الدوالعبد والذى في خطا وعمد وذى جنين وأ) حا	داود	ترك قوم الجماعة في الخمس	٤
نج خدن الظهار تستوى كفارتهم ما بل) ز	ير	عموا ان في الاطعام هنا قولين أظهرهما عدم) و	ولو	ثمون لم يـعـدموا على ي	ي
ت تحريم مخالفة السلطان والتخذ	تقى	منه والبغاة مخالفوه بخروج وترك انقيا	طا	رما أخذوه من الزكاة أو و	و
لف افيف شوكمة متأولين	الدين	اذا كان فيهم مطاع والافقطاع طريق	وصا	كم بكتاب قاضهم بالبيئة واتلاف ف	ف
ال المـلـوات وكفر والسلف في	في	وأظهروا اعتقادات الخوارج وهم	لما	بيعت الامام قبل القتال الى ي	ي
ن قتالنا لم نقاتلهم ويمحكم	الذاني (لا يجوزى وكذلك اذا أقاموا أحد اصح ويحكم	شهادة البغاة بالقبول ونفذ قضاؤهم بالحق	و	أوشهـة أزالمها	ا
١ الجـزـية مجزى في الاصح و	من	المال وغيره في القتال لا يضمن وفي غيره يضمن) و	صغير	منهم	منهم
ب باغ على عادل وعكسه	من	النهيمة يسألهم ما ينقمون فان ذكروا مظلمة ولو) شعيبا رده أو شـهـة أزالمها	منهم	منهم	منهم
ه هـؤلاء البغاة أمينا غير	منهم	منهم	منهم	منهم	منهم

من ذلك فاء فلان اسمه في القارب وا

بناهم على ان لا يقاتلوا في يوم السبت

ف	فان اصروا على الخلاف فان	سنة	الله جـوزت قتالهم فان سألوا مهلة	و	رأى ذلك جاز ولا يقتل	ل
م	مقتنهم ومديرهم ولا	احد	يتبع مديريهم ولا يطلق أسيرهم في شريعة	محمد	لي أن تفرق كلمتهم والانتا	نا
ن	نطلقها بعد الحرب في أقو	ي	الوجهين ورد اليهم سلاحهم اذا صلحوا و	صلى	على قتلاهم وما يعم ويفني في	في
ذ	ذماهم كالنار والمجنين	و	نحوه لانقاتلهم به فان دعت ضرورة اباحه	الله	حينئذ وهذه الفئمة	ة
ل	لا تقطع زرعها ولا	تسمين	في ان خلاف مال الباغى والاسنة مائة	عليه	بمقتد قتله مديران الحق	ق
لا	كما لا يسمين بكافروا	الى	يقضى بنقض عهد ذي أعانهم علما بالتحريم	و	يجب الضمان على الفئتين اقتتلا لولو	و
فا	فات بفعل بمضاهم حق	الا	خرو من قصد قتل رجل بين الناس وجب	عليهم	الدفع عنه وليس من	س
عل	عليه الدفع عن نفسه وا	ن	قصد قتله كافر وجب عليه دفعه عنه	و	كذا يهيمه ويجب ان يحصى	ي
ن	نسائه وحماية المال جائزة	و	الدفع اذا أمكن بادنى الوجه وهو ترك	اسما	ها وأما قتله فهو يجوز	لا
ا	ذا خشي عدوانه و	لم	يندفع الا بالقتل ولا ضمان فيه واحدا هل	البلدا	وغيره لو تقرر في في	في
س	سحب أو غيره من كوة ولم	يزل	نظره والمكان حرمة ولا حرمة له فيهن كا	ن	رى عينه جازا ا	ا
م	منه ولا يعاقبه	السلطان	ولو أعماء أو أصاب قريب عينه فان قهد	رو الكل	يقول اسنان العاض تجمل	ل
هـ	هدرا ان ندرت بنزع يده وله	الملك	في ذلك الحبيبه اذا لم يقدر على التخلص ا	لا	بنك منه ولا يصير	ر
في	في ذلك ضامنا ولو عدت على	الانسان	هجمة ردها عن نفسه بالقتل ولا ضمان اذا لم	تنصرف	الابه بباب المـ رتد	د
ال	الرجوع الى الكفر بعد	شرف	الاسلام بنية أو قول أو فعل ردة لا خلاف	في	ذلك فمن حذف	ف
م	محصفا في قـادورة	قاصدا	كفرو بكفر من علق كفره والسكران أهل	المعرفة	تقول اذا ارتد	د
ت	تصح رده وأما المـ بي فلا	طريق	لصحتهم منه وكذا المجنون والمكره و	الا	سيعر مع الكفار ويؤمر بالدخول	لـ
ق	قبل القتل في الاسلام و	الحق	ان استتابته في المال وقيل ثبت	وا	ذا رجع الى الاسلام قبلنا ا	ا
ا	الرجوع فان عاد ثم أسلم	حسن	تـزيره ناديبا وان أصـر عليها	سطاو	لى الامر عليه بالقتل ولو	لو
ز	زماه باقتل غيره خالف	طريقة	وعـزرو ملك المـ رتد حال الارتدا	دابقا	وه مختلف فيه والذي قطعوا ا	ا
ب	بصحته انه موقوف ويعطى	أميـنا	وكذا تصرفاته ما أقدم عليه منها	وبدرا	ايـه فهو موقوف كما هو على	و
و	وجود اسلامه فان أسلم فهو	على	ملكه والازال وان صلى في دار اسلام	وهجر	لم تحكم باسلامه أما ا	ا
ا	اذا صلى بدار الحرب عند	الخلقة	أو وحده فانا نحكم به وولد المرتد مسلم	ا	ن كن أحد أبو به مواليا ليا	ليا

باب في المهادنة وفي المهادنة

باب في المهادنة وفي المهادنة

ل	للام والام وان ارتد معا	الى	الكره فولد ما مرتد على الاظهر وقيل مسلم	و	قيل كافر (باب الجهاد) من والى والى
ط	طائفة الكفر بداره وعجز	ان	ينظر الدين لزمته الهجرة ولا تعد	حنينا	وشوقا الى الولد عذرا
و	والعاجز يهذرو والقادران	توفي	مات ظالم لنفسه والجهاد فرض كفاية	(يتعين	بمضور المصنف والغزو والمتتابع ع
ي	يستحب ان ينال فيه	رضي الله	ولا يجب الجهاد على من هو في	لصبي	والجنون والملي ل
ل	لا يجب عليه بل يسقط	عنه	وعن مريض وأعرج وأقطع وعبد	فا	قداهبة ثم الدين الحال على ي
ا	الغنى يحرم السفر سواء من	يوم	جهادا أو غيره ونقول للفرس	النكاح	ومن أبواه مسلمان أو أحدهما الو
ث	ثنا عزمه الى	التا	هب للجهاد لم يجز له حتى يذناه	في	ذلك فان أحاط عدومناو
ل	لزم القتال الكل وماو	سع (أ	دا الخلف ويكره غزو بغير إذن الامام أو من	صرف	الامر اليه ولا يجوز دخول
م	مخذل بيننا ولا يحل	عشر	ة مرجف وان استعان بطائفة كفر اشترط في	هذه	الطائفة ان يكونوا
و	وفيمن لا يخشون وفيما	من	القوة ما تقاومهم به لو التأموا	و	يبدأ بالاهم أولا لا
ف	فأولا ويحرم علينا الفراء	ر	فان زادوا عن مثلينا جاز فان	ترك	أحد من القتال ل
ي	يريد الانحراف اليه ور	بيع	المودة أو التحيز الى فئة يريد	صرفها	اليهم مستجدا فلا خلاف ف
ا	انه يجوز ولا نخكم ان	الا	سلب للقاتل الا اذا غرر بنفسه	فافهم ذلك	أما اذا وقس ع
ل	له وهو أسير أو مخن فلاننا	ول	من سابه شيئا وكذا الوراء من الصف	واعلم ان	ازالة امتناعه كالقتل ل
م	موجبة للسلب وذكروا	في	وجوب السلب له بالاسر خيلا فاو	للصا	ب بالاسر احوال فالصبي ي
د	دون أبويه يلحق السابي في	سنة	لله ويتبعه في الاسلام ان كان مسلما ويعدو	در	قياومع أبويه أو أحدهما
يد	يد يدين بدنيهما ونسرق بالاسر	ثلا (ث	الصبيان والنساء والعبيد ويجتهد الامام في	أحوال	الاحرار الكاملين وهو و
ا	ان يفعل بالمصلحة فيما يجد	ث	من القتل والاسر ترقاق والقداء فيهم	فا	كان أغبط فلا يجوز
ب	بطلانه فان بادر	و (أس	لم قبل ان يرى الامام رأيهم سقط القتل ولو	كان	يحاصر قلعة فارادوا الدخول
ت	تحت حكم مجتهد جاز ويكونا	ثما	ان حابا ويردون ما منهم ولو نزلوا	منها	على حكمه ثم أسلوا قبل ما ا
ر	رسم الحياكم أمره لزم	ن	يعصم دماءهم وأموالهم وان أسلوا بعد	توكيد	الحكم سقط القتل ل
و	وبقي ما سواه فاذا	ما	دلنا رجلا على قلعة وكان قد شرط اذا	فعل	ان يعطى من بعض ض
في	فيها أو غنيمتها اجار	ية	منها خرج منها جارية اعطيا ولو عدمت أو	كان	فيها جارية ثم م

١	انها ماتت قبل الور	و	د بالظفر فلا شيء له أو بعد الظفر فالبدل	منصور	ص على وجوبه	•
ل	له وهو بقرة المنى ويجوز	دفن	مياهمهم وهدم ديارهم وتخرب آ	با	رهم وعضد أنجارهم وقطع ع	ع
بس	بساتينهم الا اذا كانت	في مد	ينة أو مكان يقلب على الظن انا	نحو	زها فيستحب الترك والوالى لى	لى
ى	ينهى عن قتل البهائم الاما	رسته	الرجال عاها بالقتال وآلات	ضرب	الله وتكسر كله الا	ا
ط	طبل حرب وما يوجد من	الا	نجيل والتوراة معهم مرقوحا	ضر	المأ كول يؤكل وكذلك لك	لك
م	ما ذبح لاكل و	شر	بلا ضمان فيه وغير ذلك من أخذه أمر	با	رجاعه الى المقسم وان أمر سر	سر
ق	قوم كفار عبد المسلم حكم	فيه	بانه لسبيده في باب قسم النفي	و	الغنيمة في الغنيمة ما أدركه	•
ط	طلابه بايجاف خيل و	في	ذلك يقع الملك للغنيين باقضاء الحرب و	اذا كان	فيها ما لب فهو و	و
و	واجب للقاتل ثم	تمز	ل من الغنيمة خمسة اقسام خمسة أحدها ما كان	بمعنى	المصالح كسد الثغور وثانها ا	ا
ع	على بنى هاشم وبنى المطلب	المحر	م عليهم الزكاة للذكور مثل حظ الانثيين ثم	ان	غنيهم وقسميرهم سواء في ذلك لك	لك
و	والثالث يتامى يقسم على ر	وس	الفقراء منهم والرابع المساكين ثم ابن السبيل	كذا فعل	الاعنة وأما باقى الاخماس س	س
في	فيقسم في الغنائم وأمرها	برد	الراجل الى سهم والفرس الى ثلاثة قالوا	و	لايسهم لغير ر	ر
ال	الخيال فلو كان راجدا لفرقه	الله	فرسا قاتل عليها وبقيت الى	ان	انقضت الحرب وهي معه	•
كا	كان فارسا ولو عارفس من	مثنوا	حتى انقضت الحرب عد صاحبه واجلا واذا	فعل و	هو على فرس لا ينفع ع	ع
م	منعت ومن حضر الحرب	وجعل	يقاتل حتى قتل ومات بهما انقضت استحق وان	كان	قبل انقضائها لم يحصل ل	ل
ل	له شيء وكان نهيبه	الجنة	ويرضخ لصبي وامرأة وعبد ويكون الذي	جاريا	محسراهم ان حضر باذن ولي ي	ي
ا	الامر بلاجرة وكذلك	ماوا	في مع العسكر من خدام وتجاريه يطون	على	الاظهروا كفيرهم اذا ا	ا
ح	حضر واوقاتوا والذي جعلوا	•	رضضا يكون من الاخماس الاربعة وفاعل	الفعل	المؤلم للكفار ينقل والنفل ل	ل
ذ	ذكروا انه زيادة تشريط	وكانت	تؤدى من سهم المصالح والنفي ما يؤخذ بلا	عمل	قتال من مال الكفار كغرض ض	ض
م	مال الجزية والخراج	نفسه	وما هرب عنه الكفار فزعا ماؤ	مثل	مال من مات من أهل الذمة مة	مة
ض	ضائعا لا وارث له في خمس و	تؤثر	بالخمس أهله المذكورين وتصرفه على وص	فالفعل	المذكور في الغنيمة ويجعل ل	ل
م	ماعداءه للاجناد وأهل	العلم	أمره بوضع ديوان وعرفاؤهم يطون كفاية	مثل	ويقدم في الاسم والعطا ا	ا
ر	رجال قريش وهم ولد النضر	والعلماء	يرون الاقرب فالاقرب من رسول الله	أعجب	ويستوي الهاشميون والمطلبون ن	ن

و	ولو استويا في السن وأحدهما	كان منفسا	قدم على الأورع ثم الانصار ثم	ضرب	بساثر العرب بعضهم	هم
ف	في بعض ثم الجهم ومن كان	مشغولا	بالجهاد ومات أعطى ورثته كفايتهم من غير	زيد	عليها ومن ابتلى بداء	ا
ي	يبتل منفعته كأمراض	بها	صار زنا أو أعمى أو جنت أو طال به	عمرو	هرم وهو جندي لم يسلم	خ
ا	اسمه من الديوان والشافعي	رحمة الله تعالى	يرى ان عقار النقي وقفنا	خالدا	يقسم عليهم كما رصفت	ت
ل	باب عقد الذمة	ثم	ضرب الجزية لا يصح الامع ولي الأمر	فيكون	عقدها من اتبع كتابا	ا
س	سواء اليهودي والنصراني ومن	ثبت	لهم صنف يتمسكون بها كصنف ابراهيم	ز	بور داود والمجوس وكذا من	ن
ر	رجع آباؤه قبل النسخ	البيعة	الاسلامية الى دين أهل الكتاب لا من	يد	خل بعد النسخ يقينا ولا	ولا
ي	يصح عقد الجزية	يومئذ	منهم الا بالاتزام أحكامها وبذل الجزية	في	كل عام وأقل ما يجزئ	ي
ع	عن الواحد دينار ولا تأخذ	لولده	الصغير منه شيئا ولا أكثر بالتراضي ويجوز ان يجعل	موضع	الجزية خراجا ويجوز	ي
ا	أن يجعلها زكاة ويضعها وصاحب	السيف	وهو الامام أو نائبه لو ألزمهم بعد	نصب	الجزية ضيافة من جا	ا
س	سنة بلدهم من المسلمين	الماضي	والراجع جاز ولا بد أن يذ كر عدا	لا	صناف فرسانا ورجالا وبسبين	ن
م	مقدار الطعام وجنسه و	في	المدة أيضا ولا يزيد على الثلاث ويوزعو	نه	على غنى ومتوسط وليست	ت
هـ	هذه على فقير ذي	اعدا	م وينزلونهم في فضول مساكنهم والتبني	المفعول	واجب والصبي لا يدخل	ي
ا	اذا بلغ في عقد أبيه ولا يجزئ	نه	الاعقدي يستأنف له وتؤخذ الجزية برفق	فان	القول بالتمنيف ضعيف ولا	ا
ص	صارف لها عن الراهب	والو	جميع الزمن والمهرم وكذا الفقير فاذا	ادخلت	مدة التسليم وهو بالمال	ل
ل	لزمتم ذمته ولا تلزم صغير	ابل	تلزم النساء والخماني والمبيد	الا	رقاء والمجانين فان خفت	فت
م	مدته مثل الجنون	الها	جم ساعة ويرتفع وجبت والا واجب أن تو	اف	أيام الاقامة في الاصح	ح
و	ويصان الذي عن البا	طل	وتضمن نفسه وماله وان ارتكبوا حراما	واللا	زم فيه الحد واعتقدوا تحريمه	هـ
ل	كالزنا أقناه عليهم	على	شرية متساوان اعتقدوه غير حرام	م	كانهم فلاحون جوب عليهم	ك
ذلك	ذلك واذا أحدث دار	او	جب أن يخففها عن بيوت المسلمين عمو	اونو	جب عليهم ان لا يركبوا	ا
ف	فرسالا بفسلا وجراروا	ليا	مرهم الوالي أن يركبوها بالا كفو كا	نت	ركبهم خشبافان فان	فان
ع	عبروا طريقا في بر	به (أو بلد	الجنانا هم الى اضيق الطرق وجلا الزنا نير	ورفت	فوق ثيابهم واذ ادخل	ي
و	واحد الحمام منهم وهو	مو	رد للمسلمين وغيرهم تجرد عن ثيابه جعل	الفاعل	ذلك خاتم جدي في رقبته	نه

ل	ليعرف ولا يظهر ونجراو	لانا	قوسا وخنزيرا وعيد اوليس اظهاره نقضا	و	اذا قاتلونا او ممنونا جزية فهو
ن	نقض فيقتلهم به	السلطان	ولو طعن في الدين او صار عينا الكفار	نصب	بيننا وبينهم حرب اوليس س
هو	هو على مسلم فقتله او ادعى	الملك (في	مسلمة ووطئها او زنى بها او سب النبي فهذا	المفعول	ان كنا قد شرطنا نا
في	في العهد النقض به كان	الناصر	الحق يحكم به نقضا والافلاوا اذا نقضوا	فنقول	الخيار فيهم للامام وقد د
ج	جعل الاحصاء من	احد (الوا	جبات منهم احداث الكائن وكذا تقريره (في	عجب	الوجهين الا في بلدان ان
ن	نقضها صلحاء الى ابقائها	فيئذئذئذ	عنهم النهى ويعنعون سكنى الحجاز ولم	الضرب	والسير في طرقاته نه
س	سوى حرم مكة ما بقى	الدهر	بل تنبش موتاهم منه والحقا	زيد	خل فيه مكة والمدينة وكذا ا
ال	الامامة وقراها ويتررون	بعد	العلم بالمنع ان دخوله بلا اذن ويستوى	عمرا	ن الحجاز وخرابه واسو و
ط	طلبوا الاذن لتجارة	اضطر	رنا اليها والمصلحة او رسالة اذن لهم وليس الاذن	خالدا	بل ثلاثة ايام ويتخول ل
و	واما الحرم فلا يؤذن في اقتد	ابو	ان اذاهم عدو وجب الدفع عنهم كذا كر	وا	بواب المدينة والامان ن
ي	يجوز عقد المدينة متى	صار	فيه مصلحة وامرها الى الامام فان ا	عجب	الامام فقددها وهو ومذلك ذك
ل	له قوة عليهم كان	الحق	جوازها اربعة اشهر فان ضعف جاز	ضرب	مدتها عشرين سنة لا اكثر ر
وال	والشرط الفساد اذا جرى	في	عقدها ابطاله كمالو شرطوا ان	زيدا	يعقد جزية بدون مثقال ال
م	مثلا او على ان	نصا	لهم على اعفاء بعضهم او على ان لا ينطلق لنا	عمرو	او على مال او فرس رس
ت	تؤخذ منافق هذا الاتحكم	به	صحيحا ولو شرط ان للامام نقضها متى مال	خا	طهره اليه جاز فلو و
قا	قالوا وان انت داركم رجال	وجلت	انفسها على اتباعكم رد دعوتهم عن	لدا	رجاز الا النساء فحال ال
ر	ردهن فلو كانوا صفا	را	او مجانين او عبيدا او بلا عسيرة لم يردوا	فافهم ذلك	ويجب الكف عنهم فلو انا نا
ب	بعضهم بوجوب للنقض ولم	ياته	الباقون وانكهم سكتوا ولم ينكروا	هذا	لنقض فيهم فان انكرنا س
سالم	سالمناهم اذا قامت الحج	البيض	برائهم وبقائهم على العهد ووجب	خر	وجههم من العهد تجسيس يس
و	ودلالة حرب نعوزه وقتل و	ا	حد منافجوز قصدهم وتبييتهم بالجيش	المجموع في	مراقدهم ومن لم يخن بعد بعد
في	في عقده بل خن ذلك فا	لنصو	ب للامامة ينفذ عهدهم والشئنة	العربية	والدين الاسلامي يلزمه ه
ا	ابلاغهم المأمن ومن استجا	ره	مشارك او عدد محصور من المشركين فامنه	وكان	مسما بالنساء عاقلا لا
ل	لزمنا انفاذه ولا يجبا	وز	اربعة اشهر وسواء الامام وغيره وبعد	الفراغ	يلغ المسامن ولا يجوز لا



هـ	هذا الجاسوس ومن خا	فت	الامة مكائده <b>ف</b> فصل والعصج	من	الوجهين في أرض السوادانها	ا
ز	زمن قتها وقها القاتم	يوم	الفتح بأمر المسلمين وفي الخراج الذي	تا	ح هذه الولاة منها اختلاف	ا
ج	جزم الاكثرون تدقيقا وايجا	بامن	احبابنا انه اجرة وانها تصرف في نا	ليف (أم	ور المسلمين ومصالهم وحدها	ا
م	من حديقة الموصل الى الا	ر	ض المنتهية الى عبادان طولاً وعرض	ذلك	من القادسية حتى تصل	ل
ح	حلو ان كل ذلك لا يجوز فيه	بيع	ولا رهن <b>ب</b> باب حد الزنا <b>م</b> من زنى	في	حالة التكليف بلا سكر	ر
ذ	ذميا كان أو مسلماً فان	الا	مام يقيم عليهم الحد بعد ثبوته و	الثا	بت في المحسن الرجم سنة الرسول	ر
و	واسم المحسن يتنا	ولمن ماء	الناس من وطء في نكاح صحيح وهو	من	المكافين الاحرار وأوجبوا	ا
ف	في غير المحسن اذ انى	وكان	حرا جلد مائة وتغريب عام	من	البلد مسافة اقصى والاختلاف	ا
و	وقع في تغريب المرأة و	السير	وحدها والاصح اشتراط محرم أو زوج فيما	عرفه	الاكثرون ولو سأل	ال
في	في ذلك اجرة اعطى والذ	ي	يجوز تغريبها معه لو امتنع لم يجبر و	سنة	الحديث في العبد خسون وأنا	تا
ال	الخلاى ايضا في تغريبه و	قد	حصل من اختلافهم في تغريبه	ثلاث	مقالات أهمها ستة أشهر وقاس	س
ر	رفيقا بعضهم بغير وبعضهم	خط	عنه التغريب والعصج ان اللواط	و	الزنا سواء والبهيمة ليس يس	س
جز	جزا من اناها الا التعزير	على	الاصح وان تكررت زناه ولو كان	ثمان مائة	مرة كفى لكل	ل
م	ما فعل حد واحد ومن	حصن	نفسه بنكاح امرأة فوطئها في الدبر	قال	الاصحاب يعزروا وكذلك اذا	ا
نج	خالط حائضا عزرو	الجر	ة والعفوة سواء في الاصح وفي قول	مو	جبه التصديق بديناران كان	ن
ب	باول السدم وان جر	افى	آخوه تصدق بنصف دينار ولا تخا	لفه	لمن يقول ان المرأة اذا	ا
و	واقعت المرأة عزرتا والوطء	مدة	الاستبراء ووطء الامة المشتركة والاستمتاع	الا	حة ونحوها ورجل	ل
ن	نكح محرما يملكها كله غير	مرض	لله يجب في التعزير ولا حد على الرجل الا	جى	في وطئها الى قول ثابت	ت
ف	مقطوع به عن امام	وا	ن اعتقد تحريمه ويضرب للتائب أن يرجو	عقوبه	ويستتر نفسه فان ابا	ا
و	واقرب الزنا حد فان رجع فا	لد	ين يقضى بقبول رجوعه وان اصر حدوج	وزو) اسما	ع المولى البينة ولا بأس	س
ب	باقامته الحد والتعزير على حد	هـ	ومن اعترف فمجرمناه باقراره ثم	عيل	صبره فمهرب لم تنبئه وليس يس	س
ع	عنبدنا من يقيم الحد غير	السلطان	اعنى على الاحرار حتى تقول الا	بن	لا يجده أبوه واستغفروا	ا
د	دفع المرأة الى صدرها	وسا	ثرا الاصحاب قالوا هذا اذا ثبت بالبينة و	أي	العلماء الحنفى الرجس	ل



هـ	هذا في غير الحمل واللقا	عده	تقضى في ذات الحمل انها تمهل حتى تضع	بكر	كانت أو محصنة وحتى يكف ف
ف	فوران دمها ويستغنى	ولدمهد	ها بنفسها وسنة الجسد ان يؤخر عن	المقر	ور والمحرور والمرضى حتى يحبس س
ا	العاقبة فان كان لا يبر	ي صاحب	ذلك جلده بعنكال فيه مائة غصن ورا	ي الشا	في أن يكون الضرب مفرقا ا
عل	على الاعضاء وليتوق الا	سنا (ن بل	الوجه والمواضع المخوفة فان غشي عليه ترك (و	وري	بنوبه حتى يفيق وتسكن كن
ن	نفسه ولو أن الامام استبا	ح	جلده في مرض أو حرقات فلا ضمان و	سأحه الله	وتضرب للمراة
وه	وهي قاعدة مستورة	ثم	تكون امرأة تمسك ثيابها والرجل ان	كانت	عليه نيا به لم يجرد ويقام م
و	وعليه قبض ولا يبالغ الى	ان	ينهر الدم ولا يسمونه ولا يسمونه	هجر	القول ولا بأس أن يلام ولغت فت
في	في هضده ولا يجب أن يبدأ	السلطان	برجه ولا ان يحضره (باب حد القذف) من أ	في	بقذف لمحم وهو و
ا	أهل للتكليف وان كان تحت	الملك	حد الا والوالد فيجلد الحر ثمانين ومن كان	من	الارقاء فأرباب بين والنكاح ح
ل	ليس شرط بل المحسن هناك من	الناس	س هو والبالغ العاقل الحر	المو	من العفيف فلورما ما
م	مجنونا أو صغيرا أو من أ	صر	على فسق أو عبدا عزروا ن قذف به يد الو	طن	مجهولا وادعى انه رقيق في
دي	دين مع عينه ولو	خرج	منه قذف رجل عفيف فلم يحد حتى	بيت	القضاء عليه فزني وجب ب
د	دفع الحد عن قاذفه يوم	يوم	لعنة رفين وطئ نكاح شبهة خلاف فان قاضى (ي	حين	وغيره يرون عرضه بما فعله له
سال	سال لا يبطل احصائه وليس	لسا	ث الناس اقامته ولا بد أن يثبت عندو	الى	الحكم قذفه بصريح الزنا ا
م	مثل يازاني وبالوطى وتر	د	فيه كنايات من اللفاظ مثل قول	الا	ذ ان أنت قاسق أولست عفيضا فا
واذا	واذا قال عاشرك من النسا	س عشر	ة الليلة أو أنت خبيثة أو أنت تحبين فحق الا	بواب	للزناة أو الخالوة بهم فهذا ذا
ك	كله كناية فيخلف ما نواه و	من	قذف من الناس جمعا كثير	الا	يجوز عليهم ذلك كما ا
ا	اذا قال أهل زبيد أو كل ذي	شهره	من الناس زان عزروا ن قال له وهو	شهر	يف يانبطن فكناية وان ن
ن	ناواه فقال أما أنا	فأخذ	حلاي ولست بزنا أو بان الحلال فهذا ليس (فيه	فيه	صريح ولا كناية وذلك ك
ع	عندهم تعريض فيه تمزيروا	سنا	ذ الزنا الى ولده يمزريه ولو قال زني	عام	كنت مجوسيا وعرف له تجسس من
ر	رقنا الحد عنه لان صر	ح (بقذفه	ثم قال أردت يوم كنت مجوسيا ولا توالي	بين اثنين	من الحدود حتى يبرأ رأ
و	وجع الاول ولو عني وارث	وغيره (من	الورثة لم يعف فهل يستوفون البعض أ	وثمانين	فيه وجهان ولو أمر وهو و
ما	ما حاسك أو حاد من يحدفه فحدفه	ورفع	الامر الى الحاكم فوجهان (باب السرقة) و	و	السارق يقطع اذا انضم

م	مع المسروق شروطه فقام	السير	ة ان يسرق قبل ربيع دينار فلو سرق	سبع مائة	رجل فبان بخروج
ن	ناضاً اذا تم النذ	ي	سرقوه مائة وخمسة وسبعين ديناراً كل واحد	في	ربيع ديناراً فلو نقصت
هـ	هذه ديناراً لم يقطعوا	من	أخذ سبيكة ذهب وزنها ربيع دينار فلا	جدا	ل اذا سويت به مضروباً وعن
أ	العلماء انه لو أخرج عن	مكانه	من الحـرز نصاباً ثم ندم على ما أحد	نه	فردته قطع في ذلك ك
و	ولو ظننه فليسافر عنه	ونهب	أقطع الطريق ذلك فبان ديناراً قطع و	من	سرق خيراً أو ما هو و
ضرب	ضرب من الملاهي نظرنالي	مامهم	منه ان بلغ مكسره أو اثناء الحـرز نصاباً على	السن	المتمنين قطع ويشترط كون
ا	المسروق ما كالفـيره فلو سرقه	ثم عاد	فادعاه ملكاً لم يقطع ولو سرق مال الشركة	وقد	أدخلها شريكه حرزاً لها
ف	في يده ففي قطعه أوجه	منصوراً	لحجة منها لا قطع ويشترط عدم الشبهة فلو	أخذت	لاصلاك أو فـرعك أو مال ال
م	مالكك ما لم يجب القطع	ويوم	القسمه لو قرر الامام لطائفة من بيت المال	شيأ	فسرقه غـيرهم وعرف ف
ح	حددناه وان لم يقرر وكان	انما	ثـن بالسرقه له فيه حق كمن يكون	من	الفـقراء والمال زكاة وكذا ا
ذ	ذهاب الطعام بالسرقه اذا	مس	الناس جوع لا قطع واشترط أهل	العلم	الحـرز في المسروق وهو و
و	وجود ما يمدح حفظاً في	عشر (ة)	الناس وعرفهم وفيمن أمار حرزاً فـسرق منه خلاف	في الشرع	الاصح يقطع ولو ضمـه
ف	في حرز مفصوب فجاء	من	يملك الحـرز فقتله وأخذه وسرق ما	و	ضع فيه لم يقطع عندهم م
وفي	وفي غيره خلاف ولو غصب	جا	لا أو غـيره فاحـرزها بجزء فجاء المالك و	الا	موال التي للفاصل بـجذا ا
ال	المفصوب فسرقها وجب أن يؤ	دى الا	موال ولا يقطع على الاصح ولا يقطع جاحد و	د	يمـة ولا مختلس وهو و
ب	بنفسه لو نـقب حرزاً و	ولى	أخرج المال غيره فلا قطع ولو حفر المنقو	ب	معا قطع الخرج ولو ان السارق ق
سى	سـيله في ماء أو رماء	من	الحـرز الى خارجه قطع ولو حليت طفلاً	ونظمت	عليه فلا تـدسرق الجميع ع
ط	طفلك وما عليه قال	عامه	أحد ابنا الصـح لا يقطع واثبات المالك عند	القا	ضى شرط فلا يؤخذ ذ
سا	سارق أقر حتى يصدقه من	قصد	هـ بالاقرار وهل للولى أن يقطع عبده	فيه	وجهـان واذا ثبت ذلك لك
ل	لزم قطع يده اليمنى	حد	انتم ان عاد قطعتم رجـله اليسرى	ثم	ان عاد بهـم قطع ع
م	منه يده اليسرى فان	بنى	على حاله وعاد قطعتم رجـله اليمنى وانتهى ا	لما	خوذ منه حد فان عاد د
و	وجب تمزيقه ويقطع بسكين أو	سيفاً	خـذت دهنار غـلـيته بالنار وأ	دخلت	محـل القطع فيه ولا بأس س
وفي	في الاكتفاء بكف يدقـد	باد	تأصابعها فان كانت يده اليمنى شـلاهـا	زبيد	هـ اليمنى وقطعت اليسرى وان ن

و	والى بين سرقين قالو	الاقران	في القطع بل يكفي واحد ولو سرق ثم	أخذت	يمينه أكلة أو اذا	اذا
ا	ابنهما سقط القطع	وأ	ما اليسار فلا يسقط عنه القطع	في	ذهاب الجواب المحاربة أو جبا	وا
ف	فمن أخاف السيل بـ	سر	ة وشوكة ان يطلب حتى يؤخذ ويجب	الاشتغال	بطلب قطع السيل ل	ل
ر	رعاية للمسلمين فن أخذ من	الاعيان	نصاب سرقة من غير شبهة قال أهل	الفقه	قطعت يده اليمنى وقطعت	ت
ا	أيضاً رجـله اليسرى	ثم	من قتل قتل حقاً ومن قتل ونهب قتل	عند	ذلك ثم صلب ثلاثاً فاذا	ا
ج	جاء وزها أزل و	خرج	بعضهم انه يصلب حتى يسيل صديده و	الامام	اذا الزمه وما خوزه خيس	و
م	ما بالغ نصاباً وأخاف	بلاد	لوم يأخذ ما لا ولا نفسه عز ووقع الا	جا	ع ان من ناب من هؤلاء لا	لا
و	وأصل قبل الظفر به وبعد	الاسا	ة يسقط حده (باب حد الخمر) وجلة القو	ل	فيه ان كل ثنى	ي
في	في الاثربة أسكر كثيره فور	وده	حرام القليل والكثير منه في حكم	الدين	سواء في التجريم ويكون	ج
ال	الحد على المكاف لا من كان	يوم	شربه صيداً أو مجنوناً أو حريباً أو ذمياً أو	الر	جل المكره لا يحد فن كان حراً	ا
م	منهم جلد أربعين والعبد عشرين و	ا	ذا جعله الامام للمحرمانين أو بعض قا	بى	نوابه جاز والسـوط لا	لا
ضا	ضابط لتعينه في احد الوجهين و	لثاني	يتعين والصحيح يميز سوطاً يد ونعال والثاني	رحم الله	يحدده باقراره أو بينة لا	ا
و	رائحة ونحوها فـ	و	المرتكب معصية لا حد فيها ولا كفارة يعزر	والنظر	للإمام فيه كل أحد حد	حد
ع	على قدره كحبس وصنع وضرب دون	العشرين	في عبد والاربعة في حر ويستوى	في	هذا جميع المعاصي في الاصح ح	ح
و	ولو عني مستحق الحد فأراد	من	اليه تعزيره لم يجز في الاصح و	علم	ان مستحق التعزير ر	ر
ا	اذا عني فلا امام التعزير في أ	شهر	الوجهين (كتاب القضاء) هو فرض كفاية و	الادب	أن لا يطلب ولو	و
ل	لم يكن يصلح للقضاء سوا	ه	تعين طلبه فان امتنع أجبر فان طلبه	وغيره	أولى منه كره والمعروف ف	ف
ه	هنا انهم لو قلده	وسلوا	الامر الى المفضل فله القبول والطلب	من	خامل أو محتاج طلب بذلك الك	الك
ز	زاده وكفايته جائز و	حصو	ل قاضيين فاكثري في بلد جائز عند أهل	العلم و	لا ينقض أحدهما كلمة	لمة
ج	جوز حكمها الاول ولو	نهم	أعني المصوم أو الخصمان حكموا رجلا و	قتا	دواله وهو يصلح لقضا	ا
ا	الحكم في غير حد لله جاز	بالرصاص	قبل الحكم ولا يشترط بعده في الاظهر و	الى	القضاء باسـتحقاق من كملت	لت
ش	شروطه أن يكون مسلماً	ثم	ذكر احراراً لا مكافاً مجتهداً وان كان أمياً	في شهر	الوجهين سميماً بصيراً ناطقاً يكتفي	ي
ت	تولييه ويستحب أن لا يكون	عاد	مالشدة بلا ضرر ولين بلا جـو	رضاً	في الامور ويسأل عن البلد ومن فيها	فيها

ر	رب أمانة وفقه ومن	تفر	ي اليه العدالة وعن في الحبس فن كا	ن	منهم فيهم مظاوما	ا
و	وجب اطلاقه ويسئل عما اجتمع	وحصل	عند الاول من السجلات ويأخذها ويتبع	سنة	لقضاء في مشاوره العلماء الفضول	ل
في	في المشكلات وله استخلاف واحد	منهم	في عمله ولا يتخذ ذبوا ولا حاجبا في	ربع	اتخذ له الحكم فان احتاج فلا يؤثر	ر
ا	الحاجب أحد الخصمين ومن كان	ذو	خيانة من أعوانه ووكلائه أبعد عنه عن مجلسه	و	يوصى وكلاءه وأعوانه بالتقوى وي	وي
ل	لله في أعمالهم وقصدهم	وايعد من المسائل قدر الحاجة وان بلغوا	تسمين	يعرف بهم الشهود فان كان	فان	فان
س	سعى رجالا واتخذهم	لاجلها	فلا يتخذهم أمناه ويبتعدان لا يتعارفوا ثم اذا جرت	وتعرضت	عنده حكومة لملوك ك	ك
ر	رقيق له أولاد له أو أليه	في	حق رفعها الى خليفته ويجوز للقاضي أن يحكم	لمعروفه	وصديقه ولا يقضى ولا	ا
يع	يعقد في غيره ولا يتسه والحكم	الرا	سم له هذا لا ينفذ ولا يرتضى ولا يرد الهدية	ثانيا	عزمه عن قبولها فان كانت	نت
م	ممن له عادة جاز اذا تا	بع	المادة ولم تكن له حكومة حاضرة	فا	ن ردها فهو وأولى ويحضر اذا	ا
طو	طوب بالاحضور في وليمة	من	غريبة يزبل يساوي بين الناس فان	فاض	ذلك وكثر أتي بمالا لا	لا
ي	يقطعه عن الحكم ولو حضر	جا	عة للحكم وهو جائع فلا يقضى بينهم ولا هو	على	عطش ولا في حال	ل
م	مضطرة ولا مفرحة ولا	دا	م ولم ومرض مقلق ولا عند تراكم	معايب	الموم ولا حاقن وخائف	ف
ك	كل ذلك مكروه والحالات	الانرى	أولى فان حكم نفذ حكمه وليضع مجلسه و	كر	ه اعتماد المسج بذلك ثم م	م
ش	شرع له التأديب بخصال	فاخر	ة ان يجلس مستقبلا القبلة وان تلازم	مه	السكينة حيث كان	ن
و	وان يجلس الكتاب بالقر	ب	منه تنظر معه في كتابه وان يكون العلماء عنده	وما	زمين مجلسه للشارة والتكلم	كلم
ف	في المشكلات وأحوال	بلادهم	أهلها ويستحب أن يترك القمطرين	يدى	بجلسه محتوما وان حضره	ه
ثم	ثم خصوم كثيرة فن تقدم	حصو	له في المجلس بدأه وان تساو وابدأ	با	لقرعة ويقدم السابق على غيره	و
ف	في حكومة واحدة لا يزيد	نهم	عليها أعني السابقين ويسوي بين الخصمين في	لكرامة	والجلس لكن يرفع مسلما	ا
عل	على كاف في المجلس	وأهلك	نسه من ازار أحد الخصمين أو قدم أرباب الثروة	والنعمة	ولا يلتقن من أغفل	فل
نف	نفس الحجة اما الدعوى فان	منهم	من جوز له تعليمها وهو ضعيف فلو شفع للخصم	أو اضاف	ما عليه الى ذمته حتى	ي
ي	يغرم عنه جاز وينظر	كثيرا	في الامناعوتدبرهم وفي أموال الايتام و	الى	من وصى بهم ولو سأل أحد الناس	س
ح	حضور المسزول توقف	ثم	سأله عن شكواه منه فان قال حكم بشهود	تد	ك الحكم أو قال أوشيت	ن
ش	شيأ اليه أحضره والقول فيما	سار	من سيرة قوله وان ادعى جوره نظري دسا	يس	حكمه فما كان على تأسيس	ن

و	واجتهاد يسوغ فلا يعدل	الى	نقضه والانتقض بباب صفات القضاء	المدعى	عند احضر فلا يقضى هناك	ك
ا	ان يسكت فان امر بالدعوى	ز	فاذا ادعى احدا الخصمين فارد الاخر ان	رسمه	ويقطع عليه الكلام	م
ل	ليأخذ حق البداية	بيد	ه او ظهر منه سوء أدبناه فان أكثر	المجاهد	ة واللدد عزره ومن جا	ا
مد	مدعى او كانت دعواه	يوم	ذلك باطله لم يسمعها فاذا سمعت له	به	قال للاخر ما تقول فيما	ا
يد	يدعيه فان أقر فلا يحكم	الا	اذا سأل الحكم لان الحكومة	وتنظرها	اليه فان أنكر حينئذ	ذ
و	ولا ينسب فلا يمكن اليمين من الا	ثنتين	الا المدعى عليه اذا قال المدعى حلفوه	و	ان نكل لحلف المدعى عينا	ا
ا	استحق وان نكل صرفه ماو	الثا	بت ان المدعى عليه لو قال بعد النكول	نظر	ت في الحساب الذى كان	كان
ل	لى وجئت لاحلف لحلفوه	فى	لم يلتفت عليه ثم كذا المدعى لكن لهذا	مدار	آخر اذا أراد أن يثبت	ت
ب	ب مجلس آخر ونكل المدعى عليه	و	حلف هو استحق وان أقام بيعة بعد اليا	س	والجهرت والشهود اذا	ا
س	سلبوا العدالة أحسن	العشر	ة فى الرد فيقول زدنى شهودا والعدول وان كانوا	عدة	اذا ارتاب بهم فرفقهم وجعل	ل
ى	يسأل كلاً عن اليوم	أين من الشهر	هو وعن الكيفية ومكان التمسك فان اتفقوا وعنده	م) وجعل	يخوفهم ثم يعطى الحق	ق
ط	طالبه نعم لو قال الخصم هم	فا	تقون مكانه من جرحهم فاذا قال	لى	بينة تجرحهم امهل ثلاثا	ا
وا	وان سأل المدعى ملازمته	قام	عليه ملازما ينما يجرح الشهود	جامكية	الملازم عليه فان وافى فى	فى
لخ	لخروج المله وسأل الحكم و	الى	القضاء حكمه وان جهل عدالة الشهود	كل	ذلك الى من وكله	ه
ب	بهم وهم أهل المسائل ويتجهل	اليوم	والايام حتى يعرف ما لهم ولا يسأل عنهم فى	شهر	ة بل خفية فاذا علم	م
ب	بعد التهم امر أن يقيموا البينة	العا	دلة بعد التهمة علانية ولو شهد فى قضية	ثلثائة	غير عدول فلا بد	د
م	من ردهم والمعدل اذا لم يما	شهر) به	عرف ظاهره لم يكف فاذا عرفه فى الباطن	دينار	جوع الى قوله لانه علم	م
ا	خبره واذا شهد بعد الته	من ر	ضيه الحاكم كفى أن يقول هو عدل	ومائة	لوشهدوا بعد الته ثم جا	جا
و	وشهد رجلا لان بجرحه و	جب	تقديم شهادتهم ما ويشترط أن يفسر الجرح	أيضا	فلو جاء المعدل فقال فقال	فقال
ن	نشهد ان هذا الجرح قد تاب	بمذه	وصح قدم ولو قال المدعى مرا	لغلمان	يوقضه لا عدلهم استوقف	ف
و	والاظهر ان القاضى يحكم بعله	ونرج	من ذلك حدود الله وان سكنت الخصم و	مضا	فى سكونه لافى اقرار ولا فى	ى
ق	انكرا جعلنا كالا ويعرفه و	الى	القضاء انه ان لم يجب جواب المعتر	فين	أو المنكرين جعلنا كالا فلو قال ال	ال
ان	ان الى حسابا لا أعرفه فى	المعا) حلة	فامهلونى ثلاثا لم يجب ما له وان ادعى انه قضاء	وصرف	عنده الدين بابر أو نحوه وجب ب	ب

مسروفاً أو ضرباً في المأبد فهو مخون

بالحال

ع	عليه البينة فان عجزا	ز	للدعي أن يحلف ويستحق الحق فان سأل مهلة الى	أ	أن يرفع اليه البينة أمهل في
ر	رفهائنا لانهم طوب	يه	وللدعي ملازمته مدة المهلة ولو أدارا	ل	لدعوى على غائب أو ميت
و	وكذا مستروصي ومجنون	وسأ	ل سماع الدعوى عليهم سمعت فان أقام حجة كاملة	ا	حكم لهم ما إذا
ض	ضخمها وظهر الفائب ولو	لوا	متدت المدة سمعت حجة وكذا الصبي اذا بلغ والمر	ل	المتستر ولو ادعى على رجل
ا	أما عينا أو ديناً في	الذمة	وهو في البلد لم تسمع الدعوى في غيبته بل ان (و) افق	ث	وحضر طائعا والابث
أو	أولياء الشرطة له	وسير	وه اليه ولا تكاف المحبة الحضور والوكيل (ك) فيها	ا	وتحلف في بيته أو اذا
ب	ضرب رجل في الارض فجاء	الى	الحاكم في غيبته مدع وأثبت بحق قضى من	ن	له والا فينبغي من
ا	الرجل الحزم الذي	حنكه	الزمان أن يسأله انها القضية على ما كانت	ي	عنده الى الحاكم الثاني
في	فيستوفى له ولا مبالاة بمنع بعض	المخالفين	انها سماع البينة بل ينهيها فان جهل عدالتهم	و	جب أن يسميهم واذا اذا
ا	انهي الحكم جار مع القرب	فا	ما انها البينة فشرطه مسافة القصر وليشهد	ح	ويستحب أن يكتب كتابا يصح
ل	لديه ويختتمه بعد أن يأ	خذ	في ذكر المحكوم عليه ويصفه بأوصاف وافية	جا	تميزه فان أنكر الاسم وجا
م	مناسكا راقبل قوله بيمينه ان	ما	هو اسمه وعلى المدعي البينة انه اسمه	فا	ن أقامها فقال لست حليف
د	دعواك نظرت فان كان	معهم	مشارك له في الاسم أحضرته وأ	قت	عليه الدعوى فان كان
ي	يعترف صارت الخصومة معه	ومع الر	جل المعترف وان أنكر فليأمر المنهى الذين شهد	دوا	عنده بزيادة الوصف فان لم يكن ثم
د	دخيل بل يشاركه في الاسم و	ما	(وصف به حكم عليه ومن ثبت بحق عند القاضي	أكرمه الله وسأل أن يكتب له	كتابا
ف	فيه ما جرى بمحض	من	الحكم وغيره فعل ووقع فيه وكتب تطهيره وأدعه	في	قطره والقسطاس المكتوب
هو	هو من بيت المال في المصالح	د	الافعل طالبه ومحاضر الوعد والشهر على	قد	رو
م	منها ويربط ويكتب عليه المدة التي	دخل	(فيها ويميزه والمترجم للقاضي يتعدد بحسب ما يعرض	ار	بعدة في الزنا لاننا نعد
ا	خبرهم شهادة وان حكم باجتهاده	زيد	أنه ان خالف النص والاجاع والقياس وجب	تغو	بض
و	وخصمه منكران القاضي حكمه	فوق	القاضي على ذلك الحكم فان عرف	وجود	ه
ن	ناقذا بباب القسمة وو	الى	لقسمة اذا كان منصوبا من قبل الامام	فا	نه بشرط كونه ذكرا
م	معدلا حرا عارفا بما تحمها	ول	به القسمة من الحساب والمساحة فان كان فيها تقايض	وتقويم	وجب قاسمان والا فنقول
ح	حصلت الكفاية بواحد فان كان	يوم	القسمة في بيت المال شي فاجرت منه في	عمر	(ف) النزع والافعل الشركاء ويثبت



ذ	ذلك موزعاً على الحصص	من	المال كل بقسطه وما لا ينقسم بجوهر يتقا	يض	فيه الشركاء ولورضوا	ا
و	وقالوا انقسمه ونفرقه	شعبا	منعناهم وما يبطل به نفعه المقصود كثيرا لدو	الى	والحمام الصغير فليس	س
ف	فيه قسمة الا	ن	اضون ولو كانت القسمة مضرة بأحدهم نظرت	ان	كان الطالب لها هو الذي	ي
و	وقع الضرر به منع	وا	نطابها شركاؤه أجيبوا والقسمة التي	توفا	بها الحقوق منها ما ليس	س
في	فيه تفاضل فيقسم أجزاءها	خذالما	في القسمة الاخر أو يعاد لها كما أمر	بالله	بالعدل ويكتب كل	كل
ا	القسمة في رقعة تفر	زبه	ثم تدرج الرقاع في بنادق متساوية من	قابله	شيء منها لم يميزه ثم	م
ل	ليخرجها على الاجز	ابل	لو كتب الاجزاء وأخرج على الاسماء جازو	الله	أعلم ويحترز عن تفريق حصته	ه
ك	كل واحد ولا تبطلها	المنافرة	بعدها وأما قسمة التعديل فتكون مثلا	بر	بيع وأرض تختلف أجزاءها ثم	م
ا	القسمة هذه قسمة اجبار	فا	ان استوت قيمة دارين فاعطى كل دارا أو ترا	ضوا	جازوان كره البعض	ض
م	منهم وان لم يكن	غار	الم يجبر بروفي ثياب وعبيد من نوع يجيزو	نه	لامن نوعين ثم	م
ل	لنذكر قسمة الرد فليس	عليهم	فيها الجبار وهي ان يكون بأحد الجانبين	و	أشياء لا تتصور	ر
ا	القسمة فيها فيحتاج أحدها	يوم	القسمة ان يرد قسط قيمة الزائر الذي	ملكه	فيجب هنا الرضا بالقسمة	ه
ح	حين القرعة وبعدها في الاصح	الثاني	يكفي قباهها وقسمة التعديل بيع وقسمة الا	الجزء	الاطهر افسرا ولو اقسام حقا	قا
ذو	ذووه بالتراضي حين بدأ	وابا	القرعة اشترط الرضا بعبها ما من منصوب من	له	الحكم اذا قسم فيه كفي	ي
ف	في حقها خروج القرعة فان	دمهم أ	حد وأقام بينة بحيف أو غلط عليه	في	قسمة اجبار نقضت ثم	م
ي	ينظر فيما قسم بالتراضي فان كان	ما	قسمة يبيع فلا أثر للغلط و	جنا	ية الحيف وغیره فيه	ه
ا	أصل لا يوجب الدعاوى	و	البيئات من وجد عيناه عند آخرها	نه	يجوز له انتزاعها بنفسه	ه
ل	ليكن اذا خشي حدوث	قتل	أوقتته ما لم يجز الا بالقاضي ومن جملة حقه	ثم	وجده أموالا استوفى منها	ا
س	سواء كانت جنس ماله أو	شيأ	غيره وان كان مقرا غير ممنوع فلا يحمل	انتقل	الى الحاكم والمدعى اذا	ا
ر	رام دعوى نقد بين قسده	كثيرا	كان أوقليه لا وجنسه ونوعه أو عينانيه ضبط	الامر في	وصفها وصفها يوم	وم
ي	يدعى بمصفات المسلم وان	حدث	به اتف وجب ذكر القيمة ومن ادعى	الملك	في نكاح ذكر في اثبات	ت
ع	عقده انه بولي وشاهدين من	بعض العد	ولا يكفي الاطلاق في الاصح ويو	الى	في نكاح الامه انه حصل	صل
مح	محضوف من العنتو	انه	الجزءه عن طول حرة والاصح ان	الأمير	لا يكلفه ذلك في العقود المالية	ه



ب	بل يكفي الاطلاق واذا	سمع	القاضي البينة الكاملة لم يحلف المدعى معها	و	لو قال أوفيته أو أبرأني أو وهب	ب
و	وأقبضني حلف على نفي	المعا	في هذه ولو ادعى عليه بفسق الشهود	لد	أو شهادة فوجهان الاصح	ح
ل	له تحليفه ولو قال لي ما أبر	زبه	صدقي وادفع به فامهـ لو في أمهـ لنا	هـ	ثلاثا والناس أحرار	ر
م	من الاصل فاذا سمعنا بالغين	يقولون	نحن أحرار صدقناهم والعبي اذا ادعى	الملك	فيه رجل ولم يعرف	ف
ك	كونه حرائطرت فان كان	مر	سـ لا لا يده عليه فلا بد من البينة عند	النـ	ظـ ر في الحكم وان كان	كان
شو	شوهـ في يده فحقن	نوا	فقـه ونحكم له بما لك الايد المتقط وان	صر	ح بدعوى دين مؤجل لم نسـمـها	ا
ف	فان ادعى عليه ما لا يقال	هذا	المال لا يجب على لم يقبل ذلك من	مدعى	عليه حتى يقول ولا يجب ان يطلب	لب
م	منه بشئ والاجـهـ له	السلطان	ناكل ثم يحلف المدعى حينئذ في حكم	الله	على دون ما ادعى	ي
ف	فيستحقـه ومن ادعى	على	رجـل قـرضا ونحوه فقال لا يستحق	في	ذمتي شيئا وسكت	ت
ع	عـدجـوا بابا كافيـا والخلاف	فيما اذا	أجاب بنفي السبب حينئذ قالو	ايا	ق باليمين حلف على النفي المبهـم	م
و	والصحيح لا يقبل يمينه	حتى	ينفي فيها السبب والمرهون اذا لاز	مهـ	فيه من يدعيه فقال هو	و
لن	لن يلزمي تسليمه كفاه ومن	يتو	لى حفظ مال برهن أو اجارة وأقر به لملك	فا	نكر الملك الا وتم ان فليس	س
في	فيه الا يمين المالك اذا	طا	لـه ان لم يقيم بيـنة فلو قال المال لابنى الصغير	او عطا	في هذا بعض الناس	س
ا	أحفظـه له أو ايسـهـو	لكم	بل هو صدقة أولى منه قدر	الف دينار	والباقي لرجـل مجهول فما	ا
ل	لـم نـزعه ولا تنصرف عنه	جنابه	الخـمـومة فيحلف انه لا يلزمه التسليم	وأجرى	على حاله ما لم يقم بذلك	ك
ب	بيـنة ولو أقـربه لـمين	فا	ن صدقه انهـ له انتقلت الخصومة منهـ	لى	ملك وان كذبـهـ ما	ما
سى	سـئل تركناه في يد المقر ولا	نكر الا	صر في الاصح الى ان يثبت بها مالك وان	الجا	هـ الى غائب معـروفـي فحين اذ	اذ
طو	طويت وصرفت الخصومة عنه	وفي	المال تبسقى الدعوى على غائب وهى جا	نزة	والحكومة مع العبد الجاني فيما	ا
ال	الزـمـه عقوبة وان كان	الثا	بت بجنايته مالا فالحكومة مع السيد	والجا	فى لا اقرار له ولو طلب	ب
ر	رجـل رجـلا وقال	فى	أجرتك نصف الدار بعشرين درهما	مكية	وقال الا تخربل أجـرتـنى فى	فى
ج	جـلتها بعشرين مصرية وجاء	من	كل بيـنة تعارضـهـ تاو لوتنازعانى دارا	وشغل	تحت يدهـ او تحت	ت
ز	زيد ويده وأقـمـامـو	شهر	كل بيـنة انهـ املكه تعارضـهـ تاو لا تميز	بأمر	الكثرة فلو كان أحدهما	ا
مق	مقـمـما بذلك شاهدين و	شو	هـدم مع الاخر عشرة فلا ترجع عند	الجها	بذرة ويرجع شاهـدان فى قول	ل

ط	طائعتهم على شاهد وعين وماز	ال	الماء يقدمون صاحب اليد لكن لا يور	د	ها أو لابل الخارج يسبق ق
و	ويقيم بينته ثم هو بعده ولو	أخذ	الخارج العين بالحكم ثم حضرت للدخل بينة	و	أقامها سمعت واستخلص ص
ع	عند ذلك العين وحكم له	السلطان	بها ان اعتمد بغيبة بينته عند	البلاد	ونعوه ولو قال الخارج مشترى ي
و	وملكى انتقل الى فيها	الملك	منك وشهدت بذلك بينة قدمت ولو	وصلت	بينته تنه بباقراره لزيد
في	في ملك ثم ادعاه لم يسمعها	النا	ظرفي الحكم الا اذا ذكر انه انتقل	الى	ملكه به بذلك ولو شهد له ه
ال	البينة بملك مؤرخ وتقاً	صر	ت بينة الاخر فلم تؤرخ فيها سواء ولو أرخ	هذا	هذا فالتقدم أقدم وأقوا قوا
و	ولا أثر للتاريخ مع اليد	المهور	والاجرة والزيادة الحادثة من	التاريخ	للمستحق ولو شهد بملكه في في
ا	أمس لم يقبل حتى يقول	وهو	بملكها الآن أولاً نعلم للملكه من	يوم	ملكها امر يلاوله الشهادة بملكه ه
ف	في الحال لان الاستصحاب	حسن عظيم	ولو أثبت بملكه شجر راو دابة استحق	النا	يت من الجمل لا ولداً منفصلاً ا
ر	راحت به ولا ثمرة موجودة	به	ولو اشترى شيئاً فاستحق رجوع على	من	بأعـه ولا تلزم م
ا	القيمة بل اذا رد الثمن	انحصرت مادة	الطاب ولو تداعيا شراعيين	من	رجل وهي في يده سمع ع
ق	قوله فن أقره أخذها راصح	الخلاف	لا يحلف للثاني والا فان أقام بينة بين احدهما	المحرم	تاريخها والاخرى صفر قد مننا ا
ص	صاحب المحرم وان استويا	في	التاريخ أو لم تؤرخ احدهما تعارضتا	سنة	النعراض انه ما يسقطان ن
م	معاً على الصحيح ولو مات عن	مخالف	وموافق في الدين من الورثة وادعى كل و	ار	ثانه انما مات على ي
و	وفق دينه وكان كافراً فالحائز	سهام	الميراث الكافر الذي هو لدين أبيه تا	بعو	لو أقام كل بينة مطلقة بما ا
في	في دعواه قدمنا المسلم	وتلك	البينتان أو شهدت احدهما انه مات يوم	ثمان	من الشهر وأخر كلامه وهو و
ال	الاسلام ثم شهدت	الا	خري ان آخر كلامه الكفر تعارضتا ولو لم يه	رف	الدينه وشهدت لكل بينة وأطلقت ت
كا	كانتا متعارضتين ولو مات في أ	طراف	البلاد كافر وخلف مسلماً وكافراً ولد	يهو	قال المسلم لم هو و
م	مات قبل ان أسلم	ثم	كذبه الاخر صدق المسلم بيمينه ولو	قد	م كل ومعه بينة بما ادعا ا
ل	لزم تقديم الكافر ولو	طلع	على ان اسلام الابن في رمضان وقال المسلم	جا	موته في شعبان والكافر قال ل
م	مات في شوال قدم الكافر و	تعزى اليه	(باب اليمين في الدعاوى) ومن ادعى الى	النا	حقاً ام انى دين أو فى ي
ضم	ضمنان أو غيره وليس للدعى	يوم	الدعوى بينة وكانت غير دم وأراد	منه	اليمين حلف فان نكل عنها ا
ر	ردت على المدعى الا ان كان	الثاني	غير معين كالمسلمين حبس في يكلف وقيل يسلم وعود	اليمين هنا متعذر ومن جاء وهو و	

م	مدع دما وهنالك لوث	و	جب للدي أن يحلف بخسين يمينان ظنها	صادقة	واستحق الدية ولا يأتى فيها
ق	قود ولوحات عشرين حلقنا	العشرين	على قدر الارث فان حلفوا على غير العمد	فانا	لزمها العاقلة أو على عمد أبدا
طو	طوب بها القاتل وان نكل	من (الورثة)	أحد حلف الباقيون حسمهم ويحلف المدي عليه	في	غير اللوث جرياء على
ع	عادة الدعاوى لكن ها	ذى	يحلف فيها خسين يميناً واللوث مثل أن يفترق	رجا	ل عن قتييل أو يوجد بمحلة الاعداء
و	وهى صغيرة قتييل أو قال ذوو	القعدة	عن الشهادة ككسها وصبيان وعبيد	وفا	سقين فلو شهدا ثنان وكان
في	فيها ما واحد يقول قتله	سنة ثلاث وغمامة	وقال الآخر عنده أدا	ثها	قتله سنة أربع فجازر جازر
ا	أن يكون لونا وقيل لا	و	لو ادعى على رجل أنه قتل مورثه	و	سمعت دعواه وهنالك لوث فجا
ل	له وجل وأقر بقتله فالحق	في	لنسمامة الذي ثبت لا يبطل بذلك	انتظا	مه ولو ادعى عليه حرجا أو
خ	حاصمه في طرف وثم كاذكرنا	أول	الكلام لو لم يلتفت اليه وشما	رها	ذه شماسائر الدعاوى ويجوز
في	فيها الحلف بالجمية وان كان	يوم	اليمن يحسن بالمصرية ويستحب التغليظ	و	ذلك اذا كان الاختلاف
ف	في غير مال أو مال لا ينقص	من	الذماب والتغليظ بالرماد والمكان كما سبق في الامان وعود	والبضاعة	للعلم بزيادة الاسماء
و	والامفات كل ذلك	سنة	كقوله والله العظيم الرحمن الرحيم فهذا	ه صاد	عة للقلوب ويحلف على الفعل
ال	المنسوب اليه على البت وكذ	ار	جل حلف على اثبات فعل غيره ومامسا	قه	النفي لفعل دخيل
م	من غير فعل نفي علم لوارثنا	بع	يحلف ما علم ان مورثه وهب	و (ابر	(باب الشهادات) للعدل وصف
ج	جمعه هذه الشرائط	وتمان	هى اسلام وبلوغ وعقل وحرية و	مروء	ة وتقوى لامتهم ولا مغفل في
ت	تحملة فترد شهادة كافر وصبي	ما	بلغ ومجنون وعبد وفاسق في جراً	نه	نفسه على كبرية فسق اذا
ث	ثم من أصغر على صغيرة فنجبر	يه	هذا المجرى وفي الغناء والشعر والدفع اخبار	سابقة	نقضى بجوازه وإباحته نه
م	ماعد المود والالان التي	أخذ	تلهو فقط وأباحوا الرقص بغير تكسر	ولا	تقبل من عادم مروءة فكل
ش	شي ارتكابه يهدم	حصن	العرض كاكل غير السوق في السوق والملا	حقه	من الغنى في اليسير الذي لا
ع	عادة بطلبه يسقطها	ر	جعوا في الحرف الدينية الى الاشخاص	و	اللائق بهم كمنعة خفاف
ث	ثم حجمة ودين وكل حرفة ملا	يمة	للدناءة اذا تعاطاها من لا يليق به	معا	طائما ردت شهادته وامافي
و	وارثها ومن يليق به فلا	و	لا تقبل من منهم كفر على اصل وعكسه اما المعام	رفة	وأصداقوه تقبل وتصح
د	في الشهادة عليها أو ترد ومن	سائهم	غرماء ميت أو مفلس شهدها له بال وأوج	بوالرد	في شهادة شهود شاركت

هـ	هذا المدعى في نفع وفي كل	ما جرت نفعه ما كشهاده لبعده وموكله وكذا العاقلة في	المعوا (فـ)	في شهود القتل ولو شهد بطلاقة	هـ
ز	زوجته ابنا عا قبلت	هنا (وتـ) بل شهادة أحد الزوجين للأخر من غير ريب	هـ (صا) ربه	بل قبلها فيما له وعليه ومنعوا وا	وا
ج	جوازها على عدو وشروط	لك	بغض يحزن معه لسروره ويخرج بعصيته و	ول بينهم انه لا بأس س	س
ا	أن يشهده وتقبل من مبتدع	و	المغفل غير مقبول وهو من ليس بثبت وإذا	الامر لم يضبطه فلا نستعمل	قـ
خ	خبره ولا شهادته ومـ	كان	حريصا على أدائها ويؤاخذهم بالمبادرة له	عاص وتردالا فيما هو و	و
ر	راجع الى حقوق الله فان	افتتاح	القول منه والمبادرة حسبة كتهادته بطلا	تقبل وان لم يستشهد وكذا ا	ا
م	ميقات عدة وعتق ومثل	هذه	عفو عن قصاص ونسب وحدود لله لكن	الستر في الحدود أفضل وإذا قال ال	ال
و	وحكم بشهادة كافـ رين و	الا	عبدن أو صبيين نقضه هو وغيره في شرع	ولو كانا فاسقين نقض ض	ض
في	في الاظهر ولو شهد صبي	ما	بانع أو رقيق أو كافـ رثم أعادها بعد ما	الله رتبة الكمال قبلت ثم م	م
ال	الفاسق إذا تاب قبلت شهادته لا	كن على	غير واقعة قدر دفعها بعد الاختبار	كثروهم مدته سنة وعندهم مـ	مـ
س	سائر القضايا وجميع ما	يد	عى لا يكفي فيه شاهد واحد الارصان وا	يناقول انه لا بد أن يجتمع ع	ع
ر	رجلان كنيره وبالزنا قالو	الا	بدمن شهادة أربعة رجال وأهـ ز	ويقبل شاهدان فيما ا	ا
ي	يقربه من الزنا ويقبل أ	مير	المؤمنين في المال والعقود المالية	شهادة رجلين أو رجل ل	ل
ع	عضده امرأتان وأما غير	ال(موال	كالنكاح والطلاق والوكالة وهل الواقف اذ	لله كهذه وجهان والشرك لـ	لـ
و	والاسلام وسائر ما يطاع الر	جل	عليه غالباً فيشترط فيه رجلان	ذلك ما لا تراه الرجال غالباً كنفاس س	س
ال	المراة وبكارتها والارتضاع	بدر (هاو	عيوب النساء المستورة فتثبت بأربع نسوة ويثبت	أيضاً وما يثبت بأمرأتين وذكر ر	ر
من	من الحقوق يثبت في حكم	الدين	بشاهدوين الاعيوب النساء ونحوها أما الوقف	حلف مع شاهدان مورثه هـ	هـ
س	سبل هذا وقفاً فالاصح من مذهب	محمد بن	ادريس رحمه الله ثبت به بذلك انه وقف	والشهادة على القمـ عمل نحو و	و
ر	رى وضرب وغصب و	زياد	ة ونقصان ونحوها فلاتجوز الشهادة	شي من ذلك كنز أو شـ ذـ شـ ذـ	شـ ذـ
ح	حتى تشاهده بعينك فعند	الكا	فة الاصم يقبل هنا وان كانت على قول	مثل تحمل للشهادات ن	ن
م	من أهله والنكاح ومن ا	ملي	ابراً أو طلاقاً أو قرأ كتاباً فشرط رؤيته وسماع	ونحوه فلا تقبل من الاعما ا	ا
كـ	كنك الاصح إذا كـ	و	هو من صغ بانته يكلمه فيه أو لزمه الى القاض	أها أو تحملها قبل العمى أو تحمل ل	ل
ش	شهادة عليها وعند الاداء	ما	اسفوت أجبرها القاضى لبرها الشاهدو	وارجلها وهو بالعدالة موصوف في	في

و	وأخبرهم أنها هي جا	زا	لثحمل على الأصح وتجاوز الشهادة بما حصر	ل) فيه	الاستفاضة من نسب وكذا موت	ت
ف	في آدمي وعتق وولاء كما يقا	ل	ووقف ونكاح ومالك في الأصح ولا	هو) عن	شرطها وهو أن يستفيض ويتضح	ح
ثم	ثم يسمعه من جع يؤمن	مو	اطأتم عليه ويعد اجتماعهم على كذب	أو خطأ	والشهادة بالملك باليسد المجردة	•
م	ممنوعة بل إذا انضم إليها	لانا) خة	بالدار مثلا والسكنى والنصرف مدة طويلة	لم) ولم	رض جاز ومن تحمل شهادة أو سمعها	معهما فإذا كان
ف	فطلب الاداء فامتنع أن لا يجبره	السلطان	لانه يفسد بالامتناع ومن طلب لها ولم	يجد	معه ثانياً انظرت فإذا كانت	من عذرو يجب أدائها والافلا
ا	الشهادة مما يثبت فيها	الملك	بشاهد وعين كالمال ومتعلقاته	له	من عذرو يجب أدائها والافلا	ا
عل	على الأصح ولو شتم دفعا	النا	فع فيه شاهد وعين أحد الشاهدين وقال لا	لا) آخر	تأ باليمين معه لم يجز بل	ل
ن	نأمر بادائها فان أ	صر	على الامتناع أثم ولا نجسد في ذلك تأ	ويلا	ولو جوب أدائها شرط لا تعلق	ق
في	في الذمة الاثم الابه القرب	قا	لوا وحده مسافة العدو وما زاد لا تجب	فيه	الاجابة الثانية العدة أما	ا
ال	الماضي المجمع على فسخه فلا	يما	رى في ان الصحيح عدم وجوب الاداء عليه و	قد ر	وي ان وجوب الاداء الفاسق فيه	فيه
ف	مصارع العدل الثالث عدم العذر فليس	على	المريض اجابة بل يبعث اليه فصل	أذنت له	فقلت ان شهد على شهادتي هذه	•
وا	والا أنا شاهد بكذا فاشهدك أو	قدم	الى القاضي وسمعه يشهد عنده وكذا	ان	لم يحضر قاض بل كان سامعا	امعا
له	له يقول أشهدان لفلان من عن	الجد	أو مبيع الفاء على الأصح والادعالا	يصلح	الا في حق آدمي امانى	ى
ز	زنا ونحوه يثبت له الله فلا	والا	صل اذا مات أو جرح جازت شهادة الفرع	ما	اذ فسق أو ارتد فلا	ا
ج	جواز لها ولا يسوغ في الا	جتهاد	قبول شاهدى فرع لمردود الشهادة فان	وجد	كمالة حال رفعها	فعا
و	وأديا الشهادة جاز و	ناهضا	ن بالثحمل عن اثنين وقيل يشترط أربعة	و	الرجوع بعد الحكم وقبل حدوث	ث
ال	الاستيفاء بالمال لا ينقض و	با	لعقوبة والقصاص ينقض أو بعده فلا ولو	كان	رجوع الشهود	م
ط	طولبوا بالقصاص وان صرح	عبا	رتهم بالخطا فالدية ورجوع القاضي كرجوع	هم لا) عذرو	له عا عليهم كما نقلت	ق
و	وان رجعوا جميعا فصاحب	الخلافه	ينظر فيما يقتضى رجوعهم فان كان يؤد	ى	الى وجوب القصاص فلدافع	ر
ى	يدفعه عن الجميع أو الدية	قا	لوا يكون عليه نصفها وعليهم نصفها و	عند	نالور جمع مترك ضمن أيضا	ا
ل	لكن لورجع الولى كان قا	عنا	عنهم بالجميع ولورجع الشهود في مال غرمو	ه مبسوطا	عليهم ولا يقول الواجب	ب
ن	مقبوض من الشاهدين الاولين نعم	في	ما اذا رجع بعضهم وبقي منهم من نصاب خلا	ف) فان	أحد الوجهين يلزمهم بعض المال	ال
وفي	وفي الصحيح لا يلزمهم شيء	اصلا	باب الاقرار	نى	صح ان كان مطلقا في التصرف	ف





و	وكذا أوشئ وشئ وكان تكسر	ير	مبالوا لزم شيان وبكذا	لا	بالواو شئ واحد وقالوا	وا
ل	لوقال عندي درهم افا	كل	الوجهين يلزمه درهم أو كذا درهم بالضم أو الكسر يلزم	درهم	درهم وكذا وكذا درهم باعادة	د
و	واو لزمه درهم ان	هذا	ان نصب درهمان رفعه أو جزم درهم ويحذف الواو	ويجبون	درهما واحدا	ا
في	في الجميع ولوقال لهذا	التا	جر في ذمتي ألف ودرهم لم يلزم الدرهم وله	سلوك	ما شاء في تفسير الالف بل	ل
ا	اذا قال خمسة وعشرون د	ر	هافقة تدقيل الخمسة مجملة والصحيح في	هذه	ان الجميع دراهم ولو حقق	ق
لك	لك ان الدراهم ناقصة واتحدتار	يخ	الاقرار والتفسير واتصل قبل وان لم يتصل	فالطريق التي	نحكم بها فيه	افيه
ا	انه ان كانت دراهم البلد	و	افيه لم يقبل والاقبل وان فسر الدر	ا	هم بما هو ومعي	و
م	مغشوش فكالناقصه والتفضيل	بتمامه	يتم فيه وان قال لك من واحد الى عشرة	خذت	منه تسعة وان قال عندي	ي
ل	له كتاب في صندوق لزم	الكتاب	دون الصندوق أو صناديق فيها كتب لزم	منها	الصناديق دون ما سمي	سمي
م	من الكتب وكذا عبد عليه عمامة	في	الاصح أو فرس بسرجه أو جارية بكر لزمه	البكارة	السرجه أو ان لك مالا	الا
و	وهو في ميراث أبي حكمنا	اليوم	بانه أقر على أيه بدين أو في ميراثي منه فوعد	شرعت	فيه لا يلزمك ومتي	ي
ق	قال درهم درهم كان	الذاني	تا كيد بخلاف درهم ودرهم فانه يلزمه درهمان	لان شرط التأكيد	قطط	ط
و	ولو قال له على	من المال	درهم ودرهم ودرهم فلاولين درهمان عندها	هل العلم	وأما الثالث فاذا	ا
ص	صرح بانه تأكيد للاول فا	شهر	الوجهين يلزمه ثلاثة وكذا ان أطلق ولو	و	كد الثاني بالثالث قالوا	وا
و	وجب درهمان وان أقر في	المحرم	بالا وفي صفر بخمسة مائة ولم يذكر لاحدهما	الفضل	بوصف ولا حصل	ل
ت	تميز بسبب بان قال	أحد	هاتم ثلاثين مبيع والاخر قرض دخل الاقل منها	في الاكثر	وان كانت	ت
م	مختلفة لزم الجميع وفي	أشهر	الفولين لوقال له على ألف درهم	جا	ت من غن خيرا وكان له قرض	ض
ال	ألف فتضيقته لزمه وعليه في	سنة	الاسلام البينة ولوقال والد ارفي يده وقوم	يقتفون	نه بالمنازعة فيها اشتريتها منكم	م
ع	عادم قرا ولوقال له على	أربع	مائة ثم قال هي وديعة صدق وان ادعى ثلثها واو	ن	كان قد قال هي دين في	ي
ر	رقبتي أو في ذمتي وجاء بالف	و	ديعة وقال هي هذه وكذبه منازعه صدق	منها	زعمه بيمينه ولو أقر من	ن
و	وجد في يده مثالا	لثلاثة	انما الزيد ثم أقر به المرأه اخذها باقرا	ره	زيد وغرم لمعرو ولوقال	ع
ض	ضرب من الاستثناء المتصل	في	الاقرار ولم يستغرق صح كمشرة الانسمة	جعل	الاقرار بواحد وكذا	ي
و	وقوعه من غير الجنس كعلي	مد	طعام الادره م وألف الاقرب في شرع	الله	جاثرا اذا غن الثوب	ب



أقل من الالف ونسب	ينه	في ذلك ويصح اقراره بنسب منه ويشترط في	ذلك	أن يصمدقه الحسن وأيضا	ق
لا يكذب الشرع كنسبة	تعر	بها اليك وقد عرفنا من غيرك انتسابا	خالصا	وأن يصمدقه المستحق فلو و	و
حصل استحقاق صغير ثبت و	المحروس	نقل لانه اذا بلغ وكذبه لم يبطل و	لو	استحققه بالغاف كذبه فلا	ا
مدخل له اليه الابالينة	و	استحقاق الميت صحيح اذا أتى به على و	جهه	وشروطه وبرئته بل ل	ل
لو قال لولد أمته هذا و	الحمد لله	ولدى ولدته في ملكي ثبت النسب	الكريم	دون الاستيلاء فلا وقال ل	ل
لهم علقته في ملكي	وصل	اليها حكم الاستيلاء ان لم تكن مزوجة	ومقر	بنسب ولد أمته الزوجه	ه
كنكر لان الولد للزوج و	يا	في فيمن ألحق النسب بغيره شرطان ملحقان	با	الشروط التي ذكرناها	ا
ثم هي أن يكون	رب	النسب الملحق به ميتا وان يكون	من	يلحقه باللبت يعلم علم	علم
يومئذاته وارث يحتسب	على	جميع الميراث ويحوزة فان لم يحوزه لم يثبت في	جنا	بالمقرو لا يشاركه ولو مات ت	ت
رجل وخلف عايل و	محمد	افاستحق على وحده أحالم يثبت فان ما	ت	محمد ود على حائرا لانه لم	م
النسب وصلى الله على محمد	وآله وسلم	غاية التسليم الموجب للكرامة في دار	النعيم	ت	م

يقول ملتزم طبع هذا الكتاب الجليل • بهمد الله سبحانه وتعالى والثناء الجزيل  
قد نجز بالمطبعة البهية الجميلة • ذات البراعة في الصناعة والآلات الجلية له • طبع وتصحيح هذا الكتاب  
عزيز المثل • الذي عز أن ينسج له ناسج على منوال • المسمى بعنوان الشرف • أسكن الله منصفه في  
الجنات أعلى الغرف • فاقدا في فيه بديع صنع لا يجارى • وحسن وضع في هذا الأسلوب لا يبارى  
حيث احتوى روضه خض غار في غصنه الاخضر • هذا وليس على الله بمستنكر • ولما  
أطلق ملتزمه النظر في رياس محاسنه البهية • سمع بالانفاق على طبعه بتلك المطبعة  
السنية • الكاثنة بمصر المزيه • وقاهامن الآفات رب البريه • الحالة  
بعاورة حوش قدم العامره • ادارة حضرة محمد افندي مصطفى ذى  
المآثر الباهره • وقد تم طبعه المنظم • في أوائل شهر  
شعبان المعظم • سنة ١٣٠٩ ألف وثلاثمائة

على ذمة حضرة الشيخ  
حسن أحمد الرشيدى  
الكتبي



وتسعة من هجرة سيدنا محمد صلى  
الله عليه وسلم • وشرف  
قدره الجليل  
وكرم  
( )

